# البُعْدُ الاجتماعيُّ في الدرسِ النحوي
# وأثرُه
# في مبنَى التركيب ودلالته

إعداد
الدكتور / الضبع محمد أحمد عبد الرحيم
الأستاذ المساعد في جامعة الأزهر

## بسم الله الرحمن الرحيم

**المقدمة**

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه ، أما بعد ،،،

فإن اللغة العربية لمّا قُدِّر لها أن تُوصَف ، وتُستخرج قواعدُها، وتُؤصَّل أنظمتها، فطن النحويون إلى أن اللغةَ -باعتبارها سلوكاً اجتماعياً- ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعادات، والتقاليد ، والنظام الاجتماعي السائد في عصرها، ومن ثم راحوا يصفونها في إطارها الاجتماعيّ من خلال الإلمام بالمعطيات الاجتماعية التي يجرى فيها الكَلام، وما يكتنفها من ملابسات تتصل بالمتكلم أو المخاطب، ويظهر هذا بوضوح من خلال حديثهم عن ثنائية (المعاني) و (الأغراض) وما يقتضيه (السياق ومواقف الخطاب) وما تتطلبه (مقاصد الاستعمال ) إذ تمثل ثلاثتها بعض خيوط النسيج الفكرى في الدرس النحوي وفق منهج في التحليل ، يقوم على الإدراك الواعي بأن بين اللغة وسياقها الاجتماعي علاقة وثيقة، "وأن الاقتصار على البُعد النحوي المجرّد ، والشكل الخارجي للتراكيب لا يقدّم وصفاً شاملاً دقيقاً للنظام النحوي للغة، وأنه لابد لتحقيق هذه الغاية من استبطان التراكيب، والتجاوز عن ظاهر العلاقات ، والنظر فيما يثوي وراءها من معانٍ خفية، وعلائق دلالية، لا يمكن الوصول إليها في أحيان كثيرة، إذا توقف التحليل عند ظاهر العبارة "[1] .

لهذا انطوت تحليلاتهم على إشارات اجتماعية ، كان لها أثر في الكشف عن الأحوال والكيفيات التي جاءت عليها التراكيب اللغوية ، وفهم العلاقات التي تحكمها ، وتوجه بناءها ، ومن ثم كان لـ (البُعد الاجتماعي) أهمية مركزية في وصف النظام النحوي للعربية، والوقوف على أسرارها .

غير أنه لم يستوِ كمًّا، ونوعاً، وتنظيراً، ومنهجاً، وروّاداً إلا في عصرنا الحاضر في ظل عِلم جديد من علوم اللغة، أُطلق عليه (علم اللغة الاجتماعي) إذ سعتْ أكثر المدارس اللغوية الحديثة إلى دراسة الحالات المختلفة لعناصر العملية اللغوية، وأظهرتْ اهتماماً كبيراً بالجوانب النفسية والاجتماعية لكل من المتكلم والمخاطب، وأدركتْ أهمية السياق الاجتماعي في الدرس اللغوي، ودرستْ العناصر المؤثرة في كيفية قول الكلام وتركيبه، وفي معانيه، وفي الغرض من قوله.

وحين لا نستطيع أن ننكر أن المحدثين من عرب وغربيين قد أجهدوا أنفسهم، وحاولوا إعادة النظر في هذا الموضوع، إلا أننا في الوقت نفسه نؤكد أن كل ما يُحسب للمحدثين من إنجازات ونظريات في هذا المضمار، نجد لها جذوراً عند النحويين الأوائل، ومن ثم فإن أقصَى ما يمكن أن نعترف به من فضل للنظريات الحديثة، ونظرية (فيرث١٨٩٠-١٩٦٠) السياقية، هو: وضع الإطار النظرى للفكرة في إطار نظرية متكاملة الجوانب، وتسميتها بـ (نظرية السياق ) .

---

(١) منزلة المعنى فى نظرية النحو العربى د. لطيفة النجار صـ ١٤٩ .

من أجل ذلك جاء هذا البحث (البُعد الاجتماعي في الدرس النحوي وأثره في مبنَى التركيب ودلالته) في محاولة لتسليط الضوء على هذا الجانب، وإبراز وجوده، من خلال تحقيق الغايات الآتية :

الأولى: رصد علاقة اللغة بالمجتمع في الدرس النحوي، للوقوف على مسألة السياق الكلامي، وأثر هذا السياق، وبخاصة في بُعْده الاجتماعي في تحديد البِنَى الشكلية للتراكيب النحوية .

الثانية: إبراز أهمية هذا البُعد، لما قد يترتب عليه من نتائج لعل أهمها ربط الصلة بين الدرس النحوي والاستعمال الذي "تخرج فيه اللغة من سكون النظام إلى حركية الفعل، فتصبح حدثاً يرتبط بسياق، وتعلق به مقاصد، ويعبّر به المتكلم عن غايات يحققها عند سامع أو قارئ بما يضع فيه من الوسائل، وما يصوغ من الأساليب"(١).

الثالثة: كشف مدَى تفاعل العناصر غير اللغوية كالمتكلم والمخاطب في إنتاج الكلام، وبنائه على الوجه الذي يحقق الفهم والإفهام (التواصل) من جهة، ومن جهة أخرى مدَى تدخّل هذه العناصر في إعطاء الوظيفة الإعرابية للكلمة أو الجملة.

الرابعة : رصد جهود المحدثين العرب والغربيين — في صورة موجزة — وبيان موقفهم إزاء هذا الجانب الاجتماعي في الدراسة اللغوية .

ولما كانت الغاية من هذا البحث الوقوف على (البُعد الاجتماعي في الدرس النحوي ) فقد اقتضى ذلك أن يكون منهجه (استقرائياً تحليلياً) قائماً على المدارسة الكاشفة لما عرض له من نصوص، ومحاورتها على نحو يُظهر مراعاة النحويين البُعد الاجتماعي في تحليل الظواهر اللغوية، وأثرَه في صياغة نحوهم وتراكيبهم.

أما عن بنية البحث: فقد اقتضى أن يكون في بابين، يسبقهما مقدمة وتمهيد، وتعقبهما خاتمة، ثم ثبت بمصادره ومراجعه، وفهرست لموضوعاته على النحو التالي :

- المقدمة: ذكرتُ فيها نبذة عن موضوع البحث، والغاية من دراسته، والمنهج الذي انطلق منه، وصدر عنه، والخطة التي انتظمته .
- التمهيد : وعنوانه (تأصيل البُعد الاجتماعي في الدرس النحوي)

وقد تمَّ هذا من خلال الحديث عن النقاط الآتية :

- رواية النحويين الشواهد الشعرية ، وتفسيرها ، وتوجيه تراكيبها .
- الحكم على بعض التراكيب اللغوية بالجواز أو المنع .
- المستوى الاجتماعي والضمائر العربية .
- توصيف قضية التذكير والتأنيث .

---

(١) النقد وقراءة التراث : عود إلى مسألة النظم د. حمادى صمود — المجلة العربية الثقافية — العدد ٢٤ سنة ١٩٩٣م ، صـ ٥٦ ، ٥٧ .

– الدلالة الاجتماعية للمثال أو التركيب النحوي .

● الباب الأول : وعنوانه ( السياق الاجتماعي في الدرس النحوي بين القديم والحديث ) وقد قُسِّم هذا الباب إلى فصلين :

– الفصل الأول : ( السياق الاجتماعي في الدرس النحوي القديم )

وقد درستُ في هذا الفصل الأثرَ الفاعل لهذا السياق في التراكيب النحوية ، ودورَه في عملية التقعيد النحوي لدى سيبويه وابن جني ، إذ يُعدَّان من أبرز النحويين الذين لاحظوا العلاقة الوثيقة التي تربط السياق الاجتماعي بالنحو العربي ، وقدْ تناولتُ هذا في مبحثين :

المبحث الأول : السياق الاجتماعي عند سيبويه .

المبحث الثاني : السياق الاجتماعي عند ابن جني .

– الفصل الثاني : ( السياق الاجتماعي في الدرس النحوي الحديث ) وقد جعلته في مبحثين :

المبحث الأول: السياق الاجتماعي في الدرس العربي الحديث: تناولتُ فيه جهود المحدثين العرب، وعنايتهم بهذا السياق، وقد خصصتُ ذلك عند الدكتور/تمام حسان، والدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف .

المبحث الثاني : السياق الاجتماعي في الدرس اللغوي الغربي : تناولتُ فيه جهود الغربيين ، حيث درسوا اللغة من وجهات مختلفة ، باعتبارها سلوكاً آلياً كما فعل البِنْيويون ، أو باعتبارها نظاماً عقلياً إبداعياً كما فعل التوليديون ، أو يدرس اللغة انطلاقاً من استعمالها الفِعلي كما هو شأن التداوليين ، إلى جانب تحليل اللغة بالنظر إلى سياق الحال ، أو في ضوء رصد علاقاتها بالسمات والمتغيّرات في العالم الخارجي الذي تجرى فيه كما هو الحال عند اللغويين الاجتماعيين .

● الباب الثاني : وعنوانه ( التفاعل الاجتماعي بين المتكلم والمخاطب في الدرس النحوي ) وقد قُسِّم هو الآخر إلى فصلين :

– الفصل الأول : ( أثر المتكلم في بناء التراكيب النحوية )

تناولتُ فيه اهتمام النحويين بأغراض المتكلم كوسيلة مهمة في التقعيد النحوي ، وبوصفها أداة إجرائية تسهم في بناء التراكيب أوّلاً ، وضبط الوظائف الإعرابية وتحديدها على الوجه الذي ينبغي أن تكون عليه ثانياً، فضلاً عن أثر هذه الأغراض في بعض القضايا المتعلقة بالتقدم والتأخير، والحذف، وأمن اللبس ، وقد تناولتُ هذا في مبحثين :

المبحث الأول : أغراض المتكلم عند سيبويه .

المبحث الثاني : أغراض المتكلم عند ابن جني .

– الفصل الثاني : ( أثر المخاطب في بناء التراكيب النحوية )

وفيه أشرتُ إلى منزلة المخاطب في الدراسات النحوية قديمها وحديثها ، كما أكد هذا الفصل على أن تفاعل المخاطَب مع المتكلم له أهمية كبيرة في نجاح عملية التواصل ، وهذا يتطلب من المتكلم وعياً بحال المخاطب من

الإقبال والانصراف ، ودرايةً بالبُعد الاجتماعي الذي يقال فيه الكلام ، وثقةً بأن المخاطب يفهم ما يقول ، ويعلم ما يقصد ، ولهذا جاء هذا الفصل في مبحثين :

المبحث الأول : منزلة المخاطب في عملية الاتصال اللغوي .

المبحث الثاني : دور علم المخاطب في تشكيل بنية التراكيب النحوية .

● الخاتمة : وقد سجلتُ فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث في ( البُعد الاجتماعي في الدرس النحوي ) .

● ثبت مصادر البحث ومراجعه: وهي قراءة لبعض كتب النحو قديمها وحديثها، وبخاصة تلك الكتب التي اعتنت بتلمس ملامح البُعد الاجتماعي في التحليل النحوي.

● وأخيراً ذُيِّل البحث بفهرست لموضوعاته التي ناقشها ، والتي عالجها على نحوٍ يقرب من الإفصاح عن الغاية التي سعى إلى تحصيلها .

وبعد .. فإني أرجو الله – العلي القدير – أن أكون قد وُفِّقتُ في دراسة هذا الموضوع من خلال تلك النقاط التي ارتكز عليها البحث .

والله من وراء القصد ، وهو حسبي ونعم الوكيل

**الباحث**

**الدكتور / الضبع محمد أحمد عبد**

**الرحيم**

**الأستاذ المساعد بجامعة الأزهر**

## التمهيد

## تأصيل البُعد الاجتماعي في الدرس النحوي

- رواية النحويين الشواهد الشعرية، وتفسيرها، وتوجيه تراكيبها.
- المستوى الاجتماعي والضمائر العربية .
- البُعد الاجتماعي وقضية التذكير والتأنيث .
- الدلالة الاجتماعية للتركيب النحوي.

إنّ الناظر في التراث النحوي بعين البصيرة والتأمل يُدرك أن التحليل النحوي للظواهر اللغوية لم يكن تحليلاً للأصول الشكلية التي تضبط اللسان العربي فحسب ، بل كان – أيضاً – تحليلاً لطريقة هذا اللسان بكل أبعادها ومنازعها في الإبانة ، والمخاطبات ، ومراتب الكلام ، " وكأنه ضرْب من التحليل النفسي للغة ، أو ضرْب من مدارسة الفكر ، والمنطق الكامن وراء هذه اللغة "[1] .وهذا واضح لمن يُنعم النظر في مقالة الخليل ، وسيبويه ، ومَن في طبقتهما كابن جني ، وعبد القاهر الجرجاني ، ممن شُغلوا بأحوال هذا اللسان ، ومن ثم أصبح ( البُعد الاجتماعي ) أصلاً معتمداً في وصف النظام النحوي للعربية ، والوقوف على أسرارها ، " جديراً بأن يضاف إلى أصول نظرية النحاة العرب ، فإنه أصل مستأنس لديهم باطراد ، مستشعر في تحليلاتهم على نحو يمثل استخراجه أصلاً من أصولهم ، صدروا عنه ، وإن لم يصرحوا به تصريح اللسانيات الاجتماعية ، والحقول الملابسة لها في هذه الأزمنة "[2] .وفي هذا السياق أُورد بعض النماذج التي تؤكد أن النحويين كانوا على وعي تام بهذا الأصل في أثناء تحليلاتهم الظواهر اللغوية :

- ففي مجال رواية الشواهد الشعرية نجد النحويين قد امتثلوا لأعرافْ مجتمعهم ، وقد تجسد هذا واضحاً في تغييرهم الشواهد التي احتوت على بعض الألفاظ المستقبح ذكرها ، أنشد سيبويه :

فَإِنَّكَ لا تُبالِي بَعْدَ حَوْلٍ  أَظَبْيٌ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ[3]

فقد ذكر الأسود الغُنْدِجاني ( ت : ٤٣٠هـ ) أن " الصواب ..... ناك أمك أم حمارُ "[4] .

كما أنشد قول الآخر :

أَنْعَتُ عِيراً مِن حَمِيرٍ خَنْزَرَهْ  فِي كُلِّ عِيرٍ مِائتانِ كَمَرَهْ[5]

وقد أثبت محقق ( الكتاب ) عن الأعلم الشنتمرى زعمه أن ( عير ) الثانية أصلها ( أَيْر ) فغُيِّرت الهمزة إلى العين ، استقباحاً لذكره .

---

(١) ضوابط الفكر النحوى د. محمد عبد الفتاح الخطيب ٣٧٥/٢ .

(٢) الصورة والصيرورة ( بصائر فى أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربى ) د. نهاد الموسى صـ ١٢٥ .

(٣) البيت من بحر الوافر ، لخداش بن زهير فى الكتاب ٤٨/١ ، والمقتضب ٩٤/٤ ، وشرح المفصل ٩٤/٧ ، وشرح الكافية ٣١٧/٣ .

(٤) فرحة الأديب فى الرد على ابن السيرافى صـ ٣٥ .

(٥) البيت من بحر الرجز ، بلا نسبة فى الكتاب ٢٠٨/١ ، ١٦٢/٢ ، وشرح المفصل ٢٤/٦ .

● لم يقتصر الأمر على مجرد تغيير بعض الألفاظ النابية ، بل امتد إلى تفسير الشواهد وتوجيه تراكيبها ، ففي قول الشاعر :

لَنْ تَرَاهَا — وَلَوْ تَأَمَّلتَ — إلا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيبَا[1]

يرى ابن جني : أن الناصب لـــ ( طيبا ) فعل محذوف ، تقديره : تعلم أو تحقق أو ( ترى) القلبية ، ولا يجوز أن يكون الفعل المقدر ( ترى ) البصرية كالمذكورة في صدر البيت ، إذ يقتضى ذلك أن الموصوفة مكشوفة الرأس ، وإنما تمدح النساء بالخفر والتصون ، لا بالتبذل والتهتك[2] .

ولكن ابن هشام ردَّ هذا الإعراب ، ذاهباً إلى أن ( ترى ) المقدرة بصرية كالمذكورة ، مستنداً في ذلك إلى وعى بارع بعادات المجتمع واختلافها ، فيقول : إن " أحوال الناس في اللباس والاحتشام مختلفة ، فحال أهل المدر يخالف حال أهل الوبر ، وحال أهل الوبر مختلف "[3] .

أي أن منهم مَن يرى في كشف رأس المرأة ابتذالاً، ومنهم من لا يراه كذلك ، وقد أيد مذهبه هذا بما أجاب به الزمخشرى عن اقتضاء إرسال شعيب عليه الصلاة والسلام ابنتيه لسقى الماشية عدم المروءة، إذ قال: "فإن قلت: كيف ساغ لنبي الله الذي هو شعيب عليه السلام أن يرضى لابنتيه بسقى الماشية؟ قلت: الأمر في نفسه ليس بمحظور، فالدين لا يأباه، وأما المروءة فالناس مختلفون في ذلك، والعادات متباينة فيه، وأحوال العرب فيه خلاف أحوال العجم، ومذهب أهل البدو فيه غير مذهب أهل الحضر، خصوصاً إذا كانت الحالة حال ضرورة "[4] .

● أما في مجال التراكيب اللغوية فنجد جملة صالحة منها ، قد أجازها النحويون أو رفضوها في ضوء تأثرهم بأعراف مجتمعهم ، فإن تَمَّ أنماطاً تركيبية تظل مستغلقة ، أو تكشفها ملابسات العُرْف الاجتماعي ، ثم كان هذا العُرْف مُعيناً النحويين على توجيهها وتفسيرها ، ومن ذلك :

– قول سيبويه : " ومثل ذلك : مررتُ برجلٍ رجلٌ أبوه ، إذا أردتَ معنى أنه كامل ، وجرُّه كجرّ الأسد ، وقد تقوله على غير هذا المعنى ، تقول : مررتُ برجلٍ رجلٌ أبوه ، تريد رجلاً واحداً لا أكثر من ذلك "[5] .

فالملاحظ أن المعنى الثاني الذي أشار إليه سيبويه بقوله (تريد رجلاً واحداً لا أكثر) لا يصح إلا في مجتمع ينتشر فيه اللقطاء والدخلاء في النسب من أولاد الغانيات، وإلا فما معنى أن يصف الرجل بأنه ابن رجل واحد لا أكثر ؟

---

(١) البيت من بحر الخفيف لعبيد الله بن قيس الرقيات ، في ملحقات ديوانه صـــ ٢٢٤ ، والكتاب ٢٨٥/١ ، والمقتضـــب ٢٨٤/٣ .

(٢) انظر : الخصائص ٤٣١/٢ .

(٣) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ٦٩٧/٢ .

(٤) الكشاف ١٧١/٣ .

(٥) الكتاب ٢٩/٢ .

– وفي باب الحال أجاز النحويون نحو: هذا عنباً أطيب منه زبيباً، لأن العنب يتحول إلى زبيب، ولو قلت: هذا عنباً أطيب منه تمراً، لم يجز؛ لأن العنب لا يتحول تمراً[1] .

– وفي هذا الباب – أيضاً – رفض النحويّون التركيبيّين : زيد أخوك قائماً ، وعبد الله أبوك ضاحكاً ، لأنه " لا يستقيم أن يكون أباه أو أخاه من النسب في حال ، ولا يكون أباه أو أخاه في أخرى "[2] .

– وفي الباب – أيضاً – أجازوا قول العرب : جاء البُرُّ قفيزَيْن وصاعَيْن ، ولا يذكر الدرهم ، " فيحذفون الثمن ، لأنه قد عُرف مما جرَى من عادة استعمالهم في ذلك ، لأنهم إذا اعتادوا ابتياع شئ بثمن بعينه من درهم أو دينار ، تركوا ذكره لما في نفوسهم من معرفته ، كقولك : البُرُّ الكُرُّ بستين ، تريد : بستين درهماً ، والخبز عشرة أرطال، تريد: بدرهم، فتركوا ذكره لغلبة المعاملة فيه"[3].

– وفي باب التفضيل منع ابن جني أن تقول: زيد أفضل الحمير، والياقوت أنفس الطعام، بقوله: "وذلك أن أفضل: أفعل، و(أفعل) هذه التي معناها المبالغة والمفاضلة، متى أضيفت إلى شئ فهي بعضه؛ كقولك: زيد أفضل الناس، فهذا جائز ؛ لأنه منهم ، والياقوت أنفس الأحجار ؛ لأنه بعضها ، ولا تقول : زيد أفضل الحمير ، ولا الياقوت أنفس الطعام ؛ لأنهما ليسا منهما "[4] .

وتتدخل الأمور العقدية – أيضاً – في تجويز التراكيب ومنعها ، فلا يجوز عندهم مثلاً أن " يُخبر بشئ عن الله – عزَّ وجلَّ – إلا على خلاف ما تُخبر به عن غيره في المعنى ، وجنس الفعل واحد في الإعمال "[5] .

وليس كلُّ شئ من الكلام يكون تعظيماً لله –عزَّ وجلَّ– يكون تعظيماً لغيره من المخلوقين، فلا يجوز عندهم أن يقال: الحمد لزيد، على إرادة العظمة[6].وكثرة توجّه العرب في الجاهلية والإسلام إلى مكة جعلتهم يحذفون حرف الجر في قولهم : توجّه مكةَ ، فأجازه النحويون ، لكثرته في الاستعمال[7] ، ومعلوم أن كثرة استعمال بعض التراكيب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالوقائع الاجتماعية .وهكذا " تأثر النحاة بمعتقداتهم في توجيه التراكيب النحوية وإثبات صحتها ، ووجّهوا التراكيب اللغوية توجيهاً عقديّاً يثبت مدَى توافقها مع القواعد اللغوية ، ويعكس معتقدات القائمين بالتحليل اللغوي "[8] .

---

(١) شرح المفصل ٦١/٢ .

(٢) الأصول في النحو ٢١٨/١ ، وانظر : المقتضب ١٦٨/٤ .

(٣) شرح المفصل ٦١/٢ .

(٤) الخصائص ٣٣٦/٣ .

(٥) المقتضب ١٧٦/٤ .

(٦) انظر : الكتاب ٦٩/٢ .

(٧) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٤٩/٢ .

(٨) التحليل النحوى العقدى : بحث فى أثر المعتقدات فى الدرس اللغوى د. أحمد شيخ عبد السلام – مجلة إسلامية المعرفة – المعهد العالمى للفكر الإسلامى – السنة الثالثة – العدد ١٢ عام ١٩٩٨م – صـ ١٤٨ .

– بل لم تسلم مصطلحاتهم من التأثر بالمصطلحات الدينية والأعراف المجتمعية ، على نحو ما نجده من تسمية بعضهم المضاف إلى ياء المتكلم بالخَصِيّ أو الخُنثَى[1] ، والمرأة المعلّقة لا متزوجة ولا مطلقة ، فسحب النحويون ذلك المصطلح ( التعليق ) على منحىً معهود في أفعال القلوب[2] .وهكذا يظهر عدم انسلاخ النحوي من خلفيته الثقافية ، ومعتقداته الدينية ، وأعرافه المجتمعية ، مما يعني أن للبعد الاجتماعي أهمية مركزية في النظرية النحوية ، استطاعت من خلاله أن تنقل لنا ما تناثر من علاقة اللغة بمجتمعها .

## المستوى الاجتماعي والضمائر العربية

ساق النحويون القدامى كثيراً من النماذج اللغوية والأنماط التركيبية التي تتفق مع العادات وقواعد السلوك العامة التي عرفها المجتمع العربي ، فمن عاداتهم الجارية أن كان العربي القديم يُربِّي أبناءه وحفدته على أن يعتدّ الواحد منهم بذاته ، وأن يتهيأ للتميّز الاجتماعي ، وقد أثّرت هذه النظرة في أن كان المتكلم يقدّم نفسه على مخاطبه ، ثم يقدّم المخاطب على الغائب ، وهذا نلمحه من إشارات سيبويه المتكررة عند حديثه عن العلاقة بين المتكلم والمخاطب ، والتي منها قوله : " وإنما كان المخاطبُ أولَى بأن يُبدأ به من قِبَل أن المخاطب أقربُ إلى المتكلم من الغائب ، فكما كان المتكلم أولَى بأن يَبدأ بنفسه قبل المخاطب ، كان المخاطب الذي هو أقرب من الغائب أولَى بأن يُبدأ به من الغائب "[3] .ويزيد ابن السراج الأمر إيضاحاً بقوله:"تبتدأ بالأقرب قبل الأبعد، وأعني بالأقرب المتكلم قبل المخاطب، والمخاطب قبل الغائب ، وتعرف القوى من غيره ، فإن الفعلين إذا اجتمعا إلي القوى ، فتقول : قمتُ وأنت ، ثم تقول : قمنا وقام وأنت ، ثم تقول : قمتما ، فتغلب المخاطب علي الغائب " [4] .كما نلمح أثر تلك النظرة في سياق تغليب المتكلم نفسه ، إذا عرض له الاجتماع بغيره ، وهذا ما أومأ إليه الرضي بقوله : " واعلم أن أعلى المضمرات اختصاصاً ضمير المتكلم ، ثم المخاطب ، ثم الغائب ، ويغلّب الأخص في الاجتماع ، نحو : أنا وأنت وهو قلنا ، وأنت وهو قلتما " [5] .ووفقاً لهذا العُرف الاجتماعي لم يجز سيبويه أن تقول : أعطيتهوك أو نحوه ، إذ قال : " فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه ، فقال : أعطاكني ، أو بدأ بالغائب قبل نفسه ، فقال : قد أعطاهوني ، فهو قبيح لا تكلّم به العرب " [6] . ومن النماذج اللغوية التي تبرز من خلالها المستويات الاجتماعية ( تصرّف الضمائر ) والصيغ المسندة إليها ، وقد عرض بعض الباحثين المحدثين[7] تخطيطاً عاماً لدراسة الضمائر في العربية الفصحى من حيث إظهارها للمستوى

---

(١) انظر : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبرى صـ ١٥١ ، ١٥٢ .

(٢) انظر : أمالى ابن الشجرى ٣٩/٣ .

(٣) الكتاب ٣٦٤/٢ ، وانظر : شرح الكافية ١٥/٣ ، ٣٩ .

(٤) الأصول في النحو ١٢٠/٢ .

(٥) شرح الكافية ٧٣/٣.

(٦) الكتاب ٣٦٣/٢ ، ٣٦٤

(٧) انظر : اللغة والمجتمع ( رأى ومنهج ) د. محمود السعران صـ ١٣٩ .

الاجتماعي للمتكلمين والمخاطبين والغائبين ، مستخلصاً بمهارة وحَذْق الدلالات الاجتماعية للضمائر العربية في العصور المختلفة ، من خلال أنواع كلامية متعددة ، فهناك القرآن الكريم ، والشعر ، والخطب ، والأمثال ، والوصايا ، ولغة التخاطب العادى بما أكد كثيراً من مقولات النحويين القدامى في ضرورة تنوع العبارة على وفق منزلة المتكلم ، " فإن كان المتكلم من سواء الناس ، حدّث عن نفسه بمثل ( أنا ) و ( أقرأ ) ، أما الله — تعالى — فيخبر عن نفسه بلفظ ملك الأملاك ، نحو : (نَحْنُ قَسَمْنَا)[1] و (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ)[2] وهو وحده لا شريك له ، لأن القرآن نزل بلغة العرب ، والملك والرئيس والعالم يخبرون عن أنفسهم بلفظ الجماعة ، فيقول: قد أمرنا لك بكذا ، وهو الآمر وحده "[3] .والحقيقة أن الأمر لا يقتصر على هؤلاء، فإن الكلام العربي طافح بضمير جماعة المتكلمين (نحن) أو (نا) في سياق إخبار الإنسان عن نفسه، حين يلتمس فيها شيئاً من التفرّد، أو يقصد إلى استظهار الفخر والتباهي على من يخاطبه[4]، فمن يقول: نحن آلَ فلان كرماء، وإنّا بني فلان نفعل كذا، "لا يريد أن يُخبر مَن لا يَدرى أنه من بني فلان، ولكنه ذكر ذلك افتخاراً وابتهاء"[5]، "وقد يقول المعظِّم: فعلنا، ونحن، وإيانا، عادّاً لنفسه كالجماعة"[6].على أن هناك حالات أخرى يتجنّب فيها المتكلم استخدام ضمير التكلّم وصيغته المعروفة (أنا قمتُ) "حتى لا يُتَّهم بالأنانية وطغيان الشخصية، فيلجأ إلى ضمير الجماعة لا تعظيماً لنفسه، بل لجعلها جزءاً من كلّ، ولاسيما إذا كان المقام مقام افتخار جماعي، على حين أن العكس مطلوب إذا اختلف المقام، فكان خاصاً بتحمل مسؤولية، أو تحديد شخصية، فيقال: أنا فعلتُ كذا، أو أنا فلان بن فلان أقرّ بكذا وكذا "[7] .

أما المستوى الاجتماعي للمخاطب فقد جرت سنة العرب على أن تخاطب المفرد ذا الأهمية قدراً ومكانة بضمير الجمع ، فيقال للرجل العظيم : انظروا في أمْرِى[8] ، ومثل هذا المنحى في الخطاب يأتى استجابة للمعطيات الاجتماعية ، والعادات المتوارثة التي انطبع عليها المجتمع العربي، وهو ما عبر عنه ابن جني بدقة— في واحدة من لُمع فكره — حينما رأي أن الكاف التي تلحق اسم الإشارة حرف خطاب، وليست ضميراً، فلو كانت ضميراً لما وقعت في مخاطبة الملوك ومن عظُم شأنهم، إذ يقول: "إن أصغر الناس قدراً قد يخاطب أكبر الملوك مَحَلاً بالكاف من غير احتشام منه، ولا إنكار عليه، وذلك نحو قول التابع الصغير للسيد الخطير : قد خاطبتُ ذلك الرجل، واشتريتُ تينك الفرسين ، ونظرتُ إلى ذينك الغلامين ، فيخاطب

---

(١) من الآية ٣٢ من سورة الزخرف .

(٢) أول سورة الكوثر .

(٣) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه صـ ٢٠٨ ، وانظر : الأصول في النحو ١١٦/٢ ، ١١٧ .

(٤) انظر : شرح المفصل ١٨/٢ .

(٥) الكتاب ٦٦/٢ .

(٦) شرح الكافية ١٤/٣، وانظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٤٧٥/١.

(٧) مبادئ اللسانيات د. أحمد قدور صـ ٢٣٥ .

(٨) انظر : المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٣٣٣/١ .

الصاحب الأكبر بالكاف، وليس الكلام شِعراً فتُحتَمل له جرأة الخطاب فيه، كقوله: لقِينا بك الأسدَ، وسألنا منك البحر، وأنت السيّد القادر، ونحو ذلك، وعلة جواز ذلك عندي أنه إنما لم تُخاطَب الملوكُ بأسمائها إعظاماً لها... فلما أرادوا إعظام الملوك وإكبارهم تجافَوْا وتجانفوا عن ابتذال أسمائهم التي هي شواهدهم، وأدلّة عليهم إلى الكناية بلفظ الغَيبة، فقالوا: إنْ رأى المَلِك أدام الله علوّه، ونسأله حرس الله مُلْكه، ونحو ذلك، وتحامَوْا (إنْ رأيتَ) و(نحن نسألك) لما ذكرنا... فلما خلَصت هذه الكاف خطاباً البتة، وعَرِيت من معنى الاسمية ، استُعمِلت في خطاب الملوك لذلك "[1] .وجدير بالذكر أن هذه النظرة إلى منزلة المخاطب الاجتماعية تلتقى مع أحدث الاتجاهات اللغوية مع تباعد الزمن والشُّقة ، إذ نجد (جون لايتز) يقول: "وربما لا يُقبل من شخص ذى منزلة اجتماعية واطئة أن يخاطب شخصاً ذا منزلة اجتماعية عالية باستخدام ضمير المخاطب (أنت) "[2] .

ومما يشير إلى وجوب تغيّر صفات الخطاب وعناصره على وفق منزلة المخاطب والأحوال التي تعتريه في تحليلات النحويين القدامى ما يمكن إجماله بالآتي[3]:

أولاً: تقسيمهم الطلب إلى أمر، ونهي، ودعاء، وعرض، وتحضيض ، واستفهام ، فالأمر عندهم : استدعاءُ الفعل بصيغة ( افعلْ ) مع عُلوِّ الرتبة ، وذلك أنه " لا يخلو أن يكون لَمن دونك أو لنظيرك ، أو لَمنْ هو أعلى منك ، فإن كان لَمن دونك ، سمَّيتَه أمراً ، وإن كان لنظيرك سمَّيتَه مسألة ، وإن كان لمن هو أعلى منك سمَّيتَه طلباً ، وإن كان لله سبحانه سمَّيتَه سؤالاً ودعاء وطلباً ، وإنما اختلفت التسمية ، لاختلاف المخاطبين بهذه اللفظة ، لأنك تستقبح أن تقول : أمرتُ والدِي ، كما تستقبح أن تقول : سألتُ غلامى "[4] .والنهي : هو المنع من الفعل بقول مخصوص مع عُلُوِّ الرتبة ، وصيغته : لا تفعل ، ولا يفعل فلان ، والعرض : طلب برفق ولين ، يكون المخاطِب به مكرماً لمن خاطبه ، وموجباً عليه بذلك شكراً ، وأما التحضيض فهو طلب بحثٍ وشِدّة ، ولهذا فهو داخل في حيِّز الأمر ، نحو : هلا أكرمتَ زيداً[5] .

ثانياً : والتنكير عندهم ضرْب من الكفّ والتحقير ، كما أن التعريف ضرْب من الإعلام والتشريف ، ولأجل ذلك " لم تندب العرب المبهم ، ولا النكرة لاحتقارها ، وإنما تندب بأشهر أسماء المندوب ، ليكون عذراً لها في اختلاطها وتفجّعها "[6] .

ثالثاً : ملاحظتهم حال المخاطب من حيث قُربه أو بُعده أو إقباله وانصرافه ، ولذا قسّموا حروف النداء على أقسام ، " فالهمزة المقصورة للمنادى القريب الذي لم يُنزّل منزلة البعيد ، وبقية الألفاظ للمنادى البعيد حقيقة أو حُكماً ، وهو الغافل والنائم والثقيل السمع ، وغيرهن إذا أريد المبالغة في إيقاظه "[7] .

---

(١) الخصائص ٢/١٩٠ ، ١٩١ .

(٢) اللغة والمعنى والسياق . جون لايتز ، ترجمة عباس صادق الوهاب صـــ ٦٩ .

(٣) انظر : علم اللغة الاجتماعي عند العرب د. هادى نهر صـــ ٢١٣ — ٢١٥ .

(٤) أمالى ابن الشجرى ١/٤٢٤ ، وانظر : ١/٤١٠ ، والمقتضب ٢/١٣٠ ، والأصول فى النحو ٢/١٧٠ .

(٥) انظر : أمالى ابن الشجرى ١/٣٩٠ ، ٤١٠ ، ٤١٤ ، ٤٢٥ .

(٦) المحتسب ١/١٦٨ ، ١٦٩ .

(٧) شرح اللمحة البدرية فى علم العربية لابن هشام ٢/١٠٣ .

رابعاً : كانوا يرون أن " على المتحدّث أن يحدّث الناس ما حَدَجُوه بأبصارهم ، وأَذِنُوا له بأسماعهم ولحظوه بأبصارهم ، فإذا رأي منهم فترةً فليُمسِك ، لأن من لم ينشط لحديثك فارفعْ عنه مؤونة الاستماع منك "[1].

خامساً : وإذا كان من عادة بعض المتحدّثين أن يكثر من تكرار بعض الألفاظ أو العبارات أثناء الحديث ، فإن جملة الأمر في ذلك على رأيهم " أنه ليس فيه ( أي : التكرار ) حد ينتهي إليه ، ولا يُؤتَى على وصفه ، وإنما ذلك على قدر المستمعين ، ومَنْ يحضره من العوامّ والخواصّ "[2] .

سادساً : احتفي النحويون بالمواضع المتفقة بين النظام اللساني ونظام الوجود الخارجي ، فاعتبروا المؤنث الحقيقي أقوى من المؤنث المجازي ، لأنه اجتمع له التأنيث من وجهين : داخلي لغوي ، وخارجي وجودي ، وقد عبر ابن يعيش عن هذا بقوله : " واعلم أن التأنيثَ الحقيقي أقوى من التأنيث اللفظي ، لأن المؤنث الحقيقي يكون تأنيثه من جهة اللفظ والمعنى ، من حيث كان مدلوله مؤنثاً ، وغير الحقّيقي شئ يختص باللفظ من غير أن يدل على معنى مؤنث تحته ، فكان التأنيث المعنوي أقوى لما ذكرناه "[3] .

سابعاً : تمثل الحال المشاهدة التي يقع فيها الحدث الكلامي كالعنصر من عناصر الكلام لديهم ، وتشكل مسوّغاً للحذف — كما سنراه قريباً إن شاء الله — أثراه النحويون بحثاً وتمحيصاً على وجوه متعددة ، والتعبير بـــ ( الحال المشاهدة ) مصطلح صريح من مصطلحاتهم ، واتخاذه دليلاً على الحذف خاصة أصل متواتر في كُتبهم، بل تجاوزوا ذلك إلى اعتبار الواقع الخارجي وما يصاحبه من أحوال كونية ، فلا تُستعمل ( إنْ ) عندهم إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها ، ولذلك قبح أن يقال : إنْ طلعت الشمس آتِك ، إلا في اليوم المغيم[4] .

وإذا كان حديثهم عن ( الغائب ) لا يتأطر بنمط مخصوص ، فإنهم يستعملون ضميره بدلاً من الاسم الظاهر تأدباً عند مخاطبة الملوك ، كما قيل في قوله تعالى ﴿ قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (٢٥) قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي ﴾[5] : إن الضمير في ( قال ) عائد على ( يوسف ) والضمير في (هي ) عائد علي قوله ( بأهلك سوءاً ) ولما كنَّت عن نفسها بقولها ( بأهلك ) ولم تقل ( بي ) كنَّى هو عنها بضمير الغيبة بقوله( هي راودتني ) ولم يخاطبها بقوله ( أنتِ راودتيني ) ولا أشار إليها بقوله ( هذه راودتني ) وكل هذا على سبيل الأدب في الألفاظ ، والاستحياء في الخطاب الذي لا يليق بالأنبياء ، فأبرز الاسم في صورة ( ضمير الغائب ) تأدباً مع الملك وحياء منه[6] .

---

(١) البيان والتبيين للجاحظ ١٠٤/١ ، ١٠٥ ( بتصرف يسير ) .
(٢) المصدر نفسه ١٠٥/١ .
(٣) شرح المفصل ٩٢/٥ .
(٤) انظر : شرح المفصل ٤/٩ .
(٥) من الآية ٢٥ ، ٢٦ من سورة يوسف .
(٦) حاشية يس على التصريح ٩٦/١ .

وهذا بدوره يقودنا إلي التنويه بأن فكرة ( الاستتار) في النحو العربي ترتبط بالضمير الغائب في كل أحواله نظراً لغياب دلالته في الكلام ، إذ قصد النحويون من وراءها أن الضمير المستتر وجوباً أو جوازاً يُعدّ جزءاً من المعنى ، كأن المتكلم قد نطق به ، وإنما تخفف بحذفه ، " وهذا أمر سائغ في كل لغة ، بل هو في العربية أكثر ، لميلها إلي الإيجاز وإلي التخفيف بحذف ما يفهم " [١].

بيد أن الدكتور / محمد حماسة عبد اللطيف يري أن فكرة ( الاستتار ) " نتيجة واضحة من نتائج إهمال العنصر الاجتماعي في اللغة ، وسلخ اللغة عن ( الموقف ) الذي تقوم فيه الحركة ، والإشارة ، والنظرة ، والانفعال ، والهدوء ، وتعبير الوجه ، والنبر ، والتنغيم ، وتضافر القرائن ، وغير ذلك من ملابسات الحدث اللغوي بما لا يقوم به الكلام نفسه في الفهم والإفهام "[٢].

وهذا كلام غير دقيق إزاء ( الاستتار ) وخاصة الاستتار الجائز في ضمير الغائب ، " لأنه يرتبط بشخص غائب ليس موجوداً حتى تكون الحركة ، والإشارة ، والنظرة ، والانفعال ... إلخ مجدية في الجملة ، وذلك بسبب غياب المتحدَّث عنه ، لا بسبب ( الموقف ) الذي تقوم فيه الحركة والإشارة بما لا يقوم به الكلام نفسه ، لهذا فإن سلخ اللغة لا عن الموقف هنا ، بل عن الشخص نفسه ، باعتبار أن الحديث عن غائب لا وجود له في ( الموقف ) [٣].وهكذا نرى فيما مثّلنا به "نماذج بينة واضحة تؤكد تفطن اللغويين العرب القدماء إلى الرابط الجدلي بين السلوك اللغوي، وبجمل مظاهر الحياة التي يحياها الناطقون بما فيها من أعراف وتقاليد، ومُثُل أخلاقية أو دينية أو اجتماعية أو غيرها"[٤].

## البُعد الاجتماعي وقضية التذكير والتأنيث

يصدر الدرس النحوي في توصيف قضية التذكير والتأنيث عن وعى تامّ بنظرة المجتمع الإنساني إلى طبيعة الذكر والأنثى، تلك الطبيعة التي اقتضت ضرورة الفصل بينهما، وفقاً لما جاء في القرآن الكريم من قوله (وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى)[٥]، ولعل هذه النظرة نابعة من درجة حضور الذكر في المجتمع، "ولقد كان للعرب من الدواعي البيئية ما يكفي للتمادي على هذه النظرة، فكان لذلك أثر في لغتهم، إذا غدت ذكورية محضة، تخاطب الذكر وتتجاهل الأنثى"[٦].

ولما كان النحوي ابن بيئته ، يمتثل لأعراف مجتمعه وعاداته ، فقد احتفي النحويون بكل ما يفصل بين المذكر والمؤنث على نحو تبيّن منه غيابُ المؤنث في تطبيقاتهم وأمثلتهم باستثناء بعض التراكيب التي تأتى في

---

(١) إحياء النحو صـ ٣٥ .

(٢) لغة الشعر ( دراسة في الضرورة الشعرية ) صـ ١١٤ – دار مرجان – مصر – عام ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م

(٣) ظاهرة التخفيف في النحو العربي صـ ٣٤٩

(٤) علم اللغة الاجتماعي عند العرب صـ ٢١٦ .

(٥) من الآية ٣٦ من سورة آل عمران .

(٦) التأنيث فى اللغة العربية د. إبراهيم بركات صـ ٢٧ .

الكلام عليه ، كما في بعض الأبواب النحوية ، كباب المبتدأ والخبر ، والصفة ، والفاعل ... إلخ ، حيث يجئ النحويون بمثال عن التأنيث ، كي يوضحوا فكرة التطابق ، ثم يصرفون جهدهم في أمثلة خالصة للمذكر.

ولقد كان سَعْيهم نحو الفصل بين المذكر والمؤنث نتيجة حتمية لما أصّلوه من قولهم: إن المذكر أصل، والمؤنث فرع عليه، كما في قول سيبويه: "وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة ، ولم يكن كالمذكر ، لأن الأشياء كلها أصلُها التذكير ثم تُختصُّ بعدُ، فكل مؤنثٍ شئ، والشئ يذكّر، فالتذكير أول، وهو أشد تمكناً"[1].

وهذا أيضاً ما أكده ابن الخشاب بقوله: "إن التذكير لا يحتاج إلى علامة، إذ كان هو الأصل، والأصول مستغنية بالأوضاع الأُوَل عن العلامات الطارئة للفرق، وإنما ذلك أمر بابه الفروع "[2] .

وعلل ابن يعيش فرعية التأنيث بوجهين، " أحدهما: أن الأسماء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها يُعبّر عنها بلفظ مذكر، نحو: شئ وحيوان وإنسان ... الثاني: أن المؤنث له علامة على ما سبق فكان فرعاً "[3] .

وقد انتقد بعض المحدثين عدّ النحويين المذكر أصلاً والمؤنث فرعاً، فرأي أنه "إهمال للعديد من الأسماء المؤنثة تأنيثاً حقيقياً، وإلا فكيف يكون الأصل هو المذكر في نحو: فاطمة، وزينب، وخديجة ... والحقيقة أنه لا يوجد سبب مستمد من الاستعمال اللغوي يعضد هذا التأصيل، ويخيّل إليّ أنهم ربما كانوا متأثرين بالناحية الدينية في تأصيلهم هذا، فالشرع جعل الرجال قوّامين على النساء"[4].واستدل بعد ذلك بمسألة الميراث، ثم قال: "والتذكير والتأنيث في اللغة العربية وفي غيرها من اللغات لا يُحدّ بحدّ ، وليس له تعريف جامع مانع إلا في المملكة الحيوانية ليس غير، ومن هنا قالوا بالتأنيث الحقيقي والتأنيث المجازي"[5] .

وقال في موضع آخر: " كلاهما أصل لعدم وجود قاعدة لهما مطردة في اللغات، ولوجود كلمات تذكر وتؤنث في العربية"[6].

أقول: إن هذا النقد غير دقيق ؛ لأنه لا يشترط في كل مؤنث أن يكون له مذكر مستعمل ، وتأصيل المذكر وتفريع المؤنث عليه يعتمد العلامة أولاً ، لا الوضع التاريخي أو الفكر الديني أو المقابلة بين اللغات ، والأسماء المؤنثة التي تخلو من علامة تأنيث، قال النحويون إنها مقدرة، واستدلوا بظهور علامة التأنيث في التصغير ، بدليل أننا نقول في تصغير: هند (هُنَيْدة) فنأتي بالعلامة ، على أن السيوطي ينقل عن ابن النحاس قوله : " كان الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر ، كما قالوا : عير وأتان وجدى وعَناق ... لكنهم خافوا أن يكثر عليهم الألفاظ ويطول عليهم الأمر، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرّقوا بها بين المذكر

---

(١) الكتاب ٣/٢٤١ .

(٢) المرتجل في شرح الجمل صـ ٦٣ .

(٣) شرح المفصل ١/٥٩ ، وانظر : ٥/٨٨ .

(٤) دراسات نحوية في خصائص ابن جني د. أحمد سليمان ياقوت صـ ٤٧ ، ٤٨ .

(٥) المرجع نفسه صـ ٤٨- ٥٠ .

(٦) في علم اللغة التقابلي د. أحمد سليمان ياقوت صـ ٩٨ .

والمؤنث، تارة في الصفة كضارب وضاربة، وتارة في الاسم كامرئ وامرأة في الحقيقي، وبلد وبلدة في غير الحقيقي، ثم إنهم تجاوزوا ذلك إلى أن جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة للتوكيد وحرصاً على البيان، فقالوا: كبش، ونعجة، وحَمَل، وناقة، وبلد ومدينة"[1].

إذاً .... فقد تكون الأسماء التي تذكر وتؤنث بقايا مرحلة تاريخية سابقة ، ويبقى الأصل في التفريق بين المذكر والمؤنث العلامة[2] .

ولهذا استعمل النحويون في تحليل الأسماء إلى مذكر ومؤنث ثلاثة معايير:

● معيار العلامة : فالاسم المختوم بواحدة من علامات التأنيث الثلاث : التاء المربوطة ، والألف المقصورة ، والألف الممدودة اسم مؤنث من حيث العلامة ، نحو : قائمة ، وسلمى ، وحمراء .

● معيار المطابقة الحقيقية : فالمؤنث ما يتناسل والمذكر بخلافه ، نحو : فاطمة ، وسلمى ، ودعد ،... إلخ من أسماء النساء ، وهذا المعيار فرز مفهوم المؤنث الحقيقي في مقابل المذكر الحقيقي .

● معيار الإشارة : فما يشار إليه باسم إشارة مذكر فهو مذكر ، وما يشار إليه باسم إشارة مؤنث فهو مؤنث ، مثل : هذا القمر ، وتلك الشمس[3] .

ذلك التمايز المتأتي من عادات المجتمع لم يكن ليحول دون أن يشتمل الدرس النحوي على ظواهر تستجيب لمترلة المذكر الاجتماعية ، ومن ذلك :

– في باب التثنية إذا اجتمع مذكر ومؤنث فعادةً ما يُغلب المذكر على المؤنث ، كقول العرب ( الأبوين ) في الأب والأم ، و ( القمرين ) في الشمس والقمر ، و ( المروتين ) في الصفا والمروة[4] .

– في باب الفاعل : نجد أنه يمتنع تأنيث الفعل المسند إلى فاعل مذكر حقيقي، مفرداً أو مثنى أو جمعاً سالماً ، نحو : قام زيد أو طلحة ، أو قام الزيدان أو الطلحتان ، أو قام الزيدون أو الطلحات ، فإن كان المذكر مجازياً ، وهو ما لا يقابله أنثى كالقمر ، والكوكب ، جاز فيه التذكير والتأنيث ، أما الفاعل المؤنث فإن قواعد العربية تجيز تذكير فعله ، إذا فصل بينهما فاصل ، كقولهم: حضر القاضي امرأة ، أو كان متصلاً به في باب(نعم وبئس)، نحو : نعم المرأة هند ، وبئس المرأة دعد ، أو كان الفاعل مجازي التأنيث ، نحو: طلع الشمس[5]، وقوله تعالى: ( وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً )[6].وأوجب النحويون تذكير الفعل ، إذا فصل بينه وبين الفاعل المؤنث بـــ ( إلا ) كما إذا قيل : ما قام إلا هند[7] .بل أباحت العربية خلع علامة

(١) الأشباه والنظائر في النحو ٤١/١ .

(٢) انظر : نظرية الأصل والفرع في النحو العربي د. حسن خميس الملخ صـــ ٨٧ ، ٨٨ .

(٣) التفكير العلمي في النحو العربي د. حسن خميس الملخ صـــ ١٢٩ .

(٤) انظر : مغني اللبيب ٧٩٢/٢ ، ٧٩٣ .

(٥) انظر : شرح المفصل ٩٢/٥ ، ومغني اللبيب ٧٥٥/٢ .

(٦) من الآية ٣٥ من سورة الأنفال .

(٧) انظر : التصريح بمضمون التوضيح ٢٧٩/١ .

التأنيث من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقى من غير فصل — وإن كان قليلاً جداً — وذلك فيما حكاه سيبويه من قول بعض العرب : قال فلانة[1] .فالملاحظ أن اللغة العربية تجترئ على تذكير المؤنث ، ولا يمكن توجيه ذلك إلا في ضوء الخضوع لعادات المجتمع وتقاليده.

- كما يخضع ( باب الصفة ) لأعراف المجتمع ، وذلك أن هناك صفات مشتقة لا تلحقها علامة التأنيث ، كما في قولهم : رجل صبور ، وامرأة صبور ، وقتيل ، وجريح ، ومِنْحار ، ومِطْعان ، ومِهْذار ، ومِعْطير ، وغيرها من الصفات التي تحتفظ بملمح التذكير لا تنفك عنه .وإخال أن عدم إلحاق التاء بهذه الصفات ونحوها راجع إلى كثرة استعمالها من قِبل الذكور ، بل إن هناك صفات مذكرة تختص بالإناث دون الذكور ، كما في قولهم : حائض ، وطامث ، وطالق ، وكاعب ، ومرضع ، ومعصر[2] ، وغير ذلك مما يمكن ردُّ أصوله إلى إيقاع عادات المجتمع العربي .

- وأرجع بعض الباحثين ظاهرة ( منع العَلَم المؤنث من الصرف ) لوضع المرأة الاجتماعي عند العرب[3] ، بل إن انعدام وجود التاء في المؤنث شرط في منع صرف صفة المذكر ، كما إذا قيل : رأيتُ سكرانَ ، غضبان ، عطشان ، فإن مؤنثاتها:سكْرَى،غضْبَى، عطْشَى[4] .واستناداً إلى ما سلف ذكره يمكن القول : إن النحويين سعوا نحو التمايز بين المذكر والمؤنث ، امتثالاً لأعراف المجتمع الذي عاشوا فيه ، ومن ثم جاءت أبوابهم النحوية مشتملة على جوانب ، تظهر نظرة المجتمع إلى المذكر ، وتبرز مترلته الاجتماعية ، وهي نظرة مستمدة من درجة حضوره في مجتمعه .

**الدلالة الاجتماعية للتركيب النحوي**

لقد أوضح السهيلى عملية التركيب من خلال مثال ذكره بعد تعريف (التركيب ) بأنه "إضافة الصفة إلى المحل " إذ قال: " وذلك أنك تعرف (زيداً) على حدته ، وتعرف معنى (القيام) على حدته، ثم تضيف (القيام ) إلى ( زيد ) فإضافة ( القيام ) إلى ( زيد ) هو التركيب "[5] .وهذا يعنى أن ( التركيب ) يتجسم نحوياً من خلال قيام الائتلاف بين الكلمات ، بحيث يترتب على ذلك استقلال إسنادى تحصل به الفائدة .وقديماً لجأ النحويون إلى اصطناع ما يُسمَّى بالتركيب النحوي أو (المثال النحوي) بُغية التمثيل للقاعدة النحوية، لتوضيحها إلى المتعلّمين وتقريبها إلى أذهانهم، ولهذا يُعرف بأنه: "تركيب مصنوع يضعه النحاة تطبيقاً لقاعدة نحوية ومثالاً

---

(١) انظر : الكتاب ٣٨/٢ .

(٢) انظر : أمالى ابن الشجرى ٣٤٦/٢ ، وشرح المفصل ٥٥/٣، والتصريح ٢٨٧/٢ ، والتبيان فى تصريف الأسماء د. أحمد حسن كحيل صـ ١٠٢ ، ١٠٤ .

(٣) انظر : نظام الارتباط والربط فى تركيب الجملة العربية د. مصطفى حميدة صـ ١٠٠.

(٤) انظر : شرح المفصل ٦٦/١ ، والتصريح ٢١٣/٢ .

(٥) نتائج الفكر فى النحو صـ ٢٦١ .

عليها"[1]، أو بمعنى آخر: "ما يُؤتى به دليلاً على انطباق القاعدة النحوية على التركيب المستعمل"[2].ومن الحقائق المقررة أن اللغة سلوك اجتماعي متصل بأعراف المجتمع وعاداته يتأثر بها ، ويكون دليلاً عليها، سواء أكان ذلك في الأداء اللغوي للفرد أم كان في البنية الذهنية التي توجهه، فإن " بعض جوانب بناء اللغة لا يمكن وصفه إلا بالرجوع إلى الكلام على أنه سلوك اجتماعي في المقام الأول"[3].ولأن النحويين هم أبناء مجتمعهم ونتاج بيئتهم ، كان بحثهم في اللغة قائماً على الامتثال لمعطيات الوقائع الاجتماعية التي تحدث في زمانهم ، وجاءت أمثلتهم تحمل دلالة اجتماعية على شئ من أعراف مجتمعاتهم ، ومن ثم " يرى كثير من اللغويين المحدثين أن التركيب النحوي للغة ربما يعكس التفكير عند المتكلمين بهذه اللغة "[4] .من هنا أصبح من الممكن القول بأن اختيار النحويين لأمثلتهم اختيار قصْديّ ، يصوغه النحوي بما يتناسب مع أعراف مجتمعه ، وليس اختياراً اعتباطياً عارياً من أية دلالة وإشارة ، فإن هذا المثال علاوة على غايته النحوية التي تكمن في الاستدلال ، يرسم صورة حية تنطق بأبعاد المجتمع ، ومكوناته الثقافية ، ومعطياته الاجتماعية ، وبهذا أصبح المثال النحوي منطوياً على إشارة ورسالة ، فهو إشارة من قِبل أنه يحمل دلالة تاريخية اجتماعية على عصر معين ، وأما كونه رسالة فلأنه يرتبط غالباً بالقيم والمعاملات ، أي : الحياة بتعبير أعمَّ ، مثل الحديث عن الكرم والوفاء واللقاء والرؤية والمساعدة وغيرها من مضامين الحياة المختلفة[5] .وليس عسيراً علينا أن نستقرئ جملة من أمثلة النحويين لنرى كيف ارتبط المثال النحوي بعادات المجتمع ارتباطاً وثيقاً، إنْ في صياغته، وإنْ في تفسيره ودلالته ، ولعل أمثلة سيبويه — رحمه الله — خير دليل على ذلك لأن دلالتها بنت عصرها اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً ، لما رآه من ضرورة الاهتمام بالطبيعة الاجتماعية للغة ، وأنها يجب ألا تُدرس بمعزل عن سياقها الاجتماعي :

● وأول ملاحظة في هذا الصدد أن سيبويه يكثر في أمثلته من ذكر اسم (عبد الله) و ( زيد ) مما يدل على شيوع هذين الاسمين في مجتمعه البصري آنذاك ، ويبدو أن اسم ( عبد الله ) له خصوصية ومكانة لديه نظراً لدلالته الدينية بإضافته إلى لفظ الجلالة ، حيث يأتي به في السياق المقبول اجتماعياً ، ولا يكاد يستعمله في الأحداث والمعاني المذمومة ، على العكس تماماً بالنسبة للاسم ( زيد ) فإنه لا يكاد التمثيل به إلا في الأحداث والمواطن المذمومة ، نحو : عبد الله أخوك ، وأعطى عبدُ الله زيداً درهماً ، وأعطى عبدُ الله زيداً المالَ إعطاءً جميلاً ، وما مِثلُ عبدِ الله يقول ذاك ولا أخيه ، ونحو : لستُ أخاك وزيداً أعنتُك عليه ، وهلك القومُ حتى

---

(١) رؤى لسانية فى نظرية النحو العربى د. حسن خميس الملخ صـــ ١٤٤ .

(٢) المرجع نفسه صـــ ١٤٤ .

(٣) علم اللغة الاجتماعي . هدسن ، ترجمة محمود عبد الغنى عياد صـــ ٤٤ .

(٤) اللغة واختلاف الجنسين د. أحمد مختار عمر صـــ ٥٩ .

(٥) انظر : رؤى لسانية فى نظرية النحو العربى صـــ ١٤٤ .

زيداً أهلكته ، والسَّوْطَ ضُرِب به زيدٌ ، وما زيدٌ كريماً ولا عاقلاً أبوه[1] . ومن المألوف في مجتمع سيبويه أن يُكنَّى الرجل بالمؤنث الحقيقي ، وهذا ما نلمسه من مثاله : ما أبو زينبَ ذاهباً ولا مقيمةٌ أمُّها[2] ، فلو كانت الكنية بالمؤنث مرفوضة اجتماعياً لما استعملها سيبويه .

● وتشيع في أمثلة سيبويه بعض القيم الاجتماعية الحميدة ، كالإخاء ، والإعطاء ، والكرم ، نحو : كنتُ أخاك وزيداً كنتُ له أخاً ، وأُعطي عبدُ الله المالَ ، وكُسِي عبدُ الله الثوب ، ولقيتُ خالداً وزيداً اشتريتُ له ثوباً ، ومررتُ بالكريم أبوه[3] .

● ومن أمثلة سيبويه ما يتضمن الدعوة إلى مكارم الأخلاق ، كما في نحو : ليس زيد بجبّان ولا بخيلاً ، وأما خالداً فلا تشتم أباه ، والذي يأتيني فمكرم محمود ، أتاني الحسنةُ أخلاقُه ، واصنعْ ما سَرَّ أخاك وأحبَّ أبوك الرجلان الصالحان ، مررتُ برجل راحمٍ للمساكين بارٍّ بوالدَيْه، إنْ تأتني فلن أُوذِيَك وأستقبلُك بالجميل[4] .

● وتشير أمثلة سيبويه إلى الحرص على وجود علاقات اجتماعية قوية بين أفراد المجتمع البصرى ، كما في نحو : إذا كان غَدٌ فأتني ، وإذا كان يومُ الجمعة فالْقَني ، زيدٌ كم مرّةً رأيتَه ، وعبدُ الله هل لقيتَه ، وعمرو هلا لقيته ، رأيتُ قومك أكثرَهم ، كلمتُه فاهُ إلى فِيَّ ، هو مني منزلةَ الشغافِ ، وهو مني منزلةَ الولد ، نبِّأتُ زيداً عمراً أبا فلان ، ليته عندنا يحدِّثْنا[5] .فالمعاني التي اشتملت عليها هذه الأمثلة من الإتيان ، والرؤية ، واللقاء ، والمشافهة ،وقرب الأصدقاء بعضهم ببعض ، والإلحاح على اللقاء لكونه قناة للحوار ، وأداة لنقل الأخبار ، كل هذه المعاني ليست اصطناعاً من سيبويه ، بل تدل على وجودها في مجتمع كان حريصا على وحدته وتماسكه وترابطه الاجتماعي ، فقد ذكر هدسن أن " الذين يشعرون بتقاربهم الروحي يقترب بعضهم من بعض نسبياً عند التعامل ، وبذلك تقع علاقات المحبين في جانب ، وتقع في جانب آخر المواقف غيرُ الشخصية والرسمية "[6] .

● وقد جرت سُنّة الله في خلْقه أنه لا يوجد مجتمع بشريّ مثاليّ على وجه الأرض ، ولهذا لم يرسم سيبويه لمجتمعه صورة مثالية فاضلة ، بل أشار من خلال أمثلته إلى شئ من مثالبه ، فقد تحدث عن بعض الظواهر السيئة التي وقعت في مجتمعه كالضرب ، والقتل ، والسرقة وغيرها ، كما في نحو : هذا رجل ضَرَبَنا ، أتضرب عمراً أو تشتمه ؟ أما زيد فاقتله ، وهذا قاتلُ عمرو أمسِ وعبدِ الله ، وسرقتُ عبدَ الله الثوب الليلة[7]

---

(١) انظر : الكتاب ٢٣/١ ، ٣٧ ، ٤١ ، ٦١ ، ٦٦ ،٨٩ ، ٩٦ ، ١٠٣ .

(٢) انظر : الكتاب ٦٣/١ .

(٣) انظر : المصدر نفسه ٤١/١ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٢٢/٢ .

(٤) انظر : المصدر نفسه ٦٦/١ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ٢٢/٢ ، ٥٧ ، ١٣٠ ، ٩١/٣ .

(٥) انظر : المصدر نفسه ٤١/١ ، ١٢٧ ١٥٠ ، ٢٢٤ ، ٣٩١ ، ٤١٢ ، ٩٣/٣ .

(٦) علم اللغة الاجتماعي صـ ٣٢٨ .

(٧) انظر : الكتاب ١٦/١ ، ٤١ ، ١٣٨ ، ١٧١ ، ١٨٣/٣ .

، وإذا كان مثال سيبويه : أتميمياً مرة وقيسياً أخرى ، دليلاً على ما بين القبيلتين من تنافر وعداء ، فإن فيه دليلاً على تقلب ولاء الأفراد وتلوّنه ، ولو لم نعرف أن قبيلة قيس لصوص وقطّاع طريق لكفانا مثالُ سيبويه معرفة ذلك ، إذ يُمثّل بقوله : ما شأنُ قيسٍ والبُرَّ تسْرِقُهُ[1] .

نستشف من هذا أن سيبويه كان يتخير أمثلته ، ويؤسِّس لمجيئها على ما جاءت عليه من الواقع الاجتماعي الذي ساد في عصره .

● وتشير أمثلة سيبويه إلى انتشار ظاهرة الجواري والعبيد في عصره ، فقد اتخذ الأغنياء المترفون من كثرة الجواري والعبيد دليلاً على مكانتهم الاجتماعية ، كما في نحو : جاريتاك قالتا، ذهبتْ جاريتاك، يا ذا الجارية الواطِئها أبوه ، كم غلاماً لك ذاهبٌ ؟ عبدُ الله فارِهُ العبدِ فارِهُ الدابة، لا غلامَ وجاريةً فيها ، لا غلامَ ظريفاً لك[2] .

● وفي أمثلة سيبويه إشارات دالة على عادات الناس آنذاك في توقيت أمورهم وفقاً لحركة النجوم ومظاهر الكون أو مواعيد العبادات الثابتة، كما في نحو : آتيك خُفوق النجم، وطلوعَ الشمس، ولا أزورُك الفرقدين والنيرين، وأزورك مَقْدَمَ الحاج، وصلاةَ العصر[3]، ومن الأمثلة ما يشير إلى بعض عاداتهم ، ككيفية إشعال النار، كما في نحو: صككتُ الحَجَرَيْنِ أحدَهما بالآخر[4] .

● ومن أمثلة سيبويه ما يدل على وحْشة الصحراء وقسوتها عندما يمرض الإنسان في بيدائها، فلا يجد أحداً يُواسيه، ولا أنيساً يُشجّعه، ومن ذلك: مرض حتى يَمُرُّ به الطائرُ فيرحمه، وسرتُ حتى يعلمُ اللهُ أنّى كالٌّ[5] .

● ولا نعدم أن نجد في أمثلة سيبويه إشارة إلى زى أهل البصرة، وطعامهم الذي يتناولونه، كما في نحو: أدخلتُ في رأسي القَلَنْسُوة، فهذه إشارة إلى عادة اجتماعية، وهي شيوع لُبس القلنسوة على الرأس، بدليل أن الشيوع وفهْم المعنى صارا مسوِّغيْن لهذا التركيب، لأن القلنسوة ليست هي التي تدخل في الرأس، بل الرأس هو الذي يدخل في القلنسوة، ولهذا استجاد سيبويه أن يقال : أدخلتُ في القلنسوة رأسي[6] .

ويذكر سيبويه أكلة كانت شائعة في مجتمعه اسمها (الثريد) وذلك في مثاله: كيف أنت وقصعةٌ من ثريد[7]، وهو طعام معروف، يُهشم من الخبز، ويُبل بماء القدر وغيره[8] .

---

(١) انظر : المصدر نفسه ٣٠٩/١ ، ٣٤٣ .

(٢) انظر: المصدر نفسه ٣٨/٢ ، ٥٣ ١٦٩ ، ١٧٧ ، ٢٨٤ ، ٢٨٨ .

(٣) انظر : الكتاب ٢٢٢/١ .

(٤) انظر : المصدر نفسه ١٥٣/١ ، ١٥٧ .

(٥) انظر : المصدر نفسه ١٩/٣ .

(٦) انظر : المصدر نفسه ١٨١/١ .

(٧) انظر : المصدر نفسه ٢٩٩/١ .

(٨) انظر : لسان العرب ٤٧٦/١ ( ثرد ) .

● وقد اتسعت أمثلة سيبويه لتشمل المعاملات، والبلدان، والحركة الأدبية: -فمن الأمثلة الدالة على المعاملات: بعتُ متاعَك أَسْفَلَه قبل أعلاه، واشتُريت متاعَك بعضَه أعجلَ من بعض[1]، وهذا نستشف منه أن بيع المتاع عادة اجتماعية، كانت مألوفة في المجتمع البصرى، لعل مردها في ذهاب الناس إلى الجهاد مدة غير قصيرة، ومن ثم يبيع المرء متاعه قبل الخروج إلى الجهاد تحسباً من عدم العودة ، فقد يُستشهد أو يستقرّ في إحدى البلاد المفتوحة ، ومما يؤيد ذلك ويعضده أن هناك أمثلة تدل على شيوع التدرّب على الرماية بين أهل البصرة، كما في قول سيبويه: "أو رأيتَ رجلاً يسدِّدُ سَهْماً قِبَل القرطاس ، فقلتَ : القِرطاسَ واللهِ "[2]، ولعل الجهاد من أسباب الرغبة في زيادة النسل حتى إن الرجل ليرغب في الإنجاب ، وهو في الستين من عمره ، وفي ضوء هذا يمكن تفسير مثال سيبويه : " كم وُلِدَ له ؟ فيقول : ستّون عاماً ، فالمعنى وُلِدَ له الأولادُ ، ووُلِدَ له الولدُ ستّين عاما "[3] .

– وهناك بلدانِ في أمثلة سيبويه لهما دلالة اجتماعية ، أحدهما : الشام ، كما في نحو : ذهبتُ الشامَ ، وقوله : أما أنْ أسير إلى الشام فما أكرهه ، وأما أن أقيم فإن فيه أجراً[4]، ولعل هذا يدل على مكانة متميزة لهذا البلد عنده ، لأن للشام قداسة وبركة يستمدها من بيت المقدس ، بدليل أنه عدّ للإقامة فيه أجراً.

والثاني : اليمن ، حيث ورد ذكره في مثال سيبويه : هذا ثوبٌ نَسْجَ اليمنِ[5] ، في إشارة إلى علاقة تجارية بين البصرة واليمن ، سوغ لها أن بعض قبائل البصرة من اليمن ، فهي إذاً علاقة خاصة تأتى في إطار الحرص على الارتباط بأصل المنشأ ، وإلا فما السرُّ في أن يتخيّر سيبويه مثالاً فيه إشارة إلى اليمن ، مع توقع توافر نسيج من مصر أو الشام أو غيرهما ؟

– ومن الأمثلة التي يمكن تسجيلها تعبيراً عن الحركة الأدبية في البصرة قول سيبويه : ليس خَلَقَ اللهُ أشْعَرَ منه[6] ، فقد كان في البصرة سوق ( المربد ) الذي يجتمع الشعراء فيه لإنشاد الشعر والمفاضلة بينهم ، وغنيّ عن الاحتراس أن الشعر في كتاب سيبويه يمثل عصور الاحتجاج بالفصحى ، أما ذاك المثال الذي صاغه سيبويه أو سمعه متداولاً بين الناس في البصرة فله أبعاده الاجتماعية والثقافية والنحوية التي كانت سائدة في عصره .

نخلص من هذا كله إلى أن سيبويه كان قاصداً الدلالة الاجتماعية لأمثلته ، فأعطانا بذلك صورة حيَّة لمجتمعه البصري بكل ما يشوبه من أبعاد ، وهو مسلك أضفى على تلك الأمثلة طابع الشمولية والتنوع ، استطاع من خلاله استثمار البُعد الدلالي الاجتماعي في التقعيد النحوي .

---

(١) انظر : الكتاب ١/١٥٢ .

(٢) الكتاب ١/٢٥٧.

(٣) المصدر نفسه ١/٢١١ .

(٤) المصدر نفسه ١/٣٥ ، ٤١٤ ، ٣/١٥٥ .

(٥) انظر : المصدر نفسه ٢/١٢٠ .

(٦)المصدر نفسه ١/١٤٧ .

## الباب الأول

## السياق الاجتماعي في الدرس النحوي

## بين القديم والحديث

- الفصل الأول: السياق الاجتماعي في الدرس النحوي القديم .
  - المبحث الأول: السياق الاجتماعي عند سيبويه .
  - المبحث الثاني: السياق الاجتماعي عند ابن جني .
- الفصل الثاني: السياق الاجتماعي في الدرس النحوي الحديث .
  - المبحث الأول: السياق الاجتماعي في الدرس العربي الحديث .
  - المبحث الثاني: السياق الاجتماعي في الدرس اللغوي الغربي .

## الفصل الأول

## السياق الاجتماعي في الدرس النحوي القديم

- المبحث الأول : السياق الاجتماعي عند سيبويه .
- المبحث الثاني : السياق الاجتماعي عند ابن جني .

### المبحث الأول

### السياق الاجتماعي عند سيبويه

إن المتأمل في كتاب سيبويه يجده مشحوناً بالأمثلة والتراكيب النحوية التي تكشف عن واقعه المجتمعي آنذاك ، معنياً — في كثير من المواضع — بالخوض في مسائل ، تبتعد عن إطار البحث النحوي ، لتتجاوزه إلى أبعاد اجتماعية شتى ، وهذا يعني أن سيبويه قد تفطن لطبيعة اللغة الاجتماعية ، وأنها ينبغي ألا تدرس بمعزل عن سياقها الاجتماعي ، ومن ثم انطلق سيبويه في دراسته للغة من تلك النظرة الاجتماعية ، مبيناً أثرها في البنية الداخلية للأمثلة والتراكيب .

بل ذهب الباحث (كارتر )[1] إلى أبعد من ذلك حين قال بأن سيبويه عالج اللغة كنمط من أنماط السلوك الاجتماعي ، " ومما يؤكد هذا المنحى السلوكي عند سيبويه أنه عالج اللغة الفصحى من حيث هي نشاط منطوق ، ويقوم تحليله للكلام على أنه نشاط اجتماعي، يحدث في أدنى أشكاله بين متكلم ومخاطب وهذا النظرة مفيدة لسببين، أولهما: أن الكلام يمكن أن يُعدّ شكلاً من أشكال السلوك، واصطلاحاً اجتماعياً. أما ثانيهما: فيفيد–نتيجة لذلك– بأنه يمكن أن نعدّ المخاطب يلعب دوره الذاتي في تحديد الشكل اللغوي الذي يستعمله المتكلم".وأشار ( كارتر ) إلى أمر آخر،وهو أن سيبويه" اعتمد في علاجه موضوع اللغة باعتبارها سلوكاً اجتماعياً — على مقاييس أخلاقية للحكم على الاستعمالات اللغوية مثل (حسن ) و ( قبيح

(١) من جامعة سيدنى بأستراليا، وهو من أهم اللغويين المحدثين المعنيين بتراث سيبويه.

) وهما متعلقان بنجاح المتكلم في تحقيق اتصال ناجح "[1] .على أن سيبويه لم يصرح بلفظة ( السياق ) ولكنه عبر عن مفهومه من خلال عدة ألفاظ ، يكاد ذكرها يتكرر في سائر أجزاء (الكتاب) من مثل: كلام، متكلم، مخاطب أو مخاطبة، نَوَى أو نية، التبس أو التباس أو ملتبس، حال (بمعناه السياقي) .

والملاحظ أن المحور الذي تدور حوله هذه الألفاظ، هو مدى التفاهم أو التواصل الذي يتم بين المتكلم والمخاطب، مما يدل على أن الكلام عند سيبويه أشبه ما يكون بعملية ديناميكية تتضمن تفاعلاً بين متكلم وسامع، تتأثر بالسياق أو الموقف الذي يقع فيه، ومن أمثلة ذلك :

– حينما أراد سيبويه بيان أدوات النداء وأنواعها ، لم يجد بدّاً من توْظيف فكرة السياق، فيقول: "فأما الاسم غيرُ المندوب فينبَّه بخمسة أشياء: بيَا، وأيَا، وهَيَا، وأَيْ، وبالألف، نحو قولك: أحارِ بنَ عمرو، إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يَمُدُّوا أصواتهم للشئ المتراخي عنهم، والإنسان المُعرِض عنهم ، الذي يُرَوْنَ أنه لا يُقبِل عليهم إلا بالاجتهاد ، أو النائم المستثقل، وقد يستعملون هذه التي للمدّ في موضع الألف، ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدّون فيها ، وقد يجوز لك أن تَستعمل هذه الخمسةَ غير ( وا ) إذا كان صاحبُك قريباً منك ، مقبلاً عليك توكيداً ، وإن شئت حذفتهن كلّهن استغناءً ، كقولك : حارِ بنَ كعبٍ ، وذلك أنه جعلهم بمنزلة مَنْ هو مقبِل عليه بحضرته يخاطِبُه "[2] .

فالملاحظ أن سيبويه في هذا النص يعدد الأحرف التي تُستخدم في النداء ، والتي يجوز أن تُستخدم في غيره لأسباب تتعلق بحال المخاطب ، كانصرافه عن المتكلم أو تثاقله، أو كان المنادى نائماً ، وقد تُستخدم هذه الأحرف إلا ( وا ) إذا كان المخاطب مقبلاً على المتكلم ، قريباً منه، كما أنه يجوز للمتكلم الاستغناء عن هذه الأحرف ، وحذفها إذا شاء أن يجعل المخاطب في تلك الحالات المذكورة " بمنزلة من هو مقبل عليه بحضرته يخاطبه " .

– أحال سيبويه أن يخاطبك شخص تعرفه قائلاً : أنا عبدُ الله منطلقاً ، وهو زيدٌ منطلقاً ، ولكنك إذا سألت شخصاً يكون خلف جدار ، أو في موقع تجهله ، كان ذلك حسناً ، ويشرح سيبويه هذا بقوله :

" وذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يُخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر ، فقال : أنا عبدُ الله منطلقاً ، وهو زيدٌ منطلقاً ، كان مُحالاً ؛ لأنه إنما أراد أن يُخبرك بالانطلاق ، ولم يقل ( هُوَ ) ولا ( أنا ) حتى استغنيتَ أنت عن التسمية ، لأن ( هو ) و ( أنا ) علامتان للمضمر ، وإنما يُضمِر إذا عَلم أنك قد عرفت مَن يَعنِي، إلا أن رجلاً لو كان خلف حائط ، أو في موضعٍ تجهله فيه ، فقلت : مَنْ أنت ؟ فقال : أنا عبدُ الله منطلقاً في حاجتك ، كان حسناً "[3] .فالسياق في بداية النص هو أن المتكلم معروف بالنسبة

---

(١) كتاب سيبويه : مادته ومنهجه وآثاره في العلوم العربية والإسلامية ومكانته في علم اللغة الحديث د. محمد حسن عبد العزيز صـ ٢٢٥ .

(٢) الكتاب ٢/٢٢٩ ، ٢٣٠ .

(٣) الكتاب ٢/٨٠ ، ٨١ .

للمخاطب ، بل تربطه به علاقة شخصية ، فهو " رجل من إخوانك ومعرفتك " وغرضه من الكلام " أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر"،وبما أنه معروف للمخاطب ، لم يجز له استخدام الضمير مع ذكر الاسم في مثل قوله : أنا عبد الله منطلقاً وهو زيدٌ منطلقاً ، لأنه لا يريد أن يعرّفه بنفسه ، وإنما يبتغي إخباره بأمر ما

أما في آخر النص فقد اختلف السياق الاجتماعي ، لأن المتكلم مجهول بالنسبة للمخاطب ، وغير مرئي بأن " كان خلف حائط " ، وحينئذ يجوز له استخدام الضمير ، إذا بادره المخاطب بالسؤال : من أنت ؟ فيقول : أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك ، وفي هذا تأكيد على أن الحكم على التراكيب بالجواز أو المنع ، أو الحسن ، أو القبح لا يقتصر فقط على النظام النحوي ، بل يخضع — في شق كبير منه — لعوامل أخرى معنوية واجتماعية ، بدليل أن الجملة التي وصفها سيبويه بأنها محال في السياق الأول ، هي ذاتها عُدّت صحيحة في السياق الثاني .

– نقل سيبويه أن بعض العرب يقول: (قال فُلانة) فيحذف علامة التأنيث من الفعل، مع أن الفاعل مؤنث حقيقي غير مفصول عن الفعل، وعلل ذلك بقوله: "وإنما حذفوا التاء، لأنهم صار عندهم إظهارُ المؤنث يَكفيهم عن ذكرهم التاء، كما كفاهم الجميعُ والاثنانِ حين أظهروهم عن الواو والألف "[1] .

فواضح من هذا التعليل أن الموقف السياقي أغنى عن التلفظ بعلامة التأنيث ، فبدل أن تأتي ملفوظة مع الفعل، جاءت ملحوظة في سياق الكلام ، وهذا يؤكد قول الدكتور / نهاد الموسى حين قال : " إن سيبويه أدرك ما يكون من اندغام اللغة في نظامها الداخلي الخاص بالحياة في مجالها الخارجي العام ، أو أدرك أن بين اللغة وسياقها الاجتماعي علاقة عضوية "[2] .فإذا كان سياق الكلام مبهماً ، لا يدل على ما يكفل تحقيق السلامة النحوية في التعبير ، فليس بالكلام الحي الذي كان يتواصل به العرب فيما بينهم ، لأن السياق في حقيقته عنصر إيضاح ، لا عنصر غموض، ولبس، وإلغاز، لهذا وصف سيبويه مَنْ علّق كلامه على سياق غامض ملبس بأنه: " مُلْغِزٌ تارك لكلام الناس الذي يَسبق إلى أفئدتهم "[3] .

فإذا ابتدأ متكلم كلامه عن شخص حليم بقوله : كان إنسان حليماً ، كان ملغزاً ملبساً ، لأن السياق غير موضح لمسمى هذا الإنسان ، ومن ثم قال سيبويه : " ولا يبدأ بما يكون فيه اللبسُ ، وهو النكرة ، ألا ترى أنك لو قلت : كان إنسان حليماً ، أو كان رجل منطلقاً ، كنت تُلْبِسُ ، لأنه لا يُستنكرُ أن يكون في الدنيا إنسان هكذا ، فكرهوا أن يَبْدَءوا بما فيه اللبس ، ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبسُ "[4] .

وقد يكون شكل الكلمة نكرة ، ولكنها محددة تحديداً لا لبس فيه ، ولا غموض ، كما في قولهم : سآتيك غداً ، فهو كلام صح لفظه ، واستقام في العقل معناه ، ومن ثم عده سيبويه من قبيل الكلام المستقيم

(١) الكتاب ٣٨/٢ .

(٢) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث صـ ٩٩ .

(٣) الكتاب ٣٠٨/١ .

(٤) المصدر نفسه ٤٨/١ .

الحسن[1] ، إذ كلمة (غداً ) وإن كانت نكرة ، فهي في دلالتها السياقية معرفة، وربما فاقت دلالة العلمية في قولنا: قام زيد؛ لأن ( زيد ) وإن كان معرفاً بالعلمية، إلا أنه مشترك بين مجموعة من المسمين به، لولا أن السياق حدده وبينه .وكأن قضية التعريف والتنكير — في شكل من أشكالها — قضية عُرْفية اجتماعية ، قنّن السياقُ أحوالها وكيفياتها ، وهو ما يعني أن سيبويه درس الطبيعة الاجتماعية للنشاط اللغوي ، ثم بنى عليها استنباطاته اللغوية ، وقواعده النحوية ، الأمر الذي يؤكد أن نظرته إلى اللغة ، كانت أكثر رحابة وغنى من نظرة بعض النحويين التقليديين الذين جاءوا من بعده ، والذين غالباً ما كانوا يدرسون اللغة من الجانب اللغوي الصِّرف .

**سياق الحال ، أو سياق الموقف :**

رأينا من خلال الأمثلة السابقة كيف أن سيبويه يتعامل مع اللغة على أنها شكل من أشكال السلوك الاجتماعي ، فيربطها بالمواقف والملابسات الخارجية المحيطة بها ، ويدرسها في إطار أحوال متكلميها ، مما يجعل تحليله لها ذا بُعد اجتماعي خالص .وقد تكلم سيبويه عن سياق الحال ، وأدخله في منظومة القواعد ، فيستعيد السياق الذي وُلدت فيه ، والجو الاجتماعي والنفسي الذي رافق ولادتها ، من ذلك قوله معلقاً على قول الطِّرِمّاح :

يا دارُ أَقْوَتْ بعدَ أَصْرامِها عاماً وما يَعْنيك مِن عامِهَا[2]

" فإنما ترك التنوينَ فيه ، لأنه لم يَجعل ( أقوت ) من صفة الدار ، ولكنه قال : يا دارُ ، ثم أقبل بعدُ يُحدِّثُ عن شأنها ، فكأنه لما قال : يا دارُ ، أقبلَ على إنسان ، فقال : أقوت وتغيّرتْ ، وكأنه لما ناداها ، قال : إنما أقوت يا فلانُ ، وإنما أردتُ بهذا أن تعلم أن ( أقوت ) ليس بصفة "[3] .في هذا البيت الشعري يعالج سيبويه قاعدة نحوية بحتة ، وهي عدم جواز بناء المنادى النكرة على الضم إذا كان مفرداً ، ولم يكن مضافاً ، ولا موصوفاً ، وتكمن المخالفة لتلك القاعدة في هذا البيت في كلمة ( دار ) التي بناها الشاعر على الضم ، رغم عدم جواز ذلك ، والطريف في الأمر أن سيبويه — في تعليله هذه المخالفة — يلجأ إلى السياق بعيداً عن الأصول النحوية ، فلكي يثبت أن ( أقوت ) التي تلت المنادى ( دار ) ليست صفة له ، وإنما هي جملة مستأنفة ، استحضر الموقف الذي دعا الشاعر إلى ارتكاب هذه المخالفة ، إذ تخيل أن الشاعر بدأ بمناداة الدار ، ثم التفت إلى إنسان يخاطبه ، ويحدثه عن أحوال هذه الدار ، وبذلك يكون الشاعر ، قد وضع فاصلاً معنوياً ونحوياً ما بين المنادى ، والجملة التي تلته ، فأضحى الشاعر يخاطب اثنين في آن واحد ، هما : الدار ، والإنسان الذي يخاطبه ، وكأن سيبويه بذلك يشير إلى ضرورة فهم الموقف الذي يكتنف الكلام ، لئلا يُساء فهم القاعدة النحوية أو تطبيقها .

– ومن هذا أيضاً قوله : " وإن قلت : رأيتُ ، فأردتَ رؤية العين ، أو : وجدتُ ، فأردتَ وِجْدانَ الضالة ، فهو بمنزلة : ضربتُ ، ولكنك إنما تريد بـ ( وجدتُ ) : عَلِمْتُ ، وبـ ( رأيتُ ) ذلك أيضاً ، ألا ترى

---

(١) انظر : الكتاب ١/٢٥ .

(٢) البيت من بحر السريع ، في ديوان الطرماح صـ ١٦٢،ولسان العرب ٤/٢٤٤٠ (صرم) .

(٣) الكتاب ٢/٢٠١ .

أنه يجوز للأعمَى أن يقول : رأيتُ زيداً الصالحَ "[1] .يشير سيبويه في هذا النص إلى أن للفعل ( رأي ) استعمالين ، فهو يرد بمعنى الرؤية الحقيقة ، فيكون متعدياً إلى مفعول واحد ، كما يرد بمعنى العلم الضمني ، فيتعدى إلى مفعولين ، وكأن سيبويه يمتحن الفعل( رأي ) " ويفزع في البيان عن فرق ما بين المعنيين إلى المجال الاجتماعي ، ويجرد من معطياته موقفاً ساطع الدلالة ، هو موقف المتكلم إذا كان أعمى ، فيقول متسائلاً : ألا ترى أنه يجوز للأعمى أن يقول : رأيت زيداً الصالح "[2] .وواضح أن (رأيتُ) في كلام الأعمى ليس بمعنى الرؤية البصرية، بل بمعنى العلم، وبهذا يكون الفرق بين المعنيين قائماً على حقيقة خارجية، لأن "اللغة في نظامها الداخلي الذاتي لا تقيم هذا الفرق، ولا تقول في هذا الموضع بجواز ومنع"[3].

## دور سياق الحال في تقدير المحذوف

إن الحال التي تلاحظ — مشاهدة أو سماعاً — قد تدفع المتكلم إلى حذف بعض عناصر الكلام، وهي "من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، إذ يصبح للمقام أثر "في توجيه المقال، وكأنه أثر يقصه السامع للوصول إلى اللفظ المحذوف"[4].

فالفعل يضمر في الكلام استغناء عنه بسياق الحال ، واعتماداً على فهم المخاطب ، الذي هو شريك في العملية اللغوية ، لأن الإضمار أو الحذف " لا يكون إلا عندما يتوافر السياق الذي يغني عن المحذوف أو يفسره ، وعندما يتوافر للمتكلم والسامع خلفية معرفية تتيح لكليهما اتصالاً ناجحا "[5] .

يقول سيبويه في (باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهارُه، إذا عَلِمْتَ أن الرجل مُسْتَغْنٍ عن لَفْظِكَ بالفعل): "وذلك قولك: زيداً، وعمراً، ورأسَه، وذلك أنك رأيت رجلاً يضرب أو يشتم أو يقتل ، فاكتفيتَ بما هو من عمله أن تَلفظَ له بعمله، فقلت: زيداً، أي: أَوْقِعْ عملَك بزيد، أو رأيتَ رجلاً يقول: أَضْرِبُ شرَّ الناسِ، فقلتَ: زيداً، أو رأيتَ رجلاً يُحدِّثُ حديثاً، فقَطَعَهُ فقلتَ: حديثَك، أو قَدِمَ رجلٌ من سفر فقلت: حديثَك، استغنيتَ عن الفعل بعلمه أنه مستخبَرٌ، فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه"[6]

فهذا النص حَوَى تصويراً حيّاً للحال أو الموقف الذي يجرى فيه هذا الكلام، وهذا الحذف، فهناك موقف لرجل يضرب أو يشتم أو يقتل أحداً، فاستثار هذا الأمر أحد المشاهدين (وهو المتكلم هنا) فأحبّ أن يُوقِع الضاربُ أو القاتلُ عملَه ذلك برجل بعينه، يُدعَى (زيداً) ولما كان هذا الضارب أو القاتل أو الشاتم منهمكاً في عملية الضرب أو القتل أو الشتم، استغنى المشاهِد (المتكلم) عن أن يذكر له الفعل، ومن ثم جاز له

---

(١) الكتاب ١/٤٠ .

(٢) نظرية النحو العربي د. نهاد المرسى صـــ ٩٤ .

(٣) المرجع نفسه صـــ ٩٤ .

(٤) ضوابط الفكر النحوى د. محمد عبد الفتاح الخطيب ٢/٤٩٦ .

(٥) كتاب سيبويه : مادته ومنهجه صـــ ٢٣٨ .

(٦) الكتاب ١/٢٥٣ .

أن يلفظ بكلمة واحدة هي (زيداً) أو على حد تعبير سيبويه: "فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله".

وهناك موقف آخر لرجل يُعربُ عن نيّته إيقاع الضرب بشرّ الناس، فيقول: أضربُ شرَّ الناس، وإذا بأحد المستمعين لكلامه، يطلب منه أن يضرب زيداً بقوله (زيداً) وينسحب هذا الموقف لرجل يتحدث حديثاً، ثم توقف فجأة عن الكلام، فيقول له أحد المستمعين: (حديثَك) أي: تابعْ أو أكمِلْ حديثَك.

أما الموقف الأخير الذي أورده سيبويه في هذا النص فهو لرجل قادم من سفر ، فقلت له: (حديثَك) أي أن قدومه من السفر ناب مناب أن يقول: أنا قادم من السفر، لأن هذا المسافر العائد يعلم تماماً أنه سيُسأل عن سفره ورحلته، ولعل هذا أحد الدلائل على أن الحدث أو الموقف ينوب مناب ما حُذف من الكلام، كما يُعدّ جزءاً أساسياً من عملية الاتصال اللغوي .

وقد أكد سيبويه على هذا مِراراً وتكراراً، أعني: نيابة الحدث أو الموقف عن التلفظ بالمحذوف، حيث يقول في موضع آخر: "ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، أن ترى الرجل قد قدم من سفر، فتقول: خَيْرَ مَقْدَمٍ ... أما النصبُ فكأنه بناه على قوله: قَدِمْتَ، فقال: قَدِمْتَ خَيْرَ مَقْدَمٍ وإن لم يُسْمَعْ منه هذا اللفظُ، فإن قدومه ورؤيته إياه بمنزلة قوله: قَدِمْتَ "[1] .

ففي هذا النص يُصرح سيبويه بأن قدوم الرجل من السفر حلّ محلّ ما حُذف من الكلام ، فهو الذي دعا المشاهِد له ، يقول : ( خَيْرَ مَقْدَمٍ ) وأصل الكلام : قَدِمْتَ خَيْرَ مَقْدَمٍ ، وتجدر الإشارة — هنا — إلى أن مثل هذه التراكيب يكشف لنا بوضوح عن أن هذا السلوك مع المسافر ، هو من عادات العرب المتعارف عليها فيما بينهم ، وكأن سيبويه — رحمه الله — يشير من طرف خفي إلى العلاقة بين اللغة ، والمواقف الخارجية المتمثلة في العادات ، والتقاليد التي تعارف عليها القوم ، وهذا يدفعنا إلى القول بأن القواعد النحوية — في أغلبها — مشتقة ومستمدة من محيطها الطبيعي ، وليست مجرد تراكيب مصطنعة أو مفتعلة ، بعيدة عن روح الاستعمال العربي ، ومن ثم كان مردوداً ما ذهب إليه أستاذنا الدكتور / محمد حماسة عبد اللطيف من أن العبارات النثرية التي اعتمدها سيبويه ، وغيره من النحاة ، جاء معظمها غامضاً غير محدد ، لأنه مقطوع عن سياقه عادّاً هذا مأخذاً منهجياً[2] ، فقد ثبت من خلال تلك المواقف التي عرضناها من قريب أن سيبويه أجاز أن يكتفي المتكلم بنطق كلمة واحدة في سياقات متعددة ، وعدها كلاماً مفيداً مقبولاً ، نظراً لكونها مفهومة من قِبل المخاطب ، لأن الموقف الذي قيلت فيه هذه الكلمة كفيل بإيضاح المقصود ، وهذا دليل كافٍ على أن اهتمام سيبويه ، وغيره من النحاة ، كان منصباً على دراسة اللغة الحية التي تجرى بين متكلم ومخاطب من داخل سياقها الاجتماعي الحيوي، البعيد عن اللبس والغموض ، لأنها اللغة التي أحسن مصاحبتها ، وبنى عليها

---

(١) الكتاب ١/٢٧٠ .

(٢) انظر : لغة الشعر ( دراسة فى الضرورة الشعرية ) صـ ٣٣ ، ٣٤ .

استنباطاته اللغوية ، وقواعده النحوية .إن الحال أو السياق آية للمتكلم على اختيار جملته ، فنحو : رأيتَ ، وسمعتَ ، ومَسِستَ ، وذُقتَ ، وشَمِمتَ ، وغيرها ألفاظ مُعِينة على فهم العبارة ، بغض النظر عن تمام تركيبها النحوي ، يقول سيبويه في ( باب ما يُضْمَرُ فيه الفعلُ المستعملُ إظهارُه في غير الأمر والنهي ) :

" وذلك قولك ، إذا رأيتَ رجلاً متوجِّهاً وِجْهَةَ الحاجّ ، قاصداً في هيئة الحاجّ ، فقلت : مكةَ ورَبِّ الكعبة ، حيث زَكِنْتَ[1] أنه يريد : مكةَ، كأنك قلت : يريد مكة والله . ويجوز أن تقول: مكة والله، على قولك: أراد مكة والله، كأنك أخبرتَ بهذه الصفة عنه أنه كان فيها أمسِ، فقلت: مكة والله، أي: أراد مكة إذ ذاك.... أو رأيتَ رجلاً يسدِّد سَهْماً قِبَلَ القِرطاسِ، فقلتَ: القِرطاسَ والله، أي يُصيبُ القرطاس، وإذا سمعتَ وَقْعَ السهم في القرطاس، قلت: القرطاس والله، أي: أصاب القرطاس. ولو رأيت ناساً ينظرون الهلال، وأنت منهم بعيد، فكبَّروا لقلتَ: الهلالَ ورَبِّ الكعبة، أي: أبْصروا الهلالَ "[2].

فالملاحظ أن سيبويه قد اعتمد على سياق الحال في تقدير المحذوف ووجهته، وقد بدا ذلك في أنه ارتكز على عنصرين من عناصر السياق ، هما : الوجهة التي يقصدها ، أو يَمّم نحوها هذا المتوجه ، وما يرتديه من ملابس الحاج ، كما لا يمكن إغفال السياق ، حين استحضر سيبويه التعبير ( رأيتَ ) الذي يعكس الحضور ، والمشاهدة ، والرؤية التي تساعد على فهم الحدث الكلامي ، إذ رؤية المخاطب للرجل متوجهاً إلى الحج ، مرتدياً زِيَّه ، أتاحت للمتكلم أن يقول : مكة ورب الكعبة ، لأن هذا السياق الاجتماعي أباح حذف الفعل ( يريد ) لنيابته عنه في الدلالة عليه ، ولأن الفعل في مقام كهذا ( مستعمَلٌ إظهارُه ) كما أشار سيبويه في بداية النص .

ويستمر سيبويه في عرضه لمواقف ، وسياقات اجتماعية مماثلة ، تجيز حذف الفعل من الكلام كرؤية الرجل الذي يسدد السهم نحو القرطاس ، فيُخمِّن ( الرائي أو المشاهِد له ) أنه سيُصيبه ، فيقول : القرطاسَ والله ، وهنا نتوقف قليلاً ، فنجد هذه الجملة ، قد وردت في سياقين : سياق رؤية ، وسياق سماع ، والمعنى يختلف تبعاً لذلك ، ففي سياق الرؤية يكون المعنى محدداً برؤيتك الرجل ، يسدد السهم قِبَل القرطاس ، ومن ثم يُقدّر الفعل المحذوف بصيغة المضارع ، أي : يُصيبُ القرطاس .

أما في السياق السمعي فيكون المعنى محدداً بسماعك وَقْعَ السهم في القرطاس، ولهذا يقدر الفعل بصيغة الماضي، لأن الحدث مضى وانتهى، أي: أصاب القرطاس .

ويبقى المقطع الأخير في هذا النص ، والذي يتضمن موقفاً أشبه بمشهد تمثيلي ، إذ يُصوّر جماعة من الناس ، يلتمسون رؤية الهلال ، وثَمّة رجلٍ يرقُبُهم من بعيد ، لعدم تمكنه من التماسه معهم ، حتى إذا ما سمع صوتهم بالتكبير ، قال : الهلالَ ورَبِّ الكعبة ، وهو يريد : أبصروا الهلال ، غير أنه استغنى عن التلفظ بالفعل(

(١) يقال زكن الأمر إذا ظنه ظناً يقرب من اليقين ، وزكن الشئ ، إذا علمه وفهمه:لسان العرب ١٨٤٨/٣ ( زكن )
(٢) الكتاب ٢٥٧/١ .

أبصروا ) لدلالة الحال عليه .بل تعدت تلك الحال لدى سيبويه المشاهدة ، والسماع إلى اللمس ، والشمّ ، والذوق ، حيث أصبحت هذه الأشياء التي تدرك بالحواس " كأنها أجزاء في بناء اللغة ، تقوم مقام العناصر اللغوية الخالصة من الألفاظ"[1]،يقول سيبويه في (باب يكون المبتدأ فيه مضمراً،ويكون المبنيُّ عليه مظهَرا ) :

" وذلك أنك رأيت صورة شخص ، فصار آية لك على معرفة الشخص ، فقلت : عبدُ الله وربِّي ، كأنك قلت: ذاك عبد الله ، أو : هذا عبد الله ، أو سمعتَ صوتاً ، فعرفتَ صاحب الصوت ، فصار آية لك على معرفته ، فقلتَ : زيدٌ وربِّي ، أو مَسِسْتَ جَسَداً ، أو شَمِمْتَ ريحاً ، فقلتَ : زيدٌ ، أو المِسْكُ ، أو ذُقْتَ طعاماً ، فقلتَ : العَسَلُ "[2] .

ذكر سيبويه في هذا النص جملة من المواقف ، تقوم فيها الحواس الإنسانية الخمس بدور بارز في إنشاء بنية الكلام ، وعملية التواصل ، حيث أغنت هذه الحواس عن ذكر المبتدأ ، وحلت محله في الكلام ، فرؤية رجل لصورة شخص معروف بالنسبة إليه ، جعلته يتلفظ باسمه فقط ، قائلاً : عبد الله وربي ، دون ذكر المبتدأ: ذاك، أو: هذا، في أول الكلام، وكذا الأمر إذا سمع صوت رجل ، يعرف صاحبه ، فيقول: زيد وربي ، أو مسّ جسداً، يعرف صاحبه، أو شمّ رائحة طيبة ، فيقول: المسك، أو كان يعرف واضعه ، فيقول : زيد ، أو تذوق طعاماً ، فعرف مذاقه ، فيقول : العسل .

إذاً الحواس الخمس ، شكلت بناء سياق الكلام في هذه المواقف ، ليس فقط من جهة خلو العبارات من ذكر المبتدأ ، ولكن — أيضاً — بغياب عنصر المخاطب ، الذي هو شريك في العملية الكلامية ، وكأن المتكلم يخاطب نفسه ، ويتفاعل مع مشاعره وحواسه ثم يترجم هذا في صورة كلامية .

ولعل مما يُعين المخاطب على فهم ما يحذفه المتكلم في كلامه إلف الاستعمالْ وشيوعه ، وهو ما عبر عنه سيبويه بـــ ( كثرة الاستعمال ) يقول سيبويه في ( باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي ) : " ومن ذلك قولهم : مرحباً ، وأهلاً ... فإنما رأيت رجلاً قاصداً إلى مكان ، أو طالباً أمراً ، فقلت : مرحباً وأهلاً أي : أدركتَ ذلك وأصبتَ ، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه "[3] .

ويقول أيضاً : " ومن ذلك قول العرب : مَنْ أنتَ زيداً ، فزعم يونس أنه على قوله: من أنت تذكر زيداً ، ولكنه كثر في كلامهم ، واستُعمل ، واستغنوا عن إظهاره ، فإنه قد عُلم أن ( زيداً ) ليس خبراً ، ولا مبنياً على مبتدأ ، فلابد من أن يكون على الفعل ، كأنه قال : مَنْ أنت ؟ معرِّفاً ذا الاسمَ ، ولم يحمل ( زيداً ) على ( مَنْ ) ولا ( أنت ) ولا يكون (مَنْ أنت زيداً ) إلا جواباً ، كأنه لما قال : أنا زيدٌ ، قال : فَمَنْ أنت ذاكِراً زيداً "[4] .

---

(١) الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه د. نهاد الموسى — مجلة حضارة الإسلام — دمشق ١٩٧٤م — صـــ ١١ .

(٢) الكتاب ١٣٠/٢ .

(٣) الكتاب ٢٩٥/١ .

(٤) المصدر نفسه ٢٩٢/١ .

في هذا النص يفسر سيبويه معنى مَثَل ، يتداوله العرب ، وهو (مَنْ أنت زيداً ) ولا يمكن أن يُفهم معناه ما لم يُعرف الموقف أو السياق الذي قيل فيه ، وذلك أن رجلاً غير معروف بفضل ، تسمَّى بـــ ( زيد ) وكان زيد هذا مشهوراً بالفضل والشجاعة ، فلما تسمَّى الرجل المجهول باسم ( زيد ) المعروف بالفضل ، دُفع عن ذلك ، فقيل له : مَنْ أنت زيداً ؟ على جهة الإنكار[1] .وأصل المَثَل : مَنْ أنت تذكرُ زيداً ، ولكن الفعل ( تذكر ) قد حُذف ، لأنه كثر في كلامهم حتى صار مثلاً ، غير أن سيبويه يشير إلى أن جملة (مَنْ أنت زيداً ) هي ردّ على جواب مخاطب سُئل : مَنْ أنت ؟ فأجاب : زيدٌ ، فقيل له : مَنْ أنت زيداً ؟ وبذلك أوضح سيبويه السياق الذي أُطلق فيه هذا المثل .أقول — بعد هذا العرض التحليلي للنصوص السابقة — إن سيبويه — رحمه الله — كثيراً ما يحدد معنى التركيب بوصف السياق الذي يقع فيه ، ومن خلال تحديد العلاقة بين المتكلم والسامع ، فقد أدرك سيبويه أن لكليهما تأثيراً كبيراً في تحديد البنية التركيبية للكلام ، لأن اللغة عنده " لم تكن تنفك عن ملابسات استعمالها ، ومقاييس اللغة عنده تستمد من معطيات النظام الداخلي للبناء اللغوي ، كما تستمد من معطيات السياق الاجتماعي، التي تكتنف الاستعمال اللغوي"[2].وقد رأينا — من خلال ما تقدم — كيف أن سيبويه يجعل من السياق بديلاً عما يقع في الكلام من حذف ، فيتم به المعنى ، وتُجنى منه الفائدة ، غير أنه لا يجيز هذا الإجراء ( الحذف ) إلا إذا توافرت الأمور الآتية[3] :

الأول : أن يكون المحذوف مما جاء مِثْله على لسان العرب .

والثاني : أن يكون السامع أو المخاطب فاهماً ومدركاً للكلام الذي اعتراه الحذف .

والثالث: أن يترافق مع الكلام ظرف اجتماعي، أو موقف يسوغ هذا الحذف.

والرابع: أن تكون ثمة علاقة بين العنصر المحذوف، والعناصر القائمة تركيبياً ودلالياً.

إن هذا يجعلني أقول دون تردد : إن سيبويه يعدّ بحق رائد النظرية السياقية ، إذ طبّق عملياً وبإحكام جميع عناصر هذه النظرية ، ولم يدع — تقريباً شيئاً مما عرفته الدراسات الاجتماعية الحديثة إلا ومارسه في ( الكتاب ) وهو ما يؤكده الدكتور / نهاد الموسى بقوله :" فوجدته منذ ذلك العهد المبكر يفزع إلى السياق والملابسات الخارجية وعناصر المقام ، ليردّ ما يعرض في بناء المادة اللغوية من ظواهر مخالفة إلى أصول النظام النحوي ، طالباً للاطراد المحكم ، وهو يوافق فيما صدر عنه في ( الكتاب ) ملحوظات كثيرة مما تنبني عليه الوظيفة ومناهج التوسيع أو اللغويات الخارجية بعبارة ( دي سوسير ) كما أشبهت ملحوظاته ملحوظات اللغويين الاجتماعيين "[4] .

---

(١) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافى ١٨٩/٢ ، وشرح المفصل ٢٨/٢ ، وشرح الكافية ٣٠٦/١ .

(٢) نظرية النحو العربى د. نهاد الموسى صـــ ١٠١ .

(٣) انظر : عناصر النظرية النحوية فى كتاب سيبويه د. سعيد حسن بحيرى صـــ ٢٢٧ .

(٤) نظرية النحو العربى صـــ ٩٦ .

## المبحث الثاني

### السياق الاجتماعي عند ابن جني

لقد جعل ابن جني من المعاني الكامنة في نفس المتكلم أساساً يقوم عليه الحذف ، وما ينتج عنه من إيجاز واختصارومقياساً يبنى عليه الحكم بالصحة في مختلف الأساليب والأنماط التركيبية ، فنجده يراعى" عناصر التركيب الذي يقع فيه الحذف وقدرة المخاطب على إدراك المحذوف وقصد المتكلم من الحذف والموقف الكلامي الذي يجيز صحة التركيب الواقع فيه الحذف أو عدم صحته ودلالة الحذف في هذا التركيب وقيمته"[١]

وقد أجمل ابن جني أمر الحذف في اللغة بقوله : " قد حذفت العرب الجملة ، والمفرد ، والحرف ، والحركة ، وليس شئ من ذلك إلا عن دليل عليه ، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته "[٢] ، فالحذف — عنده دون دليل يُهتدَى به إلى معرفة ما أضمر المتكلم ، فيه تكليف " عِلْم ما لم تدلل عليه ؛ وهذا لَغْو من الحديث ، وجَوْر في التكليف "[٣] .وقد اشترط ابن جني لهذا الدليل أن يكون قائماً وموجوداً داخل السياق أو ( الحال ) لأن السياق يتبدَّى في قرائن مقالية أو مقامية ، " توجه المتكلم إلى اختيار عبارات معينة ملائمة لقصده ، وملائمة أيضاً للسامع ، ليستعين بها على الاستدلال على مقصود المتكلم "[٤] ، ففي حذف الموصوف نراه يشترط أن يكون الحذف لائقاً به بأن يبقى المعنى المنعقد عليه الكلام مفهوماً ، وذلك من خلال وجود الدليل أو الحال الشاهدة عليه، فيقول:" وذلك أن الصفة في الكلام على ضربين : إما للتخليص والتخصيص، وإما للمدح والثناء ، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب ، لا من مظان الإيجاز والاختصار، وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به، ولا تخفيف اللفظ منه هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بطويل ؛ لم يستبن من ظاهر هذا اللفظ أن الممرور به إنسان، دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك، وإذا كان كذلك، كان حذف الموصوف إنما هو متى قام الدليل عليه، أو شهدت الحال به، وكلما استبهم الموصوف، كان حذفه غير لائق بالحديث"[٥].

فابن جني في هذا النص يمنع حذف الموصوف إذا استبهم على السامع قصد المتكلم وغرضه، مع انتفاء قيام الدليل، أو شاهد الحال عليه، ولهذا يعترف في النهاية بجواز الحذف، متى قام الدليل عليه، أو شهدت الحال به .كما نجد ابن جني يربط ما بين الحذف وسياق المشاهدة، أو الحال المتصل بالطريقة التي ينطق بها المتكلم كلامه، وذلك من خلال تناوله قول العرب: (سير عليه ليل) وهم يريدون: ليل طويل (حذف الصفة) إذ يقول: "وكأن هذا إنما حُذفت فيه الصفة لِما دلّ من الحال على موضعها ، وذلك أنك تحسّ في كلام القائل

---

(١) ضوابط الفكر النحوى ٤٨٧/٢ .

(٢) الخصائص ٣٦٢/٢ .

(٣) المصدر نفسه ٣٧٣/٢ .

(٤) كتاب سيبويه : مادته ومنهجه صـــ ٢٣٨ .

(٥) الخصائص ٣٦٨/٢ .

لذلك من التطويح ، والتطريح ، والتفخيم ، والتعظيم ما يقوم مقام قوله : ( طويل ) أو نحو لك ، وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته ، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه ، فتقول : كان واللهِ رجلاً ! فتزيد في قوة اللفظ بـــ ( الله ) هذه الكلمة ، ولتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أي: رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك، وكذلك نقول: سألناه فوجدناه إنساناً ! وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه ، فتستغني بذلك عن وصْفه بقولك : إنساناً سَمْحاً أو جواداً أو نحو ذلك، وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت : سألناه وكان إنساناً ! وتَزْوِى وجهك وتقطِّبه فيغني ذلك عن قولك : إنساناً لئيماً أو لحِزاً أو مبخَّلاً أو نحو ذلك ؛ فعلى هذا وما يجرى مجراه تحذف الصفة ، فأما إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز "(١) .

يكشف هذا النص عن واحدة من لُمع فكر ابن جني ، إذ يحدد علاقة الدلالات الصوتية من نبر وتنغيم وتمطيط للصوت في النطق بتعزيز المعنى والتعويض عن الحذف الذي قد يطرأ على الكلام، مع ما يرافق ذلك من إيماءات في الوجه، فمد الصوت أثناء النطق بكلمة (واللهِ) في جملة (كان واللهِ رجلاً) يقوم مقام وصفه بالفاضل أو الشجاع أو الكريم، وكذا الأمر إذا قصد المتكلم ذمه، فإنه قد يلجأ إلى إحداث حركات في وجهه من إزواء لعيونه وتقطيب لجبينه، فيفهم السامع بموجب هذه الدلالات مراد المتكلم من ذم الرجل وشتمه أو نحو ذلك.وهو ما يتضح — أيضاً — في هذه النصوص الآتية التي يشدد فيها ابن جني على أثر الحال المشاهدة في إيضاح المعنى ، ودور الإشارات التي يستخدمها الإنسان في إجراء عملية التواصل بين المتخاطبين، يقول: "فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجوهها، وتُضطرّ إلى معرفته من أغراضها وقُصودها: من استخفافها شيئاً أو استثقاله، وتقبّله أو إنكاره، والأُنْس به أو الاستيحاش منه، والرضا به، أو التعجب من قائله، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقُصود، بل الحالِفة على ما في النفوس، ألا ترى إلى قوله

تَقُولُ — وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بيَمِينِهَا          أَبَعْلِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسِ(٢)

فلو قال حاكياً عنها: أبعلي هذا بالرحى المتقاعس، من غير أن يذكر صكَّ الوجه، لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجِّبة منكِرة، لكنه لما حكي الحال، فقال: (وصكت وجهها) عُلِم بذلك قوة إنكارها، وتعاظُم الصورة لها، هذا مع أنك سامع لحكاية الحال غيرُ مشاهِد لها، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف، ولِعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين، وقد قيل: (ليس المخبَر كالمعاين) ولو لم يَنقل إلينا هذا الشاعر حال هذه المرأة بقوله: (وصكت وجهها) لم نعرف به حقيقة تعاظُم الأمر لها"(٣).

(١) المصدر نفسه ٣٧٢/٢ ، ٣٧٣ .

(٢) البيت من بحر الطويل ، لأبي مخلم السعدى فى الكامل للمبرد ٥١/١ ، واللامات صـ ٥٨ ، والمنصف صـــ ١٣٩ ، ولهذيل بن كعب العنبرى فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى صـــ ٦٩٦ ، وخزانة الأدب ٤٣٠/٨ .

(٣) الخصائص ٢٤٦/١ ، ٢٤٧ .

ويقول أيضاً: " أَوَلا تعلم أن الإنسان إذا عناه أمر، فأراد أن يخاطب به صاحبه، ويُنْعِم تصويره له في نفسه استعطفه ليُقبل عليه؛ فيقول له: يا فلان، أين أنت، أرِني وجهك، أقبِلْ عليّ أحدِّثك، أمَا أنت حاضر يا هناه، فإذا أقبلَ عليه، وأصغَى إليه، اندفع يحدّثه أو يأمره أو ينهاه، أو نحو ذلك، فلو كان استماع الأُذُن مغنياً عن مقابلة العين، مجزئاً عنه لما تكلّف القائل، ولا كلّف صاحبَه الإقبالَ عليه، والإصغاء إليه، وعلى ذلك قال :

العَيْنُ تُبْدِي الذي في نفسِ صاحِبِها ... مِنَ العداوةِ أَوْ وُدٍّ إِذَا كَانَا[1]

وقال الهُذَلِيّ :

رَفَوَنِي وقَالُوا : يا خُوَيلدُ لا تُرَعْ ... فَقُلْتُ – وَأَنْكَرْتُ الوُجوه – هُمُ هُمُ[2]

أفلا ترى إلى اعتباره بمشاهدة الوجوه، وجعلها دليلاً على ما في النفوس ، وعلى ذلك قالوا: ربّ إشارةٍ أبلغُ من عبارة ، وحكاية الكتاب من هذا الحديث ، وهي قوله : ( ألا تا ) و ( بلى فا )[3] وقال لي بعض مشايخنا رحمه الله : أنا لا أحسِنُ أن أكلِّم إنساناً في الظلمة "[4] .

ولهذا دعا ابن جني إلى عدم التسرع والتعسف في ارتكاب طريق الاشتقاق، لأنه "لا يؤمَنُ أن تكون هذه الألفاظ المنقولة إلينا قد كانت لها أسباب لم نشاهدها ، ولم ندرِ ما حديثها"[5] ومثّل لذلك" بقولهم للإنسان إذا رفع صوته: قد رفع عَقِيرته؛ فلو ذهبت تشتق هذا، بأن تجمع بين معنى الصوت ، وبين معنى ( ع ق ر ) لبعُد عنك وتعسّفت ، وأصله أن رجلاً قُطعت إحدى رجليه ، فرفعها ووضعها على الأخرى ، ثم صرخ بأرفع صوته ، فقال الناس : رفع عقيرته "[6] أي : رِجله المعقورة .

ويذكر ابن جني أن الحال المشاهَدة نابت عن الأصل المرفوض الذي يمكن النطق به، إلا أنه لم يستعمل إظهاره، فيقول: "ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة، نحو قولك إذا رأيت قادماً: خيرَ مَقْدَمٍ، أي: قدِمت خير مقدم، فنابت الحال المشاهدة منابَ الفعل الناصب"[7].

ولهذا نبه ابن جني إلى أن المحذوف – لدلالة الحال عليه – في حكم الملفوظ به ، ويمثل لذلك بقوله : " أن ترى رجلاً قد سدد سهماً نحو الغرض ثم أرسله ، فتسمع صوتاً ، فتقول : القرطاس والله ، أي : أصاب القرطاس ، فـ ( أصاب ) الآن في حكم الملفوظ به البتة ، وإن لم يوجد في اللفظ ، غير أن دلالة الحال عليه

---

(١) البيت من بحر الطويل ، و لم أقف له على قائل ، في البيان والتبيين ٧٩/١ .

(٢) البيت من بحر الطويل ، لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣٣٧/٣ ، وشرح الكافية ٢٢٦/١ .

(٣) انظر : الكتاب ٣٢١/٣ ،وفيه يقول سيبويه : " وسمعت من العرب من يقول : ألا تا ، بلى فا ؛ فإنما أرادوا : ألا تفعل ، وبلى فافعل ، ولكنه قطع " .

(٤) الخصائص ٢٤٧/١ ، ٢٤٨ .

(٥) الخصائص ٢٤٩/١ .

(٦) المصدر نفسه ٦٧/١ .

(٧) المصدر نفسه ٢٦٥/١ .

نابت مناب اللفظ به ، وكذلك قولهم لرجل مُهْوٍ بسيف في يده : زيداً ، أي : اضرب زيداً ، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به ... وكان رؤية إذا قيل له : كيف أصبحت ؟ يقول : خيرٍ عافاك الله ، أي : بخير ، بحذف الباء لدلالة الحال عليها بجرى العادة والعُرف بها "[1] .

من هنا كان ما ذهب إليه أستاذنا الدكتور / تمام حسان من أن الدرس النحوي القديم أهمل البُعد الخارجي في التحليل ، فلم يقف عند السياق ، ولم يلتفت إلى معاني الأساليب النحوية ، كما لم يعطِ المعاني التركيبية العناية الكافية[2] ليس بدقيق ؛ فكما أدرك الفكر النحوي أن للجملة حدودها واستقلالها ، أدرك — أيضاً — " أن الجملة جزء من سياق كلامي موصول ، ونراه يتجاوز النظرة إليها في ذاتها ، ويمد بصره إلى ما حولها من عناصر السياق الكلامي ، ثم نراه يعتد الموقف الكلامي كُلاً واحدا "[3] .

وقد أكد هذا الدكتور / كمال بشر بقوله : " إنهم لم يقتصروا على النظر في بنية النص اللغوي ، كما لو كان شكلاً منعزلاً عن العوامل الخارجية التي تلفّه وتحيط به ، وإنما أخذوا مادتهم اللغوية على ما يبدو من معالجتهم لها على أنها ضرْب من النشاط الإنساني الذي يتفاعل مع محيطه وظروفه ، كما فطنوا إلى أن الكلام له وظيفة ومعنى في عملية التواصل الاجتماعي، وأن هذه الوظيفة، وذاك المعنى لهما ارتباط وثيق بسياق الحال أو المقام، وما فيه من شخوص وأحداث"[4].

وعلى ذلك نستطيع القول بأن النحويين القدامى قد عرفوا ما يُسمى في الدراسات اللغوية الحديثة بـ ( سياق الموقف ) ولكنهم استخدموا مصطلحات أخرى دالة عليه من نحو: الحال ، أو الحال المشاهدة ، أو المقام.

---

(١) المصدر نفسه ١/٢٨٥ ، ٢٨٦ .

(٢) انظر : اللغة العربية : معناها ومبناها صـ ١٦ ، ١٧ .

(٣) نظرية النحو العربي د. نهاد الموسى صـ ٩٨ ، وانظر : ضوابط الفكر النحوى ٢/٥١١

(٤) علم اللغة الاجتماعي د. كمال بشر صـ ٦٦ .

## الفصل الثاني

## السياق الاجتماعي في الدرس النحوي الحديث

- المبحث الأول: السياق الاجتماعي في الدرس العربي الحديث.
- المبحث الثاني: السياق الاجتماعي في الدرس اللغوي الغربي.

## المبحث الأول

### السياق الاجتماعي في الدرس العربي الحديث

يرى كثير من دراسي اللغة في العصر الحديث أن الدراسة النحوية التي أوجدها القدماء، كان يمثلها اتجاهان :

أحدهما : وصفيّ نقليّ يمثله سيبويه وبعض من طبقة الأوائل ، وهو ينطلق في تحليل الظواهر اللغوية من دراسة الواقع اللغوي ووصفه حسبما تدل عليه الملاحظة والاستقراء والاتصال المباشر بالأعراب ، دون محاولة تعليلها بمعرفة عناصرها ، أو تحليلها إلى أصولها التي نشأت لأن اللغة موضوع من موضوعات الوصف كالتشريح ، لا مجموعة من القواعد كالقانون "[1] .والآخر : معياري عقلي ، يمثله من جاء بعد سيبويه وطبقته من النحويين ، وهو يبدأ بانتهاء عصر الاستشهاد وبتوقف استقراء المادة اللغويةورفض تجديد الشواهد ، مما أدى إلى أن وجد النحويون " أنفسهم بموضع اضطروا فيه إلى أن يدوروا حول ما وضعه السلف من قواعد ، فجعلوا كلامهم عنها ، لا عن مادة اللغة ، ولم يعد ثمة مكان للاستقراء ، لأن السلف في نظرهم كانوا قد أتموا هذه العملية "[2] .من هنا اتسمت تلك الدراسة القديمة في معظمها بالجانب المعياري الذي تسبب في كثير من الأحيان — في فصم عرى التواصل بين القواعد والأحكام اللغوية من جهة ، والواقع اللغوي الذي يفترض أنها تمثله من جهة أخرى ، وهو ما جعلها تبدو نائية ، وغريبة عنه "[3] .وكان من نتيجة ذلك أن أصبح النحو العربي " لا يخلص إلى قاعدته من مادته ، بل يبني القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية ، ثم يعمد إلى المادة ، فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها "[4] .ولهذا انطلق المحدثون في بحثهم العربية من مقولة ( الوصفية )[5] سعياً إلى إيجاد دراسة تتخذ من الوصفية أساساً يحكمها ، وتكون بديلاً عن مقولة ( المعيارية )[6] التي تفرض القواعد على الأمثلة ، وتجعل منها سيدة على النصوص ، ومن هؤلاء :

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية د. تمام حسان صـــ٢٤ .

(٢) المرجع نفسه صـــ ١٢ .

(٣) ضوابط الفكر النحوى ٧٨/١ .

(٤) دراسات نقدية فى النحو العربى د. عبد الرحمن أيوب ٣٠٣/١ .

(٥) الوصفية : مصطلح حديث مستمد من التفكير الأوربى ، ظهر على يد العالم اللغوى دى سوسير ، وسرعان ما تطور على يد العالم اللغوى بلومفيلد ، حتى صار نظرية فى دراسة اللغة انظر : النحو العربى والدرس الحديث د. عبده الراجحى صـــ ٢٤ .

(٦) المعيار مصطلح قديم فى الفكر العربى الإسلامى على نحو ما نراه من كتاب عيار العلم لأبى حامد الغزالى وكتاب عيـــار الشعرلابن طباطباوهو يعنى الضابط والمقياس .

١ — الدكتور / تمام حسان :

يمكن القول : إن أستاذنا الدكتور / تمام حسان قدم في كتابه القيم ( اللغة العربية معناها ومبناها ) بناء جديداً للنحو العربي ، جعل فيه ( المعنى ) عنصراً أساسياً في الدرس النحوي ، بل هو الغاية والعلة التي من أجلها نشأ ، " لأن كل دراسة لغوية — لا في الفصحى فقط بل في كل لغة من لغات العالم — لابد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة، فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة، وهو العُرف، وهو صلة المبنَى بالمعنى"[١].

هذه الغاية التي سعى إلى تطبيقها ، قادته إلى النظر في الموروث اللغوي العربي نظرة وصفية في محاولة هي الأجرأ من نوعها لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية على وفق المنهج الوصفي في دراسة اللغة ، يقول :" وحين نظرتُ في كتب اللغة العربية ، فطنتُ إلى أن أساس الشكوى هو تغلب المعيارية في منهج حقه أن يعتمد على الوصف أولاً وأخيراً "[٢] .

إن الدكتور / تمام يصف الدراسات النحوية القديمة بالمعيارية ، ولم يستثنِ سوى قلة قليلة من الكتب ، حيث قامت على الوصف في كثير من أبوابها ، ولم تقع في المعيارية إلا من قبيل التوسع في التعبير ، مثل : كتاب سيبويه ، وكتابي عبد القاهر الجرجاني : ( أسرار البلاغة ) و ( دلائل الإعجاز )[٣] .

وبهذا يكون الدكتور/ تمام قد فرق بين نوعين من أنواع الدراسات اللغوية: "أحدهما: يجعل من اللغة مادة للملاحظة، والاستقراء، والوصف، ويجعل من نواحي الشركة فيما وقع عليه الاستقراء قواعد، لا يُنظر إليها باعتبارها معايير يجب اتباعها، وإنما تعبر عن وظائف لغوية، وقع عليها الاستقراء، وأما النوع الثاني من الدراسات اللغوية فيغلب القاعدة على النص، فيجعلها قانوناً حتمياً يجب احترامه وطاعته، حتى على هؤلاء الذين نشأوا في حجر اللغة وشبّوا على استعمالها"[٤].

والملاحظ أنه يمزج بصورة متوازية بين أمرين، هما: الدعوة إلى المنهج الوصفي في دراسة اللغة، والأمر الثاني: نقد التفكير اللغوي القديم، ووصفه بالمعيارية[٥]، ويوضح السبب في تبنيه النظرة الوصفية في نقد التراث النحوي، فيقول: "ولقد اتجهت نفسي إلى دراسة المعيارية والوصفية حين رأيتُ الناس في معظمهم يشكون داء في النحو العربي لا يستطيعون تشخيصه؛ فإذا أرادوا تشخيص هذا الداء، انصرفوا دون قصد إلى سرد أعراضه؛ فتكلموا في جزيئات النحو، لا في صلب المنهج ، وشتان بين من ينقد أجزاء المادة وبين من يريد علاج الفلسفة التي انبنت عليها دراستها ، لهذا فكرتُ في أمر الدراسات العربية القديمة ، من حيث المنهج لا من حيث

---

(١) اللغة العربية : معناها ومبناها صـ٩ .

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية صـ ١٢ .

(٣) انظر : المرجع نفسه صـ ١٢ .

(٤) المرجع نفسه صـ ٣٠ ، ٣١ ( بتصرف )

(٥) انظر : العربية وعلم اللغة البنيوى ( دراسة فى الفكر اللغوى العربى الحديث ) د. حلمى خليل صـ ١٨١ .

التفاصيل ، وجعلت تفكيري في أمرها مستضيئاً بمناهج الدراسات اللغوية الحديثة "[1] .وقد أرجع سبب غلبة المنهج المعياري على الدراسات اللغوية فيما بعد القرن الخامس الهجري إلى ظروف نشأة تلك الدراسة ، إذ يقول : " ولكن الظروف التي دعت إلى نشأة الدراسات اللغوية العربية ، كانت العامل الرئيسي في تحديد مسار هذه الدراسات وفلسفة منهجها ، فلقد نشأت دراسة اللغة العربية الفصحى علاجاً لظاهرة ، كان يخشى منها على اللغة وعلى القرآن ، وهي التي سموها ذيوع اللحن"[2] .ثم زاد على ذلك " أن الغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها ، وهي ضبط اللغة ، وإيجاد الأداة التي تعصم اللاحنين من الخطأ ، فرضت على هذا النحو أن يتسم في جملته بسمة النحو التعليمي ، لا النحو العلمي ، أو بعبارة أخرى أن يكون في عمومه نحواً معيارياً ، لا نحواً وصفياً "[3] .إذاً ، فقد برّر الدكتور / تمام حسان غلبة المنهج المعياري في الدراسة النحوية بشيوع اللحن على ألسنة المتكلمين ، مما أدى به إلى الحكم على هذه الدراسة باقتصارها على المبنى دون المعنى ، فيقول : " من هنا اتسمت الدراسات اللغوية العربية بسمة الاتجاه إلى المبنى أساساً ، ولم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعاً لذلك وعلى استحياء "[4] .فالذي يميز الدراسة النحوية — في رأي الدكتور / تمام — جنوحها إلى المبنى ، وعزوفها عن المعنى إلا ما كان الاهتمام به عرضاً ، ومن ثم خلص إلى " أن دراسة النحو كانت تحليلية لا تركيبية ، أي أنها كانت تعنى بمكونات التركيب ، أي بالأجزاء التحليلية فيه أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه "[5] .وهو يقصد بذلك أن عناية النحويين قد انصبت على دراسة عناصر التركيب من حيث إعرابها ، وكان عليهم أن يُدركوا أن التركيب جزء لا يتجزأ من علاقات سياقية ، تحكم هذا التحليل ، وبذلك يكون الدكتور / تمام، قد أخذ بفكرة ( اجتماعية اللغة ) التي تستلزم الربط بين قواعدها وواقعها الاستعمالي[6] من خلال اهتمامه بدراسة المعنى الذي هو " صدًى من أصداء الاعتراف باللغة كظاهرة اجتماعية ، ونتيجةٌ لتشابك العوامل المختلفة في إطار سياق الثقافة الشعبية من عادات وتقاليد وفلكلور وأغانٍ ومناهج عمل وطرق معيشة وهلم جرا "[7] .

## المعنى الاجتماعي الدلالي عند الدكتور / تمام حسان

وقد عرفه بأنه : المعنى الشامل للعناصر الاجتماعية التي يتكون منها المقام[8] ، وارتأى أن هذا المعنى لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال الإلمام بعنصرين ، لا غنى له عن أحدهما ، وهما :

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية صـ ١١ .

(٢) اللغة العربية : معناها ومبناها صـ ١١ .

(٣) المرجع نفسه صـ١٣ .

(٤) المرجع نفسه صـ ١٢ .

(٥)اللغة العربية : معناها ومبناها صـ ١٦ .

(٦) انظر : المرجع نفسه صـ ٣٢ .

(٧) المرجع نفسه صـ ٢٨ .

(٨) الأصول (دراسة إبيستمولوجية لأصول الفكر اللغوى العربى) د. تمام حسان صـ٣٠٣.

● المعنى المقالي : ويسميه الدكتور / تمام معنى ظاهر النص ، ويشتمل على نوعين :

– المعنى الوظيفي : وهو المعنى الذي تكشف عنه المباني التحليلية ، أي معنى وظيفة المبنَى على مستوى النظام الصوتي ، والنظام الصرفي ، والنظام النحوي ، فهو حصيلة هذه الأنظمة الثلاثة .

– المعنى المعجمي : وهو معنى الكلمة المفردة ، كما في المعجم .

● المعنى الاجتماعي أو معنى المقام: وهو المعنى الذي لا يكتفي بتحليل تركيب المقال، ولا بمعنى الكلمات المفردة، وإنما يتعداه إلى (المقام)[1] الذي هو عبارة عن" مجموع العلاقات والظروف والملابسات الاجتماعية التي تحيط بالكلام"[2].أو بعبارة أخرى "هو جملة العناصر غير اللغوية المكونة للموقف الكلامى"[3]، ومن هذه العناصر المتكلم، والسامع، وتكوينهما الثقافي، وانتماؤهما الاجتماعي والمهني، والظروف والعلاقات الاجتماعية والسياسية والدينية، والظروف المختلفة في نطاق الزمان والمكان، وكل ما يتعلق بالموقف الكلامى أيا كانت درجة تعلقه[4].إذاً كل ما هو خارجي يحيط بالكلام ، ويسهم في تشكل المعنى عند السامع يدخل ضمن مفهوم ( المقام )[5] ، وهكذا يتضح لنا أمران ، هما :

– أن التواصل الصحيح الناقل للأفكار ، والمعبر عن الحاجات لا يتم بدون هذه العناصر المكونة للموقف الكلامي ، لأن هذه العناصر المتوائمة هي الوظائف الأساسية للغة عند المتحدثين[6] .

– أن هذه المعاني السابقة كلها هي التي تمثّل ( المعنى الدلالي ) للكلام اللغوي ، ولا يجوز الفصل بين أحدها والآخر ، لأن المعنى الدلالي الذي يستخلصه المرء من الكلام اللغوي " أشبه ما يكون بالمركب الكيماوي الذي تنحل فيه عناصر متعددة ، لتعطى شيئاً واحداً ، ليس فيه أجزاء متلاصقة أو أقسام متمايزة ، بل فيه صورة جديدة تولدت من جماع ذلك كله "[7] .

## فكرة المقام أو السياق وأهميتها في تحديد المعنى

لقد شاع مصطلح ( المقام ) عند العرب القدامى ، حينما استعملوه في الدراسات البلاغية ، في حين استعمل كثير من المحدثين مصطلح ( السياق ) وإذا نظرنا إلى كل منهما ، فإننا قد نجد فروقاً بين ما كان يقصده البلاغيون العرب ، وما يقصده التداوليون في البحث اللغوي الحديث[8] .

---

(١) انظر: اللغة العربية: معناها ومبناها ص٢٨، ٢٩، ١٨٢، ٣٤٥، ٣٥٢، والأصول صـ٣٩.

(٢) مبادئ اللسانيات د. أحمد قدور صـ ٢٨٢ .

(٣) القاعدة النحوية : تحليل ونقد د. محمود حسن الجاسم صـ ٩٧ .

(٤) انظر : اللغة العربية : معناها ومبناها صـ ٣٣٧ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، والنحو والدلالة د. محمد حماسة عبد اللطيف صـ ١١٤ ، ١١٥ .

(٥) القاعدة النحوية : تحليل ونقد صـ ٩٨ .

(٦) علم اللغة الاجتماعي عند العرب د. هادى نهر صـ ١٨٨ ، ١٨٩ .

(٧) مبادئ اللسانيات صـ ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

(٨) إستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية د.عبد الهادي بن ظافر الشهري ص٤١.

وهذا ما يُبديه الدكتور / تمام حسان عند تحفظه على تحديد مفهوم ( المقام ) عند البلاغيين العرب ، إذ يرى أن الفيصل في ذلك الاختلاف بين مفهومي المقام والسياق ، هو معرفة ما تنطوي عليه الثقافة ، ففيها يرتبط كثير من المواقف بالاستعمال اللغوي ، يقول :

" لقد فهم البلاغيون ( المقام ) أو مقتضى الحال فهْماً سكونياً قالبياً نمطياً مجرداً ، ثم قالوا : لكل مقام مقال ... فهذه المقامات نماذج مجردة ، وأُطر عامة ، وأحوال ساكنة ... فالذي أقصده بالمقام ليس إطاراً ولا قالباً ، وإنما هو جملة الموقف المتحرك الاجتماعي الذي يعتبر المتكلم جزءاً منه ، كما يعتبر السامع والكلام نفسه ، وغير ذلك مما له اتصال بالمتكلم... وعلى الرغم من هذا الفارق بين فهمي وفهم البلاغيين للمصطلح الواحد، أجد لفظ (المقام) أصلح ما أعبر به عما أفهمه من المصطلح الحديث الذي يستعمله المحدثون"[1].

إن النظر إلى المعنى من زاوية رصد المقام الذي يصب فيه الكلام اللغوي، لا يعني ثبوت المقام كقوالب جامدة ساكنة، وإنما المقامات كثيرة متجددة، إذ كان (المقام) يشمل جميع الأشخاص المشاركين في الكلام، والعلاقات الاجتماعية والظروف الزمانية والمكانية التي يؤدى بها الكلام وتؤثر فيه وعلى هذا لا تكون فكرة المقام معيارية ، بل هي محض الوصف لجريات الكلام ، وعلى أساس هذا الفهم آثر الدكتور / تمام استعمال مصطلح ( المقام ) عن مصطلح (السياق) لأنه يحد من إخضاع المقام للمعيارية التي تلتصق بمفهومه لدى البلاغيين العرب[2]، حيث رأوه حالاً ثابتة لا تتغير، ثم جعلوا البلاغة مراعاة مقتضى الحال[3] .

وهذا يعني أنه أصيغ مصطلح (المقام) صبغة حداثية ، وذلك بجعله موقفاً متحركاً ، على عكس مفهوم (المقام) عند البلاغيين الذي رآه عبارة عن قالب ، وإطار تغيب فيه علاقة المتكلم بالسامع في عملية الاتصال اللغوي .

من هنا أضحى من الضروري الوقوف على ظروف إنتاج الخطاب لمعرفة المعنى الدلالي المراد من الكلام ، فإن ما يزودنا به المقال قاصر عن كشف المعنى بصورة جلية ، ما لم يستند إلى الظروف الخارجية ، والخضوع لمناسبات الكلام ، وللعلاقة بين المتكلم والسامع ، فكل هذه العناصر تسهم في إبراز معاني التراكيب اللغوية المختلفة ، ولهذا نجد أستاذنا الدكتور/ تمام يلف المقام برعاية خاصة ، ويؤكد على أهميته في هيكلة المعنى وتحديده، فيقول: "الأمر بحاجة أيضاً إلى معنى (المقام) أو المعنى الاجتماعي الذي هو شرط لاكتمال (المعنى الدلالي) الأكبر"[4]، ويقول: إن "هذا العنصر الاجتماعي ضروري جداً لفهم المعنى الدلالي"[5]، بل إنه يرى فكرة (المقام) هذه "هي المركز الذي يدور حوله علم الدلالة الوصفية في الوقت الحاضر، وهو الأساس

---

(١) الأصول د. تمام حسان صـ ٣٠٤ .

(٢) انظر : إستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية صـ ٤١ .

(٣) انظر : اللغة العربية : معناها ومبناها صـ ٣٥١ .

(٤) المرجع نفسه صـ ٣٤٢ .

(٥) المرجع نفسه صـ ٣٤٢ .

الذي ينبنى عليه الشق أو الوجه الاجتماعي من وجوه المعنى الثلاثة ، وهو الوجه الذي تتمثل فيه العلاقات، والأحداث، والظروف الاجتماعية التي تسود ساعة أداء المقال"[1].ولكي تتضح ضرورة اعتبار (المقام) في تحديد المعنى الدلالي، يورد الدكتور/ تمام عدداً من الأمثلة، يتجلى فيها الطابع الاجتماعي بشكل كبير ومن ذلك:

● الرجل الذي يقول لفرسه عندما يراها : ( أهلاً بالجميلة ) بهدف الترويض ، يختلف هذا المعنى — بحسب المقام الاجتماعي — عن مقام الرجل الذي يقول لزوجه هذه العبارة ، لأنها قد تقال في مقام الغزل أو في مقام التوبيخ ، أو التعيير بالدمامة، " فالوقوف هنا عند المعنى المعجمي لكلمتي ( أهلاً ) و ( الجميلة ) وعلى المعنى الوظيفي لهما ، وللباء الرابطة بينهما ، لا يصل بنا إلى المعنى الدلالي ، ولا يكون وصولنا إلى هذا المعنى الدلالي إلا بالكشف عن المقام الذي قيل فيه النص "[2] .وهذا يعني أن معنى الغزل ، أو التوبيخ ... إلخ لا يُفهم من مجرد (المقال) بل لابد من الاستعانة بالمقام حتى يتضح المراد .

● أورد الدكتور / تمام مثالاً آخر على عجز المعنى المعجمي ، والمعنى الوظيفي عن إيضاح المعنى الدلالي ، وهو قولنا : ( يا سلام ) فإن ( يا ) حرف نداء ، وكلمة ( سلام ) اسم من أسماء الله — تعالى — وهي أيضاً ضد الحرب ، فلو أخذنا بالمعنى الوظيفي لأداة النداء ، والمعنى المعجمي لكلمة ( سلام ) لكان المعنى المقالي أو معنى ظاهر النص أننا ننادى الله — سبحانه وتعالى — ولكن هذه العبارة — حسب رأيه — صالحة لأن تدخل في مقامات اجتماعية كثيرة جداً ، ومع كل مقام تختلف النغمة التي تصحب نطق العبارة ، فمن الممكن أن تقال في مقام التأثر ، وفي مقام التشكيك ، وفي مقام الطرب ، وفي مقام التوبيخ ، وفي مقام الإعجاب ، وفي مقام التلذذ ، وفي مقامات أخرى كثيرة غير ذلك[3] .واستناداً إلى ما تقدم خلص الدكتور / تمام إلى جملة من الملاحظ ينبغي النظر إليها بعين الاعتبار :

● أن المعنى الاجتماعي الدلالي ينبنى على فكرة ( المقام ) الذي يجرى فيه الكلام ، ويتوقف فهمه عليه ، ومن ثم فإن الوصول إلى هذا المعنى يتطلب ملاحظة هذا العنصر الاجتماعي عند التحليل[4] .

● تتعدد المقامات الاجتماعية بحسب إطار الثقافة الاجتماعية[5] ، أو بعبارة أخرى ثقافة المجتمع ، وحتى في هذا الإطار لا تسلك نظاماً ثابتاً ، لأن الثقافة تتطور ، ولذا يتحتم الاستعانة بالمقام الاجتماعي الذي ورد فيه المقال حتى يصبح المعنى مفهوماً في إطار تلك الثقافة[6] ، ويمثل لذلك بجملة صعدتُ علواً فإذا فهمنا من المقام ( تعدية ) كان المعنى صعدتُ مكاناً عالياً وإذا فهمنا من المقام توكيداً كان المعنى حينئذ ( علوتُ علواً ) أما إذا فهمنا من

---

(١) المرجع نفسه صـ ٣٣٧ .

(٢) اللغة العربية : معناها ومبناها صـ ٣٤٢ .

(٣) انظر : المرجع نفسه صـ ٣٤٥ .

(٤) انظر : المرجع نفسه صـ ٢٠ ، ٣٤٢ .

(٥) المقصود بالثقافة هنا ما يشمل جميع العادات، وطرق السلوك، والتقاليد، والمعتقدات، ووسائل التكسب، والعواطف الجماعية، والنظرة الجماعية إلى الأحداث والأشياء، وهو يمثل الفهم الشامل لفكرة (المقام) عند تمام حسان. اللغة العربية صـ ٣٥١ .

(٦) انظر : المرجع نفسه صـ ٢٨ .

المقام ( سببية ) فالمعنى على ذلك (صعدتُ لأعلو) إذاً المقام يعين على تحديد الوظيفة الإعرابية، كما يعين على تحديد المعنى الدلالي في إطار الثقافة الشعبية[1] .

● كلما كان وصف المقام أكثر تفصيلاً ، كان المعنى الدلالي الذي نريد الوصول إليه أكثر وضوحاً[2] .

● إذا كان المقام ضرورياً للفهم ، فإنه يكون أحياناً ضرورياً لعدم تحديد فهم بعينه ، كما في مقام التعمية والإبهام والإلغاز ، فقد يكون اللبس على السامع في هذه المقامات مقصوداً لذاته ، إذا كان المتكلم مريداً وضع الكلام على تلك الهيئة ، وحينئذ تصبح التعمية جزءاً من المعنى ومقصداً لا يراد دفعه ، ويعطى مثلاً على ذلك قول الشاعر في خيّاط أعور ، خاط له قباء :

خَاطَ لِي عَمْرٌو قَبَاء فَاسْأَلِ النَّاسَ جَميعًا  لَيْتَ عَيْنَيْهِ سِوَاءْ أَمَدِيحٌ أَمْ هِجَاءْ[3]

ثم يقولُ: "فلا سبيل إلى معرفة التمني بلفظ ( ليت ) أكان للخياط أم عليه إلا بمعرفة ما إذا كان الشاعر قد رضى عن قبائه أو سخط عليه ، ولكن إخفاء هذا الجانب من الرضي أو السخط في بطن الشاعر ، حال بين الرضى أو السخط وبين أن يكون مقاماً لفهم النص ، وأحل محله مقام التعمية ، فأصبحت التعمية جزءاً من المعنى "[4] .

● الفهم الشامل لفكرة ( المقام ) يعتبر النص ( المقال ) — منطوقاً كان أم مكتوباً — غير منبتّ عمَّن ساقه ، ومن سيق له ، ولو أننا حاولنا فهم المقال منفصلاً عن المقام لجاء فهمنا إياه قاصراً مبتوراً أو خاطئاً[5] ، إذ كان " المقال عنصراً واحداً من عناصر الدلالة ، لا يكشف إلا عن جزء من المعنى الدلالي ، وينقصه أن يستعين بالمقام الاجتماعي الذي ورد فيه المقال ، حتى يصبح المعنى مفهوماً في إطار الثقافة الاجتماعية "[6] .

## أثر المعنى الدلالي في الحكم الإعرابي

يرى أستاذنا الدكتور / تمام حسان أن الإعراب فرع المعنى الوظيفي لا المعنى المعجمي ، ولا المعنى الدلالي ، فإذا اتضح المعنى الوظيفي ، أمكن إعراب الجملة ، ولو لم يكن للمفردات معنى[7] ، كما يرى أن النحويين حينما قالوا : ( الإعراب فرع المعنى ) " كانوا في منتهي الصواب في القاعدة ، ومنتهي الخطأ في التطبيق ، لأنهم طبقوا كلمة ( المعنى ) تطبيقاً معيباً ، حيث صرفوها إلى المعنى المعجمي حيناً ، والدلالي حيناً ، ولم يصرفوها إلى المعنى الوظيفي "[8] .

---

(١) انظر : المرجع نفسه صـ ٣٥٤ .

(٢) المرجع نفسه صـ ٣٤٦ .

(٣) البيتان من بحر الرمل ، لبشار بن برد ، في معاهد التنصيص على شواهد التلخيص للعباسي ١٣٨/٣ .

(٤) اللغة العربية : معناها ومبناها صـ ٣٥٠ .

(٥) المرجع نفسه صـ ٣٥١ .

(٦) المرجع نفسه صـ ٢٨ .

(٧) انظر : المرجع نفسه صـ ١٨٢ .

(٨) مناهج البحث في اللغة د. تمام حسان صـ ٢٢٧ .

وقد بنى رأيه هذا على ما فهمه من أن ( الإعراب ) هو معنى (التحليل) " لأن كل تحليل لا يكون إلا عند فهم المعنى الوظيفي لكل مبنى من مبانى السياق ، فيكون التحليل حينئذ على مستوى الصوتيات والصرف والنحو "[1] .

أقول : إذا كانت فائدة الإعراب هي إيضاح الوظيفة النحوية للكلمات ، فإنه قد يحتاج لإنجاز هذه الفائدة إلى تصور المعنى المعجمي لتلك الكلمات ، أو تصور المعنى الدلالي العام للجملة كلها، "وذلك لأن مستويات المعنى في التركيب إنما تعمل متآزرة ، لا متتابعة أو منفصلاً بعضها عن بعض ، فإذا كان الإعراب يكشف عن العلاقات النحوية ، فإن تلك العلاقات هي علاقات بين المعانى المعجمية للكلمات من جهة ، ووسائل تشكيل المعنى الدلالي من جهة أخرى ، ولذا فمن الطبيعى أن يكون كل من هذين المعنيين بمثابة ضوء كاشف ، يستمده الإعراب كلما دعا إلى ذلك داع من لبس أو غموض "[2] .

ومما يؤكد حاجة الإعراب إلى تصور المعنى الدلالي قول ابن هشام : " وأولُ واجبٍ على المعرِب أن يفهم معنى ما يعربه ، مفرداً أو مركباً "[3] ، وقوله فيما يرويه عن نفسه : " وسألني أبو حيان — وقد عَرَض اجتماعُنا — عَلَمَ عُطِف ( بحقلّد ) من قول زهير :

تَقِيٌّ نَقِيٌّ لَمْ يُكَثِّرْ غَنِيمَةً بِنَهْكَةِ ذِي قُرْبَى وَلَا بِحَقَلَّدِ[4]

فقلتُ : حتى أعرف ما الحقلد ، فنظرناه فإذا هو سيء الخُلُق "[5] .

بل إن الإمام عبد القاهر كان سباقاً إلى ضرورة استحضار المعنى الدلالي عند الإعراب ، وقد تجلى هذا في توجيهه لإعراب بيت أبي تمام :

لُعَابُ الأَفَاعِي القَاتِلاتِ لُعَابُهُ وَأَرْيُ الجَنَي اشْتَارَتْهُ أَيْدٍ عَوَاسِلُ[6]

يقول : " إنك إن قدَّرتَ أن ( لعاب الأفاعي ) مبتدأ ، و ( لعابه ) خبر ، كما يوهمه الظاهر ، أفسدتَ عليه كلامه ، وأبطلتَ الصورة التي أرادها فيه ، وذلك أن الغرض أن يُشبِّه مِداد قَلَمه بلعاب الأفاعي .... وكذلك الغرض أن يُشبِّه مِداده بأرْي الجَنَى ..... وهذا المعنى إنما يكون ، إذا كان ( لعابه ) مبتدأ ، و ( لعاب الأفاعي ) خبراً "[7] .

---

(١) اللغة العربية : معناها ومبناها صـ ٣٧٢ .

(٢) المعنى فى البلاغة العربية د. حسن طبل صـ ٥٢ .

(٣) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ٦٠٥/٢ .

(٤) البيت فى شرح شعر زهير بن أبى سلمى صنعة أبى العباس ثعلب صـ ١٦٩ ، والمعنى : أنه لم يكثر ماله بظلم قرابته ، وأخذ مالهم .

(٥) مغنى اللبيب ٦٠٦/٢ .

(٦) البيت من بحر الطويل ، فى شرح ديوان أبى تمام ، ضبطه وشرحه / شاهين عطية صـ ٢٤٢ ، وشرح الكافية للرضى ٢٢٩/١ .

(٧) دلائل الإعجاز صـ ٣٧١ .

فتوجيه الإمام عبد القاهر لإعراب البيت " يدل دلالة واضحة على أن إعرابه لم يقم إلا على أساس من تصور المعنى الدلالي ، فإغفال هذا المعنى مع الإعراب بناء على تصور المعنى الوظيفي وحده ( وهو ما يوهمه الظاهر ) يجر إلى الخطأ ، ويفسد المعنى المراد للشاعر "[1] .

ومع كل ذلك نجد الدكتور/ تمام يُصرُّ على أن الإعراب فرع المعنى الوظيفي، لدرجة أنه اقترح نَسَقاً نطقياً، هرائياً على شكل الكلمات والجمل العربية يتم إعرابه بنجاح تام باتضاح المعنى الوظيفي، نص على ذلك بقوله: "وإذا اتضح المعنى الوظيفي المذكور، أمكن إعراب الجملة دون حاجة إلى المعجم أو المقام، ذلك بأن وضوح المعنى الوظيفي هو الثمرة الطبيعية لنجاح عملية التعليق"[2] .

والملاحظ هنا أنه يطيح بفكرة (المقام) التي ينبنى عليها فهم المعنى الدلالي —كما قرره هو من قبل— وما يقدمه المعجم من معانٍ عُرفية، ذلك أنه يكفي لإعراب هذا النسق النطقى أن نحافظ على جملة من الأشراط، كأن يشتمل على حروف عربية، وتقليد المباني الصرفية العربية، ومظهر العلاقات النحوية، بالإضافة إلى اشتراط تجاهل الاعتبارات المعجمية بأن تكون المباني بألفاظ هرائية لا معنى لها في المعجم.

وللتأكيد على صحة ما ادعاه يُنشئ نسقاً هرائياً، ويقوم بإعرابه إعراباً تاماً، وهو قوله :

قاصَ التَّحينُ شِحَالَهُ بِتَرِيسِهِ الـــ  فَاخِي فَلَمْ يَستِفْ بِطَاسِيةِ البَرَنْ[3]

إن هذا النظم المصطنع لا يمكن أن يدعى كاملاً أو شعراً بحال من الأحوال، لأنه — كما هو واضح — يفتقر إلى المعانى المعجمية ، وإن كان جارياً على أنظمة العربية الصوتية والصرفية والنحوية[4] .

وإذا افترضنا أن الإعراب يتم بمعرفة المعنى الوظيفي ، دون معرفة المعنى المعجمي للمفردات، " فلا يصح ذلك ، لأن الألفاظ بتواليها لم تشكل معنى دلالياً ، ولا يمكن أن تتشكل معان نحوية ، ولا يمكن تحليل المثال ، وإن وضعت حركات على آخر المباني المصنوعة ، ذلك أن ( التعليق ) الذي يقود إلى تشكل المعنى الدلالي للجملة إنما هو حصيلة لتفاعل المعنى المعجمي للمفردات بصيغها الصرفية مع جملة القوانين التركيبية التي تحكمها ... ولما افتقرت الألفاظ المصنوعة إلى المعنى المعجمي ، انعدم هذا التفاعل والتعليق وتشكل الدلالة "[5]

وإذا انعدم التعليق بين المفردات ، فمن المحال أن نتلمس العلاقات والمعانى الصحيحة في التركيب ، ولا يمكن أن يتشكل معنى دلالى للعبارة ، كما إذا قيل : ( تقابل قد وخالد البارحة هل أبوه ) .

لا نجد علاقات ومعانى نحوية ، ولا يمكن أن يتصور السامع لهذه العبارة معنًى دلاليًا يستفيده من ألفاظها ، لانعدام التعليق والتحديد الدقيق للمعانى المعجمية والأمور الصرفية لهذه الألفاظ .

---

(١) المعنى فى البلاغة العربية صـــ ٥٣ .

(٢) اللغة العربية : معناها ومبناها صـــ ١٨٢ .

(٣) انظر : اللغة العربية : معناها ومبناها صـــ ١٨٢ ، ١٨٣ .

(٤) مبادئ اللسانيات د. أحمد قدور صـــ ٢٨٢ .

(٥) القاعدة النحوية : تحليل ونقد صـــ ١٠٤ ، ١٠٥ .

وإذا عُدنا إلى هذا النسق الهرائى الذي اخترعه الدكتور / تمام ، وجدنا أنفسنا في نفق مظلم من التحليل النحوي العقيم ، إذ نجهل المعانى النحوية جهلاً مطلقاً ، فلا نعرف ( قاص ) هل هي فعل ماض حقاً أم اسم علم أعجمى مبنيّ ابتُدئ به الكلام ؟ أم هي مركب مزجى مع التحين ؟ أم هي منادى مفرد علم ؟ أم غير ذلك ؟ وهل الباء في ( بتريسه ) جزء من المفردة أم أداة جر ؟ وإذا كانت جارة فما معناها ؟ وكذا الحال مع الألفاظ الأخرى[1] ، لأن النظام النحوي " ليس نظاماً معدّاً للكلمات الهرائية أو للفراغ ، ولكنه معدّ لأن تتحقق في علاقاته المفردات الملائمة بدلالاتها الأولية التي تتفاعل مع الوظائف النحوية تفاعلاً يكسبها معناها المناسب "[2] .إن غياب المعنى المعجمي لتلك الألفاظ أدى إلى غموض المعنى الصرفي لتلك المبانى ، فأدى تبعاً لذلك إلى انعدام التعليق النحوي ، وغياب المعنى الدلالي ، ومن ثم أشكلت المعانى النحوية ، وصار ضرباً من المحال تلمس المعنى الوظيفي الذي أراد التمثيل له .وهكذا يتبين لنا أن الدكتور / تمام أوقع نفسه في تناقض مع ما قرره ، وأكد عليه من أهمية اعتبار ( المقام ) في التحليل النحوي وأثره في مبنى التركيب ودلالته ، وذلك بادعائه أن ( الإعراب ) يتم بشكل ناجح دون احتياج إلى المعنى المعجمي أو المعنى المقامى ، لأن " إعراب أيّ كلام لا معنى له يمكن أن يسلب الدرس النحوي خاصية من أهم خصائصه ، وهي ارتباط هذا الدرس بالدلالة من كافة جوانبه ، سواء من حيث إعراب الكلام بناءً على فهم المعنى ، أو من حيث معرفة الكلام نفسه اعتماداً على المعنى "[3] .ثم ... ما الحاجة المنهجية التي دعتْهُ إلى تشقيق المعنى تارة بالوظيفي ، وأخرى بالمعجمي ، وثالثة بالدلالي ؟ ماذا عليه لو أنه أبقى على (المعنى) عاماً مطلقاً دون تشقيق ، يُرهق الدارس، ويدخله سراديب الغموض واختلاف المعاني ؟ أمَا يكفي أن يكون ( المعنى ) الذي يُؤدَّى به الغرض، وتتضح به الوظيفة هو المراد، بغض النظر عن كونه وظيفياً أو معجمياً أو دلالياً ؟غير أن هذا ينبغى ألا يضللنا فنغمط الرجل حقه ، فإنه — بحق — قدم في كتابه ( اللغة العربية معناها ومبناها ) بناءً جديداً للنحو العربي ، جعل فيه ( المعنى ) لبنته الأولى ، ووظّف في سبيل الكشف عنه كل العناصر اللغوية وغير اللغوية المكونة للحدث الكلامي، إلا أن ادعاءه بإمكانية إعراب التراكيب اللغوية دون إدراك معناها الدلالي أو معرفة معناها المعجمي ، قد أصبغ عمله شيئاً من التناقض ، وأوقع في منهجه جانباً من الخلل .

٢ — الدكتور / محمد حماسة عبد اللطيف :

لقد صدر الدكتور / حماسة في كتابه القيم ( النحو والدلالة : مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ) عن تصور مهم يتمثل في ضرورة التقاء ( النحو ) و (الدلالة) والكشف عن مدى فاعلية (النحو) في توضيح معنى النص وتفسيره، فـ "لقد كان النحو العربي منذ نشأته الأولى مهتماً بالمعنى وبدوره في التقعيد"[4].

---

(١) التحليل النحوى : أصوله وأدلته د. فخر الدين قباوة صـ ١٠٤ — ١١١ ، وانظر : القاعدة النحوية تحليل ونقد صـ ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٢) النحو والدلالة د. محمد حماسة عبد اللطيف صـ ١٠٦ .

(٣) قضايا التقدير النحوى بين القدماء والمحدثين د. محمود سليمان ياقوت صـ ١٦٠ .

(٤) النحو والدلالة صـ ٢٢ .

هذا الدور الذي تضاءل شيئاً فشيئاً بسبب اهتمام النحويين بمعرفة الصواب والخطأ، حتى "صار يُنكر على (النحو) أن يتطاول إلى غاية سواها"[1].إن أكثر ما أضرّ بالدرس النحوي النظر إليه على أنه مجرد جانب قاعدى لا جدوى منه، ولا خطر له في فهم بناء النصوص، ثم تدرج الأمر إلى النظر إليه على أنه قيد ثقيل على المتكلم، يجب التخلص منه[2] .وقد أرجع الدكتور/ حماسة هذا إلى الخلط بين شيئين :

● أحدهما: العلامة الإعرابية التي تظهر على بعض الكلمات دلالة على علاقة نحوية معينة، وهي جانب واحد من جوانب كثيرة، تعمل على إيضاح المعنى النحوي.

● والثاني : النظام النحوي بما يحتويه من علاقات وقرائن مختلفة ، تكشف غنًى وخصوصية في حركة الجملة العربية وتنوعها .فهذا الخلط وانحصار مفهوم ( النحو ) في جانب تضييقى ، تمثل في البحث عن العلامات التي تتصل بأواخر الكلمات من رفع ونصب وجر وجزم ، دون ربطها بالمعاني التي يبتغيها المتكلم من شأنه أن يؤدى إلى أمرين :

● أحدهما : أن يخلع عن ( النحو ) خاصية من أهم خصائصه ، وهي ارتباطه بالمعنى ارتباطاً وثيقاً ، ولما كان الغرض إيصال فكرة إلى السامع وإفهامه إياها ، فلا سبيل يرتضى إلا وثمرة المعنى وحصان الدلالة أساسه .

● والثاني : اتسمت تحليلات النحويين بتكلف كثير ، أخرج العبارة أحياناً عن وجهها، وصار الهدف هو المحافظة على (الصنعة) لا وصف اللغة وصفاً موضوعياً[3].إلا أن من يمعن في قراءته لكتب القدامى من النحويين ، ولاسيما كتاب سيبويه — باعتباره النص المؤسس للنحو العربي — يدرك أن " الوصف النحوي ليس جامداً أصمَّ خالياً من الدلالة ، إذ إن الوصف النحوي هو وصف العلاقات التي تربط عناصر الجملة الواحدة بعضها بالبعض الآخر "[4] .فقد أدرك النحويون ما تقوم به الدلالة من دور مهم في توضيح الوظيفة النحوية نفسها ، والتفريق بينها وبين الوظائف الأخرى[5] ، كالتمييز إذ يُشترط فيه أن يكون بمعنى (مِن) " والمراد من كونه بمعنى (من) أنه يفيد معناها ، لا أنها مقدرة في نظم الكلام ، إذ قد لا يصلح لتقديرها "[6] .

وأيضاً ( الحال ) يشترط فيه أن يكون " مذكوراً لبيان الهيئة ، وبعبارة أخرى أن يكون مفهماً في حال كذا"[7] ، وهذا الشرط الدلالي يميزه عن النعت المنصوب المنكر ، مثل : رأيت رجلاً راكباً ، فإن النعت هنا مسوق لتقييد المنعوت ، وغير ذلك مما يتبين للباحث من استقراء حدود الأبواب النحوية[8] .

---

(١) المرجع نفسه صـ ٢٩ .

(٢) المرجع نفسه صـ ٢٣٦ .

(٣) انظر : العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث د. محمد حماسة صـ ١١٢ .

(٤) النحو والدلالة صـ ٤٨ .

(٥) انظر : المرجع نفسه صـ ١٢٦ .

(٦) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ١٩٤/٢ .

(٧) المصدر نفسه صـ ١٦٩/٢ .

(٨) ضوابط الفكر النحوى ٤٠٦/٢ .

كما أدرك النحويون ما تقوم به الدلالة من أثر في اختيار اللفظ داخل التركيب اللغوي ، فيتم من خلالها ضبط حركة العناصر اللغوية وغير اللغوية ، ومراقبة وظائف المفردات داخل التركيب ، والعلاقات والروابط بين الكلمات ، وكذلك حركة الإعراب فيه[١] ، فإن " مهمة (النحو) أن يربط بين القاعدة المحددة والمثال الكلامى الذي لا ينحصر ، فيضع يداً على هذه ويداً على تلك ، مع مراعاة أن القواعد النحوية المنظمة للعلاقات التركيبية نابعة في أساسها من ملاحظة الأمثلة الكلامية غير المحصورة وفهمها"[٢] .

ومن منطلق هذا السياق يرى الدكتور/ حماسة أن عملية تحديد الوظائف النحوية تتوقف أساساً على عملية اختيار المفردات، إذ إن "هناك قوانين تنظم هذا الاختيار، يكون كل متكلم مزوداً بها، وإذا لم يكن عارفاً لهذه القواعد التي تساعد على الاختيار، فإنه لا تكون لديه الكفاءة اللغوية، أو السليقة اللغوية، أو القدرة اللغوية التي تساعد على تركيب جملة تركيباً صحيحاً مفيداً "[٣] .

وبناء على هذا الاختيار الذي تتوقف عليه الوظائف النحوية تتحقق درجات الصحة النحوية ، فبعض الكلمات تكون أكثر استجابة لكلمات أخرى من غيرها، فتصبح كلٌّ منها معبّرة عن خصيصة من خصائص الأخرى، وعندما تتضامّ كلمات في علاقات نحوية بحيث تكون كل منها من خصائص الأخرى، يكون التركيب في هذه الحالة في درجة عالية من الصحة النحوية، أما إذا انكسرتْ قاعدة الاختيار هذه في تعبير ما، فإنه يكون في درجة أقل من الصحة النحوية .

وفي ضوء ذلك تكون الجملة الصحيحة نحوياً هي الجملة التي تبنى على الجانب الدلالي، فهناك جملة من المحاور التي تستند إليها الجملة الصحيحة نحوياً ودلالياً، وهي :

- المفردات المعجمية التي يتم الاختيار من بينها، لتشغل الوظائف النحوية المناسبة .
- الوظائف النحوية التي تكون بينها علاقات أساسية ، تمد المنطوق بالمعنى الأساسي .
- العلاقات الدلالية التركيبية التي تتفاعل وتحدث بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة .
- السياق الخاص الذي ترد فيه الجملة ،سواء أكان سياقاً لغوياً أم غير لغوى[٤] .

فهذه المحاور أو العناصر تلتقي جميعاً لتتفاعل فيما بينها وصولاً إلى ناتج دلالي للجانب النحوي، والملاحظ أن الدكتور/ حماسة، قد راعى التدرج أو التسلسل المنطقي العلمي الذي يؤدى إلى الوصول إلى هذا الناتج الدلالي، بدءاً من عنصر اختيار المفردات المعجمية المنطوقة التي تشغل الوظائف النحوية، لتصبح صالحة للدخول في علاقة نحوية معينة مع كلمة أخرى تشغل وظيفة أخرى في الجملة نفسها، ومن ثم بتحديد الوظائف النحوية لهذه المفردات، وتكوين العلاقات والروابط التركيبية بين وظائف مفردات التركيب، في إطار

---

(١) انظر : المرجع نفسه ٢/٤٠٠ .

(٢) النحو والدلالة صـ ١١٥ .

(٣) المرجع نفسه صـ ٤٤ .

(٤) النحو والدلالة صـ ٦٤ ، ٦٥ .

سياقي يسمح بتكوين الناتج الدلالي الذي يظهر المعنى بصورته التركيبية الصحيحة.وقد أشار الدكتور/ حماسة إلى أهمية السياق في الوصول إلى المعنى النحوي الدلالي، إذ لا يمكن –بحال– اعتبار الوظائف النحوية أو معاني المفردات المعجمية دون ما يزودنا به السياق، فيقول: "ولا تكون للعلاقة النحوية ميزة في ذاتها، ولا للكلمات المختارة ميزة في ذاتها، ولا لوضع الكلمات المختارة في موضعها الصحيح ميزة في ذاتها، ما لم يكن كل ذلك في سياق ملائم "[1] .

فلا يمكن نكران تأثير دلالة سياق النص اللغوي، وسياق الموقف الملابس له على اختيار المفردات أولاً، وعلى إعطاء الوظائف النحوية لتلك المفردات ثانياً، وعلى العناصر النحوية من حيث التقديم والتأخير، والذكر والحذف ثالثاً، كما "لا يُنكر أن دلالة السياق تجعل الجملة ذات الهيئة التركيبية الواحدة بمفرداتها نفسها، إذا قِيلت بنصها في مواقف مختلفة، تختلف باختلاف السياق الذي ترد فيه مهما كانت بساطة هذه الجملة وسذاجتها"[2] .وبهذا يتضح لنا أن الدكتور / حماسة قد سار في ركب الدراسات اللغوية الحديثة التي تتخذ من البُعد الاجتماعي للغة وسيلة لدراسة التركيب اللغوي ، وتتخذ من المعنى الدلالي الاجتماعي أساساً للتحليل النحوي.

(١) المرجع نفسه صـــ ١٢٤ .

(٢) النحو والدلالة صـــ١١٣ .

## المبحث الثاني

## السياق الاجتماعي في الدرس اللغوي الغربي

اهتمت اللسانيات الحديثة بوصف نظام اللغة حيث إنها بنية شكلية وقواعد وظيفية ، انطلاقاً من محاضرات اللسانيات العامة للعالم السويسرى اللغوي (دى سوسير) بجامعة جنيف ( ١٩٠٦ — ١٩١١م ) التي جمعها طلابه بعد وفاته سنة ١٩١٣م في كتابه المشهور : ( محاضرات في علم اللغة العام ) إذ يعتبر ( سوسير ) واضع حجر الأساس في الدراسات اللغوية البنيوية أو الوصفية التي تقوم على تحليل عناصر اللغة بالاستعانة بالعناصر الأخرى التي تشتمل عليها تلك اللغة ، وقد شاعت آراء سوسير وانتشرت حتى صارت ركيزة لكل الدراسات اللغوية الوصفية التي شهدها القرن العشرون ، إلا أن تلك الدراسات لم تسلك اتجاهاً واحداً في دراسة اللغة ، بل توزعت إلى اتجاهين :

الاتجاه الشكلي :

ويتمثل هذا الاتجاه في تلك الدراسات التي تُعنى بدراسة النظام اللغوي معزولاً عن سياق التواصل الاجتماعي، وقد تمثل الاتجاه الشكلي في المدارس الآتية:

١ — المدرسة اللغوية البنيوية :

انطلقت هذه المدرسة من آراء ( سوسير ) التي تأسست عليها النظرية اللسانية المعاصرة ، إذ ميز ( سوسير ) بين اللسان والكلام ، من قِبل أن اللسان — في رأيه — نظام اجتماعي من المواضعات والإشارات ، يشترك فيه جميع أفراد مجتمع لغوى معين ، يتيح لهم الاتصال اللغوي فيما بينهم ، في حين يعد (الكلام) — في رأيه — الأداء الفردى الذي يتحقق من خلال هذا النظام[١] .

غير أنه ركز اهتمامه على (اللسان) بقوله: "إن اللسان شكل لا مادة"، حيث رأي ضرورة تصور اللسان ووصفه على أنه نظام من العناصر المترابطة، على المستويات الدلالية والنحوية والصوتية، لا على أنه تراكم من كيانات قائمة بذاتها[٢] .

وهذا يعنى أن القالب اللغوي أو الشكل الخارجي للنص، هو اللغة التي اعتبرها (سوسير) موضوعاً للدراسة اللسانية بمقولته المشهورة: "دراسة اللغة في ذاتها ولأجل ذاتها"[٣] .

وعلى هذا المدخل البنيوى للغة، نشأت المدرسة البنيوية، ومن ثم فهي تعدُّ من" المناهج التي تجسّد الاتجاه الشكلي، الذي يُعنى بدراسة المنجز في صورته الآنية[٤] بغض النظر عن السياق الذي أُنتج فيه، أو علاقته

---

(١) انظر : اللسانيات ( اتجاهاتها وقضاياها الراهنة ) د. نعمان بوقرة صـــ٧٣ .

(٢) انظر : المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوى د. رمضان عبد التواب صـــ ١٨٤ .

(٣) اللسانيات ( اتجاهاتها وقضاياها الراهنة ) صـــ ٧٣ .

(٤) أى فى لحظة بعينها من الزمان ، أى أنها تعنى بوصف الحالة القائمة للغة ما — انظر : اللسانيات صـــ ٧٦ .

بالمرسِل وقصده بإنتاجه، ويتم ذلك بتحليل مستويات لغة بعينها مثل اللغة العربية بوصفها كياناً مستقلاً، ذات بنية كلية، وإيجاد العلاقة بين هذه المستويات بدءاً من تحليل الأصوات والصرف والتراكيب إلى تحليل مستوى الدلالة"[١] .ومعنى هذا أن البنيوية تستبعد (المعنى) من الدراسة اللغوية استبعاداً كلياً، وتصب اهتمامها على الشكل الخارجي للغة، كما تعتبر "الكلام والفرد والمتكلم والسياق غير اللغوي عناصر خارجية عن اللغة، ومن ثم تقوم بإقصائها من مجال الدراسة"[٢] .

٢ — المدرسة السلوكية :

وقد تزعمها اللغوي الأمريكي ( بلومفيلد ) الذي أسهم بشكل واضح في تطوير المدرسة اللغوية البنيوية، وتوضيح قوانينها، ووضع مناهجها الأساسية ، إلا أنه تبنى المذهب السلوكي في تحليل الكلام ، والذي يقوم على " اكتشاف ما سوف يفعله الفرد في موقف معين ، أو حين يرى شخصاً ما يفعل شيئاً ، وهذه الطريقة تمكننا من التنبؤ بالاستجابة حين نعرف (المنبّه) أو المثير"[٣] .ومن ثم فإن ( بلومفيلد ) يرى أن " اللغة نتاج آليّ ، واستجابة كلامية لحافز سلوكي ظاهر "[٤] ، ولذلك ينظر إلى الكلام " على أنه صورة من صور السلوك الجسماني ، فإذا ما أردنا فهمه ، توجّب علينا أن نحلل الأحداث العملية التي تسبقه ، وتلك التي تليه ، فضلاً عن دراسته هو بحد ذاته "[٥] .هذه النظرة للغة قادته إلى العمل على مراقبة الظواهر الخارجية القابلة للقياس الطبيعي ، التي يمكن فيها تطبيق مبدأ ( المثير ) و ( الاستجابة )[٦] ومن هنا كان تأكيده أن دراسة ( المعنى ) هي أضعف نقطة في الدراسة اللغوية ، وحاول إخراجها من نطاق البحث ، وقصره على التحليل الشكلي لتراكيب الجمل[٧] .وعلى الرغم من أن ( السلوكية ) التي طبّقها ( بلومفيلد ) على اللغة سلوكية آلية ، إلا أنه أدخل " في اعتباره بعض العناصر غير اللغوية المتصلة بالكلام، ويعتبرها عنصراً لازماً لإدراك معناه، فالمدرسة السلوكية لا تتجاهل بعض ما نسميه (العناصر الاجتماعية): شخصية المتكلم ، وشخصية السامع ، وبعض الظروف المحيطة بالكلام ، ولكنها تعبر عنها بمصطلحات خاصة بها، مثل: الإرادة ، والشعور ، والفكرة ، والانفعال ...إلخ "[٨]

---

(١) إستراتيجيات الخطاب ( مقاربة لغوية تداولية ) صـــ ٧ .

(٢) المنحى الوظيفى فى التراث اللغوى العربى د. مسعود صحراوى — مجلة الدراسات اللغوية – الرياض– المجلد الخـــامس – العدد الأول عام ١٤٢٤هـــ/ ٢٠٠٣م ص١٢.

(٣) النحو العربى والدرس الحديث ( بحث فى المنهج ) د. عبده الراجحى صـــ ٣٧ .

(٤) فى نحو اللغة وتراكيبها ( منهج وتطبيق ) د. خليل عمايرة صـــ ٤٧ .

(٥) النحو العربى والدرس الحديث صـــ ٣٨ ، ٣٩ .

(٦) انظر : المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوى صـــ ١٨٦ .

(٧) انظر : علم الدلالة د. أحمد مختار عمر صـــ ٢٤ ، والنحو العربى والدرس الحديث صـــ ١١١ .

(٨) علم اللغة ( مقدمة للقارئ العربى ) د. محمود السعران صـــ ٢٥١ ( بتصرف ) .

٣ — المدرسة التوليدية التحويلية :

النحو التوليدي التحويلي نظرية لغوية ، وضعها ( تشومسكى ) ورفاقه منذ عام ١٩٥٧م، تعنى: "البحث في التغيرات التي يدخلها المتكلم على النص، فينقل الأبنية العميقة المولدة من أصل المعنى إلى أبنية ظاهرة في الاستعمال"[١].

وقد انطلق ( تشومسكى ) من رفضه آراء المدرسة السلوكية ، حيث توصل إلى أن " النموذج اللغوي الذي وضعته مدرسة (بلومفيلد) يتعامل مع الإنسان كأنه حيوان أو آلة عندما يقول : إن الحدث اللغوي ما هو إلا استجابة لمثير، والاكتفاء بهذا التحليل الآلي الشكلي للكلام، ورصد سلوك العناصر اللغوية يغفل عن قوى أعمق، وأبعد وراء إنتاج الحدث اللغوي تتمثل في الجانب الإبداعى"[٢].إن (تشومسكى) ينظر إلى اللغة باعتبارها نظاماً عقلياً إبداعياً، لا باعتبارها سلوكاً آلياً، كما فعل (بلومفيلد) حيث يرى أن قدرة اللغة الإنسانية غير المحدودة تجعل الفرد قادراً على إنتاج عدد غير متناهٍ من الجمل، ولذا يجعل الإشارة إلى (المعنى) ضرورة حين التصدى للدرس اللغوي، فيقول: "إن الكلام عن التحليل اللغوي دون الإشارة إلى المعنى ، كمن يصف طريقة صنع السفن دون الإشارة إلى البحر"[٣] .ومن هنا صار اعتبار المعنى في التحليل اللغوي – لدى التحويليين – أمراً ضرورياً في شرح العلاقة بين الجمل التي تحمل نفس المعنى، وتختلف في ظاهر تراكيبها[٤]، ويتضح لنا هذا الاتجاه من خلال :

أ — التمييز بين الكفاءة اللغوية والأداء الكلامى :لقد ألح (تشومسكى) منذ البداية على القدرة الإبداعية للغة الإنسانية، " لأن النظرية النحوية لابد من أن تعكس قدرة جميع المتكلمين بلغة ما على التحكم في إنتاج جمل وفهمها دون أن يسمعوا بها من قبل "[٥] .وهذه القدرة هي الفكرة الأساسية في النحو التحويلى التوليدى، بل انطلاقاً من معناها صار هذا الاتجاه توليدياً، "أي أنه يبحث إمكانات توليد الجمل الجديدة اعتماداً على إمكانات اللغة"[٦] .وبذلك فُسِّرت (الكفاءة اللغوية) بأنها قدرة ابن اللغة على فهم لغته وقواعدها، وقدرته على أن يؤلف ويفهم عدداً غير محدود من الجمل[٧]، أو هي: المعرفة الضمنية بقواعد اللغة القائمة في ذهن كل من يتكلم اللغة[٨] .

---

(١) كتاب سيبويه : مادته ومنهجه د. محمد حسن عبد العزيز صـ ٢٤٥ .

(٢) العربية والفكر النحوى د. ممدوح عبد الرحمن صـ ٢٠٢ .

(٣) المرجع نفسه صـ ١٩٣ .

(٤) انظر : المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوى صـ ١٨٨ .

(٥) مبادئ اللسانيات د. أحمد قدور صـ ٣١٥ .

(٦) مدخل إلى علم اللغة ( المجالات والاتجاهات ) د. محمود فهمى حجازى صـ ١٣٥ .

(٧) انظر : كتاب سيبويه : مادته ومنهجه صـ ٢٤٤ .

(٨) اللسانيات د. نعمان بوقرة صـ ١٤٨ .

أما (الأداء الكلامى) فهو: الاستعمال الفعلى للغة، وبهذا يظهر الفرق واضحاً بينهما، فالكفاءة اللغوية تعنى القدرة الضمنية للغة، والأداء الكلامى هو: الإنجاز الفعلى لهذه القدرة[1]، ومعنى ذلك أن دراسة (الأداء) تقدم التفسير الصوتى للغة، أما دراسة (الكفاءة) فتقدم التفسير الدلالي لها، ولهذا كان هذان المصطلحان يمثلان حجر الزاوية في النظرية اللغوية عند (تشومسكى) كما يقول أستاذنا الدكتور/ عبده الراجحى[2] .

ب — البنية السطحية والبنية العميقة :

كما ميز (تشومسكى) بين البنية السطحية والبنية العميقة ، فالأولى تعنى الشكل الصوتى النهائى الظاهر عبر تتابع الكلمات التي تصدر عن المتكلم في سياق ما ، ويتم من خلالها تحديد التفسير الصوتى للجمل، بينما الثانية هي : البنية المجردة الضمنية، التي تعيّن التفسير الدلالي للجملة[3] .

كما أن العلاقة بين البنية السطحية والبنية العميقة تعد محوراً مهماً لتحليل بناء الجملة، وغموض دلالة البنية السطحية لا يفسر إلا على أساس تعدد الأبنية العميقة لها[4].

ج — القواعد التحويلية :

وهي : قواعد تحذف بعض عناصر البنية العميقة ، أو تنقلها من موقع إلى موقع آخر ، أو تحولها إلى عناصر مختلفة ، أو تضيف إليها عناصر جديدة[5]، ومن أهم القواعد التحويلية المتفق عليها بين اللغويين: الحذف، التعويض، التوسع، الاختصار، الزيادة، إعادة الترتيب (التبادل أو التقديم والتأخير)[6].

وتكمن وظيفتها في تحويل البنية العميقة التي تحتوى على معنى الجملة الأساسى إلى البنية السطحية الملموسة التي تجسد بناء الجملة وصيغتها النهائية[7].

وبناء على ما سبق فإن (التحويل) عملية شكلية محضة، تختص بأبنية الجمل المولدة من أصل المعنى، دون المساس بالمعنى الأصلي للجملة[8] .

الاتجاه التواصلي :

نظراً إلى أن اللغة لا تظهر خصائصها إلا من خلال المنجز التلفظى في سياق معين، فقد اتضح عدم كفاية الدراسة الشكلية، مما دعا الباحثين الغربيين إلى تطوير الدراسات اللغوية بدراسة استعمالها في التواصل

---

(١) انظر : المرجع نفسه صـ ١٥٠ .

(٢) انظر : النحو العربى والدرس الحديث صـ ١١٥ .

(٣) انظر : اللسانيات د. نعمان بوقرة صـ ١٥٢ ، ١٥٣ .

(٤) انظر : مدخل إلى علم اللغة د. محمود فهمى حجازى صـ ١٣٨ .

(٥) من الأنماط التحويلية فى النحو العربى د. محمد حماسة عبد اللطيف صـ ١٣ .

(٦) انظر : كتاب سيبويه : مادته ومنهجه صـ ٢٤٥ ، ومدخل إلى علم اللغة صـ ١٣٧ .

(٧) انظر : من الأنماط التحويلية فى النحو العربى صـ ١٣ .

(٨) انظر : قواعد تحويلية للغة العربية د. محمد على الخولى صـ ٤٠ .

ضمن إطاره الاجتماعي، مما استدعى دراسة السياق الذي يجرى فيه الخطاب اللغوي، بدءاً من تحديده بمعرفة عناصره، ودور كل عنصر منها في تشكيل بنية الخطاب، وقد تمثل الاتجاه التواصلي في المدارس الآتية :

١ — المدرسة التداولية :

انطلقت التداولية في دراسة اللغة من مبدأ عام مؤداه: الاستناد إلى الواقع الاستعمالي من أجل تفسير الظواهر اللغوية، فهي لا تدرس اللغة الميتة المعزولة بوصفها نظاماً من القواعد المجردة، وإنما تدرس اللغة بوصفها كلاماً مستعملاً صادراً من متكلم محدد، موجهاً إلى مخاطب محدد بلفظ محدد في مقام تواصلي محدد، لتحقيق غرض تواصلي محدد[١] .

وبما أن التداولية تتخذ الاستعمال أساساً لها، والاستعمال ينبني على المقاصد، "فإن (التداولية) وحسب بعض الاعتبارات هي: دراسة الطرق التي تتجلى بها المقاصد في الخطاب"[٢]، أو هي: إيجاد القوانين الكلية للاستعمال اللغوي ، والتعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي، وتصير التداولية — من ثم — جديرة بأن تُسمى (علم الاستعمال اللغوي)[٣].

وعلى هذا الأساس فإن التداولية توظّف مبدأين مهمين في تحليل اللغة، هما:

١— مبدأ القصد: ويراد به الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه، وتعد هذه الغاية قرينة تساعد في تحديد الوظيفة النحوية، وبيان دورها في التعليل النحوي للجملة، وقد أطلق عليها المحدثون مصطلح (القصدية)[٤].

٢ — مبدأ السياق: أي أنه ينبغي الكشف دائماً عن السياق الذي يرد فيه الخطاب، فهو الذي يُمكّن من فهم الكلام والغرض منه، فقد عُنيت التداولية بكيفية" توظيف المتكلم للمستويات اللغوية المختلفة في سياق معين، حتى يجعل إنجازه موائما لذلك السياق، وذلك بربط إنجازه اللغوي بعناصر السياق الذي حدث فيه، ومنها ما هو مكون ذاتي، مثل: مقاصد المتكلم ومعتقداته، وكذلك اهتماماته ورغباته، ومنها أيضاً المكونات الموضوعية، أي: الوقائع الخارجية مثل: زمن القول ومكانه، وكذلك العلاقة بين طرفي الخطاب"[٥] .

نتبين من هذا أن التداولية تدرس اللغة باعتبارها نشاطاً يمارس من قِبل المتكلم لإفادة السامع معنى ما في إطار موقف كلامي ملموس، حُدِّد كمنهج سياقي مهمته الكشف عن فاعلية اللغة متعلقة بالاستعمال من حيث الوقوف على الأغراض والمقاصد، ومراعاة الملابسات والأحوال، فامتازت بذلك عن غيرها من اللسانيات البنيوية، والتوليدية التحويلية بأنها :

---

(١) انظر : التداولية عند العلماء العرب د. مسعود صحراوى صـ ٢٦ .

(٢) إستراتيجيات الخطاب ( مقاربة لغوية تداولية ) صـ ١٩٨ .

(٣) التداولية عند العلماء العرب صـ ١٦ ، ١٧ .

(٤) انظر : المرجع نفسه صـ ٢٠٠ .

(٥) إستراتيجيات الخطاب ( مقاربة لغوية تداولية ) ( المقدمة ) .

● لا تهمل السياق، ولا تفصل الكلام عن محيطه الخارجي .

● ربطت بين العناصر اللغوية، والعناصر غير اللغوية التي يُنجز فيها الحدث الكلامي، فلم تهمل الأشخاص المتكلمين، ولم تقصِ الكلام، وغير ذلك مما ينبغي دراسته والاهتمام به، الأمر الذي جعل من التداولية مدرسة تتميز بمفهومها الموسع للغة عموماً، ولعلم الدلالة خصوصاً .

٢ — المدرسة اللغوية الاجتماعية :تعد (نظرية السياق) هي حجر الأساس في (المدرسة اللغوية الاجتماعية) التي اعتمدت اعتماداً كبيراً على آراء العالم الأنثروبولوجي البولندي (مالينوفسكي) الذي رأي "أن اللغات الحية يجب ألا تعامل معاملة اللغات الميتة تنتزع من سياق حالها"[١].ثم تطور هذا المصطلح (سياق الحال) على يد جون فيرث (١٨٩٠— ١٩٦٠م) باستعماله له في دراسته اللغوية، والتي أقامها على القضايا التالية:

١ — البُعد الاجتماعي للظاهرة اللغوية في أساسها الثقافي التواصلي، مما يعني قيام التحليل اللغوي على وصف العلاقة الكائنة بين اللغة والأنساق الاجتماعية.

٢ — التمييز بين العلاقة النسقية الداخلية، والعلاقة السياقية الخارجية (الموقف).

٣ — وضْع علم الدلالة في صلب الدرس اللساني الحديث، كما أولى (فيرث) ظاهرة التطريز الصوتي (النبر والتنغيم) أهمية معتبرة، لما لها من أثر بارز في توجيه المعنى الإفرادي والجُملي على حد سواء[٢].وسياق الحال عند (فيرث) هو: جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي (أو للحال الكلامية) ومن هذه العناصر المكونة للحال الكلامية:

١ — شخصية المتكلم والسامع، وتكوينهما الثقافي، وشخصيات من يشهد الكلام غير المتكلم والسامع—إن وُجدوا— وبيان ما لذلك من علاقة بالسلوك اللغوي.

٢ — العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة والسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي، كمكان الكلام، والوضع السياسي، ..إلخ كل ما يتعلق بالموقف الكلامي أياً كانت درجة تعلقه .

٣ — أثر النص الكلامي في المشتركين، كالاقتناع، أو الألم، أو الإغراء ، أو الضحك، ... إلخ[٣] .

لقد أولى (فيرث) المعنى عناية كبيرة، إذ جعل الدلالة الصوتية، والنحوية، والصرفية، والمعجمية كلها خادمة لدلالة السياق، وذلك من خلال تحديد النقاط التي ينبغي رصدها أثناء التحليل للوصول إلى المعنى الصحيح للحدث اللغوي أو الكلامي بأن" يبدأ أولاً بوصف وتحليل الظواهر اللغوية المتصلة به، ومحاولة تقعيدها وفقاً لخواصها ووظائفها في التركيب، وهذا المبدأ الأساسي هو محور منهج عام في دراسة اللغة عنده، دعائمه ثلاثة أركان هي[٤]:

---

(١) علم الدلالة إطار جديد — بالمر — ترجمة / صبرى إبراهيم السيد صـــ ٧٤ .

(٢) اللسانيات د. نعمان بوقرة صـــ ١٢٠ .

(٣) علم اللغة ( مقدمة للقارئ العربي ) صـــ ٢٥٢ .

(٤) الكلمة دراسة لغوية معجمية د. حلمى خليل صـــ ١٦٢ .

أ — كل تحليل لغوى يعتمد على سياق الحال أو المقام .

ب — وجوب تحديد بيئة الكلام المدروس .

ج — وجوب تحليل الكلام إلى عناصره ومكوناته الأولى، ويبدأ هذا التحليل وفق الترتيب الآتى: صوتى، فونولوجى، صرفي، نحوى.فلابد للوصول إلى المعنى الدقيق من الربط بين النتائج التي توصل إليها هذه التحليلات ربطاً يدخل في اعتباره سائر عناصر (سياق الحال) أي تحليل السياق الداخلى الذي يتمثل في العلاقات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية بين الكلمات داخل التركيب، وتحليل السياق الخارجي الذي يتمثل في السياق الاجتماعي أو سياق الحال بما يحتويه، والذي يشكل الإطار الخارجي للحدث الكلامى[1] .ومما تجدر ملاحظته أن وجهات النظر الغربية إلى السياق والمعنى ليست على حد سواء ، بل اختلفت إلى ثلاثة آراء :

- مقتنع بأهمية السياق في توجيه الدلالة
- منكر للسياق مطلقاً، حيث يرى أنه بالإمكان معرفة معنى الجملة دون وجود السياق، باعتبار أننا متكلمون باللغة، ومن ثم يجب أن نتعرف معنى الجملة قبل أن نستخدمها في أي سياق.
- أن السياق أمر ثانوي وفرعي، لأن الظواهر ترتبط من حيث المبدأ بشروط نحوية خالصة قابلة للتشكيل على نحو محكم، والعوامل غير النحوية مما لا يمكن تشكيله بإحكام قليلة الأهمية في نظرية النحو ، لأنها لا تلعب إلا أدواراً فرعية في تشكيل المستويات المتفاوتة لأصولية الجملة، أو كونها مقبولة لدى أبناء اللغة[2].ومهما يُقال في شأن (السياق) فإنه يبقى حجر الأساس في (علم المعنى) إذ إن معرفته وسيلة ضرورية للتمكن من إيجاد المعنى الصحيح، وهذا يوجب تبنى الرأي الذي يُلحّ على أهمية السياق أو الموقف أو المقام، ويصبح الوصول إلى اللغة من حيث هي آلة لا يتأتى إلا بعد توافر إطار يشمل العوامل التالية: المتكلم، المستمع، الأشياء[3] .إن هذه المدارس اللغوية الغربية —التي ظهرت قبل مدرسة فيرث— لم تستطع أن تقدم لنا فكرة (السياق) بالمفهوم الذي تحدد على يديه، حتى أصبح نظرية دلالية متكاملة الجوانب، إذ أخذ اللغويون الاجتماعيون على (علم اللغة الحديث) إغفاله للسياق الذي تستعمل فيه اللغة، ويتطلعون من وراء ذلك إلى منهج في درْس اللغة، يستشرفها من خلال بُعْد أوسع، ويحاول أن يتبين كيف تتفاعل اللغة مع محيطها[4] .ولقد تأثر الدارسون العرب المحدثون بهذا التوجه، وبدا واضحاً اهتمامهم بدراسة السياق بتأثير من نظرية (فيرث) السياقية، لأنهم تلقوا هذا العلم على يديه بشكل مباشر أو غير مباشر، أمثال الدكتور/ تمام حسان، والدكتور/ كمال بشر، والدكتور/ محمود السعران، ويظهر ذلك بجلاء في مؤلفاتهم العلمية[5] .

---

(١) انظر:علم اللغة (مقدمة للقارئ العربى) ص٢٥٣، والكلمة دراسة لغوية معجمية ص١٦٣.

(٢) انظر : نظرية النحو العربى د. نهاد الموسى صـــ٩٠ .

(٣) المرجع نفسه صـــ ٩٣ .

(٤) انظر : المرجع نفسه صـــ ٨٦ ، ٨٧ .

(٥)مناهج البحث فى اللغة ص٢٥١ وعلم اللغة الاجتماعي ص ٨٧ ، وعلم اللغة ( مقدمة للقارئ العربى ) ص٢٥١ ٢٥٣ .

## الباب الثاني

## التفاعل الاجتماعي بين المتكلم والمخاطب في الدرس النحوي

- الفصل الأول : أثر المتكلم في بناء التراكيب النحوية .
- المبحث الأول : أغراض المتكلم عند سيبويه .
- المبحث الثاني : أغراض المتكلم عند ابن جني .
- الفصل الثاني : أثر المخاطب في بناء التراكيب النحوية .
- المبحث الأول : منزلة المخاطب في عملية الاتصال اللغوي .
- المبحث الثاني: دوّر علم المخاطب في تشكيل بنية التراكيب النحوية

## الفصل الأول

## أثر المتكلم في بناء التراكيب النحوية

- المبحث الأول : أغراض المتكلم عند سيبويه .
- المبحث الثاني : أغراض المتكلم عند ابن جني .

### المبحث الأول

### أغراض المتكلم عند سيبويه

تغاضت مؤلفات بعض النحاة من المتأخرين عن الجانب الاجتماعي في التحليل ، ونقلت تركيز التحليل من التفاعل الاجتماعي بين المتكلم والسامع في موقف محدد إلى مجرد العلاقة الشكلية بين أجزاء الكلام ، أما إمام الصنعة سيبويه فقد نظر إلى اللغة كظاهرة اجتماعية ، تعبر عن سلوك اجتماعي ، يقع في موقف معين ، ولهذا وجه اهتمامه إلى الكشف عن فكر المتكلم ، ونواياه التي تكمن وراء الظاهرة اللغوية ، ودور السياق الاجتماعي في إجراء الحدث اللغوي ، باعتبار أن " المتكلم هو منتج النص أو الكلام ، والعلاقات بين عناصره يُعْزَى إليه بناؤها ، وله دور في اختيار العامل الذي يفسر هذه العلاقات "[1] .

وتبدو عناية سيبويه بدور المتكلم في إجراء عملية الاتصال اللغوي ، وما يريد فيه من المعنى من تلك العبارات العديدة عبر صفحات ( الكتاب ) من مثل : إن شئت ، وأنت تريد ، ولم ترد ... إلخ ، فهي بمثابة مؤشر على أهمية الكشف عن فكر المتكلم ، ودوره في تكييف الأحكام النحوية حسب قصده ومراده ، وهذه أمثلة تكشف عن هذا الدور بوضوح :

- يقول سيبويه في ( باب الأفعال التي تُستعمَلُ وتُلْغى ) : " فإن ألغيتَ قلت : عبدُ الله أظنُّ ذاهبٌ ، وهذا إخالُ أخوك ، وفيها أُرَى أبوك ، وكلما أردتَ الإلغاء فالتأخيرُ أقوى .... وإنما كان التأخير أقوى ، لأنه إنما يجيء بالشك بعدما يَمْضِي كلامُه على اليقين ، أو بعدما يَبتدئُ ، وهو يريد اليقينَ ثم يُدْرِكُه الشكُّ ، كما

---

(١) كتاب سيبويه : مادته ومنهجه د. محمد حسن عبد العزيز صـ ٢٠ .

تقول : عبدُ الله صاحبُ ذاك بلغني ، وكما قال : مَنْ يقول ذاك تَدرِى ؟ فأخّرَ ما لم يَعْمَلْ في أول كلامه ، وإنما جَعل ذلك فيما بلغه بعد ما مَضى كلامُه على اليقين ، وفيما يَدرِى ، فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيّته من الشك ، أعْمَل الفعلَ قدّم أو أخّر، كما قال : زيداً رأيتُ ، ورأيتُ زيداً "[1] .

في هذا النص يقرر سيبويه أن إعمال ( ظن ) وأخواتها من الأفعال ، أو إلغاء عملها أمر " يرجع إلى معنى قائم في النفس ، أو إلى طبيعة الأفكار وترتيبها في ذهن المتكلم ، إنه يبتدئ كلامه ، وهو يريد اليقين ، ثم يدركه الشك ، فيقول : أظن ، وبهذا تكون الوظيفة المعنوية للعامل غير متعلقة بالمعمولَيْنِ ، وإنما هي كلام مستأنف أو معترض ، كأنه قال : هذا مني ظن ، أما إذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك ، فإن ذلك يوجب إعمال العامل ، سواء أتقدم على معموليه أم تأخر عنهما "[2] .

إن سيبويه يضع في حسبانه أن المتكلم في حال كلامه ، يتعرض إلى ما يجعله ينصرف عن اليقين إلى الشك ، بعد أن كان متيقناً مما يقول ، حيث راوده شك في حيال ما يقول ، فأعرض عنه ، لذا يتوقف بناء جملة الشك ، وترتيب موضع فعل الظن فيها على إرادة المتكلم واختياره ، وهذا — بحق — يعد ملمحاً معنوياً ، يدل على أن سيبويه يربط بين التركيب اللغوي ، والمعنى الذي تنطوي عليه نفس المتكلم .

ويؤكد هذا في موضع آخر بقوله : " ومن المبدل أيضاً قولك : قد مررتُ برجل أو امرأةٍ ، إنما ابتدأ بيقين ثم جعل مكانَه شكاً ، أبدله منه فصار الأول والآخر الادِّعاءُ فيهما سواء ، فهذا شبيه بقوله : ما مررتُ بزيد ولكنْ عمرٍو ، ابتدأ بنفي ، ثم أبدل مكانه يقيناً "[3] .

فقد أدرك سيبويه أن المتكلم يتخير الصيغة التي تعبر عن المعنى الذي يدور في خلده ، مع ترتيب يتواءم مع ما يصبو إليه " إنما ابتدأ بيقين ثم جعل مكانه شكاً ... وابتدأ بنفي ثم أبدل مكانه يقينا " .

وقد تنتاب المتكلم في أثناء كلامه أمور ، تجعله يُضْرِبُ عن الذي قاله ، لأسباب تتعلق برؤيته لما حوله ، كما في " قول الرجل : إنها لإبل ، ثم يقول : أم شاءٌ يا قومِ ... إنما أدركه الشك حيث مضى كلامُه على اليقين "[4] .

إن هذا الرجل غير متيقن مما رآه ، فبدأ بما شك فيه ، فقال : إبل ، ثم أدرك أنه وَهِمَ في رؤيته ، فأضرب عما ذكره أولاً ، فقال : أم شاء ، أي : بل شاء ، فانصرف عن قوله الأول ، لأنه غلط فيه ، وأضرب عنه إلى الثاني ، فصار ما بعد همزة الاستفهام مشكوكاً فيه ، وما بعد ( أم ) متيقناً ، وهذا ما أثبته سيبويه بقوله: " إنما أدركه الشك حيث مضى كلامه على اليقين " .

---

(١) الكتاب ١١٩/١ ، ١٢٠ .

(٢) أصول النحو العربي د. محمد خير الحلواني صـ ١٨٦ .

(٣) الكتاب ٤٤٠/١ .

(٤) المصدر نفسه ١٧٢/٣ .

– وإذا كان سيبويه قد اعتمد على حالة الشك واليقين التي تنتاب نفس المتكلم في تحليلاته النحوية للتراكيب اللغوية ، فقد اعتمد كذلك على(ظن المتكلم)الذي يدخل ضمن ما يعرف لدى المحدثين بـــ(اللغة الانفعالية )[1] .

ومن أمثلة ذلك قوله في ( باب أم منقطعة ) : " ومن ذلك أيضاً : أعندك زيدٌ أم لا ، كأنه حيث قال : أعندك زيد ، كان يظن أنه عنده ، ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده ، فقال : أم لا "[2] .

ففي هذا النص يقرر سيبويه أن المتكلم كان يظن أن زيداً عند المخاطب ، فسأله ، ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده ، فقال : أم لا ، ولهذا عد سيبويه ( أم ) منقطعة في هذا التركيب ، لأنه لو سكت على قوله : أزيد عندك ؟ لعلم المخاطب أنه يريد : أهو عندك أم ليس عندك ؟ ولابد أن يكون لقوله : ( أم لا ) فائدة مجددة ، وهي تغيّر ظن المتكلم من كون ( زيد ) عنده إلى ظنه أنه ليس عنده ، وهذا معنى الانقطاع والإضراب[3].

– ويقول سيبويه في هذا الباب أيضاً : " وذلك قولك : أعمرو عندك أم عندك زيد ، فهذا ليس بمنزلة : أيهما عندك ، ألا ترى أنك لو قلت : أيهما عندك عندك ، لم يستقم إلا على التكرير والتوكيد ... وذلك أنه حين قال : أعمرو عندك ، فقد ظن أنه عنده ، ثم أدركه مثل ذلك الظن في ( زيد ) بعد أن استغنى كلامه "[4] .

وفي هذا النص يوضح سيبويه أن المتكلم في بادئ الأمر يستفهم عن وجود عمرو ، ثم يستدرك بواسطة ( أم ) أنه تنبه إلى أمر متعلق بوجود زيد ، وهذا الظن نقل بالأداة ( أم ) التي كانت بمثابة الوسيط لنقل ما طرأ على فكر المتكلم من تغيير في مسار كلامه ، وهو ما نبه إليه سيبويه بقوله : " فقد ظن أنه عنده ، ثم أدركه مثل ذلك الظن في زيد بعد أن استغنى كلامه " .

لم يقتصر سيبويه على تحليل النصوص المترجمة للحالة النفسية التي تعترى المتكلم،وتؤثر في طبيعة نسجه لألفاظه ، وصياغته لعباراته ، بل نراه يتخيل ما يتصف به المتكلم من صفات إنسانية ، وهذا ما يتضح من قوله في ( باب المبدَل من المبدَل منه ، والمبدل يشرك المبدل منه في الجر ) :

" وذلك قولك: مررت برجل حمارٍ، فهو على وجه محال، وعلى وجه حسن، فأما المحال فأن تعنى أن الرجل حمار، وأما الذي يحسن فهو أن تقول: مررت برجل، ثم تبدل الحمار مكان الرجل، فتقول: حمار، إما أن تكون غلِطتَ، أو نسيتَ فاستدركتَ، وإما أن يبدو لك أن تُضْرِبَ عن مرورك بالرجل، وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعد ما كنتَ أردتَ غيرَ ذلك "[5] .

---

(١) انظر : المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية د. عبد المجيد عابدين صـــ ٦٢ .

(٢) الكتاب ١٧٤/٣ .

(٣) انظر : شرح الكافية للرضى ٤٣٦/٤ .

(٤) الكتاب ١٧٢/٣ .

(٥) الكتاب ٤٣٩/١ .

فوجه الإحالة في جملة (مررت برجل حمار) أن يعنى المتكلم أنه حمار حقاً، لأن هذا مخالف للواقع، ويزول هذا بالتأويل المجازى، فيعنى أنه كالحمار في غبائه وبلادته.وأما وجه الحسن فأن يكون الحمار بدلاً من الرجل، فيحتمل –حينئذ– أن يكون مقصود المتكلم أنه مر بحمار، ولكنه غلط أو نسى، فتدارك ذلك، وقال: برجل، أو أنه أراد أن يضرب عن مروره بالحمار إلى الرجل.

فهذه الدلالات الباطنة التي تكتنف هذه الجملة، تعبر عما يجول في نفس المتكلم، ولا يمكن التوصل إليها إلا من خلال المتكلم نفسه، وفي ضوء السياق العام الذي وردت فيه، وهذا إن دل على شئ، فإنه يدل على مدى فطنة سيبويه، وتنبهه على مثل تلك الحالات من الغلط والنسيان، وغيرها من الصفات التي لا يكاد يخلو منها إنسان .

وهكذا يمضى سيبويه في تتبع الأمثلة –على تنوعها– ليؤكد أن صوغ القواعد النحوية مبنى على أساس المعنى الذي يؤمه المتكلم ويقصده، وليست مجرد قواعد تحكمية تفرض على اللغة، فهو "يجمع في كتابه بين التفسير اللغوي، وملاحظة السياق، ولا يقف عند الجانب اللغوي الخالص المنسجم مع نظرية العامل، بل يتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها، وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب، وحال المتكلم، وموضوع الكلام ... وغيرها "(١) .

إن وظيفة الكلام هي: غرض المتكلم، وغايته من الكلام ، وهذه الوظيفة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنية المتكلم ، وحال المخاطب وفهمه ، ومن الأمثلة التي ساقها سيبويه على ذلك :

– قوله في (باب ما يُنْصَب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره): " وذلك قولك : سقياً ورعياً ... وأما ذكرهم ( لك ) بعد ( سقياً) فإنما هو ليبيِّنوا المعنيَّ بالدعاء ، وربما تركوه استغناء ، إذا عرف الداعي أنه قد عُلم مَنْ يَعنى "(٢) .

– وقوله : " وهذه حُجَجٌ سُمعتْ من العرب وممن يوثق به ، يزعم أنه سمعها من العرب ، من ذلك قول العرب في مَثَل من أمثالهم : (اللهم ضَبُعاً وذئباً) إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل ، وإذا سألتهم ما يعنون ، قالوا ( اللهم اجمعْ أو اجعلْ فيها ضَبُعاً وذئباً ) وكلُّهم يفسر ما ينوِى "(٣) .

واضح أن سيبويه يتحدث عن فكرة الدعاء لإنسان أو الدعاء عليه ، والصيغ المتبعة عند العرب في ذلك ، فإذا كان الدعاء له ، فإنه يحذف فيه الفعل الناصب ، ويظل المدعوُّ به منصوباً ، كما في قولهم: سقياً ورعياً، أما إلحاق (لك) بالدعاء فجائز بحسب معرفة الداعي بعلم المدعو له بأنه هو المعنيّ بذلك، وكذا الأمر، إذا كان الدعاء على إنسان، كقول العرب: (اللهم ضبعاً وذئباً) حيث يحذفون الفعل الذي يؤدى في هذا المثل معنيين متضادين، فهو إما دعاء على إنسان، أو دعاء له .

(١) نظرية النحو العربي د. نهاد الموسى صـ ٩٧ ( بتصرف )
(٢) الكتاب ١/ ٣١١ ، ٣١٢ .
(٣) المصدر نفسه ١/ ٢٥٥ .

والملاحظ في النص الثاني مدى حرص سيبويه على الفهم الصحيح عن العرب في استفساره عن مقاصدهم في أقوالهم وأمثالهم ، منبهاً إلى أهمية نية المتكلم ، وأثرها في تحديد المعنى بقوله : " وكلهم يفسر ما ينوى " ، الأمر الذي ينعكس على مبنى الكلام الأصلي بعد استرجاع المحذوف منه ، كما بيّن سيبويه في تفسيره لأصل صيغة الدعاء .

- قول سيبويه في ( باب ما ينتصب من الأسماء التي أُخذت من الأفعال انتصاب الفعل ، استفهمت أو لم تستفهم ) : " وذلك قولك : أقائماً وقد قعد الناس ، وأقاعداً وقد سار الركب ، وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تستفهم ، تقول : قاعداً عَلِم اللهُ وقد سار الركبُ ، وقائماً قد علم الله وقد قعد الناس ، وذلك أن رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعود ، فأراد أن ينبهه ، فكأنه لفظ بقوله : أتقوم قائماً ، وأتقعد قاعداً ، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال ، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل "[1] .

- وقوله في ( باب ما ينتصب لأنه حال صار فيها المسئول والمسئول عنه ) : " وأما قولهم : مَن ذا خيرٌ منك ، فهو على قوله : من الذي هو خير منك ، لأنك لم ترد أن تشير أو تومئ إلى إنسان قد استبان لك فضله على المسئول فَيُعْلِمَكَه ، ولكنك أردت : من ذا الذي هو أفضل منك ، فإن أومأتَ إلى إنسان قد استبان لك فضله عليه ، فأردت أن يُعْلِمَكَه ، نصبت : خيراً منك "[2] .

فالملاحظ أن محور الحديث في هذين النصين يدور حول الاستفهام ، حيث أوضح سيبويه في الأول أن الاستفهام خرج عن حقيقته ومعناه إلى معنى التنبيه ، وأن الذي اقتضى حذف الفعل من جملة الاستفهام التنبيهي ، ليس علة نحوية ، بل هو حقيقة خارجية تتعلق بحال المخاطب المخالف لما يجب أن يكون عليه حاله من قيام أو قعود ، فحاله هذا جعل المتكلم و " كأنه لفظ بقوله : أتقوم قائماً ، وأتقعد قاعداً " أي أن الموقف حل محل هذا الكلام .أما النص الثاني فإن مدار الاستفهام فيه على قصد المتكلم وغرضه منه، وبالتالي يختلف الحكم الإعرابي للجملة بناء على ذلك ، فإن قصد المتكلم بسؤاله معنى التعظيم للمسئول، كان قوله: من ذا خير منك؟ على معنى: من الذي هو خير منك؟ برفع كلمة (خير) لأن المتكلم غير محتاج إلى أن يُعرّف بهذا الفاضل، لمعرفته به، فهو الذي يخاطبه، أما إذا قصد المتكلم معنى السؤال الحقيقي الموجه إلى إنسان، عَرَف أن غيره أفضل منه، فسأله عنه، وجب —حينئذ- نصب كلمة (خير).

- قول سيبويه في ( باب الحروف التي ينبه بها المدعو ) : " وأما المستغاث به فـ (يا) لازمة له ؛ لأنه يجتهد ، فكذلك المتعجَّبُ منه ، وذلك : يا لَلناسِ ، ويا لَلْماء ، وإنما اجتهد ، لأن المستغاث عندهم متراخٍ أو غافل ، والتعجب كذلك ، والندبة يلزمها ( يا ) و ( وا ) لأنهم يَحْتلطون[3]، ويَدْعون ما قد فات ، ويَعُد عنهم"[4].

---

(١) الكتاب ١/٣٤٠ ، ٣٤١ .

(٢) المصدر نفسه ٢/٦١ .

(٣) الاحتلاط : الضجر والغضب . انظر : لسان العرب ٢/٩٦٣ ( حلط ) .

(٤) الكتاب ٢/٢٣١ .

وهنا جمع سيبويه بين ثلاثة معاني من الكلام، وهي: الاستغاثة، والتعجب، والندبة، وجميعها يستلزم إلحاق اللام بالمستغاث به، أو المتعجب منه، أو المندوب له، والسبب في ذلك نفسي راجع إلى أن "المستغاث عندهم متراخ أو غافل، والتعجب كذلك" .

أما الندبة فيلزم معها إلحاق ( يا ) و ( وا ) لما فيها من معنى النداء لشئ قد فات ، وبَعُد عنهم ، ولعله من الواضح اعتماد سيبويه في تحليله لهذه المعاني على قصد المتكلم ، وحالة المخاطب من تراخ أو غفلة أو بُعْد.

– قول سيبويه : " ألا ترى أنك لو قلت : طعاماً لك ، وشراباً لك ، ومالاً لك ، تريد معنى : سقياً ، أو معنى المرفوع الذي فيه معنى الدعاء لم يجز لأنه لم يُستَعمل هذا الكلامُ ، كما استُعمل ما قبله ، فهذا يدلك ويبصرك أنه ينبغي لك أن تجرى هذه الحروف ، كما أجرت العرب ، وأن تعنى ما عنوا بها "[1] .

– وقوله : " واعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم ، ولا كل صفة يحسن أن يعظم بها لو قلت : مررت بعبد الله أخيك صاحبَ الثياب أو البَزَّازَ ، لم يكن هذا مما يعظم به الرجل عند الناس ، ولا يفخم به فاستحسنْ من هذا ما استحسن العرب ، وأجزه كما أجازته ، وليس كل شيء من الكلام يكون تعظيماً لله عز وجل يكون تعظيماً لغيره من المخلوقين ، لو قلت : الحمد لزيد ، تريد العظمة لم يجز وكان عظيماً "[2] .

ذكر سيبويه في هذين النصين أنماطاً من التراكيب ، حكم بمنعها ، لأنها وضعت قياساً ، وليس وفق استعمال العرب ، من نحو إرادة معنى الدعاء في قولك : طعاماً لك ، وشراباً لك ، ومالاً لك ، قياساً على قولهم في الدعاء ( سقياً لك ) فهذه التراكيب مرفوضة ، وغير مقبولة ، لمخالفتها ما استعمله العرب في باب الدعاء ، وكذا الأمر بالنسبة لاستعمال بعض الأوصاف في التعظيم ، فليست كل الصفات مناسبة للتعظيم ، نحو قولك : ( مررت بعبد الله أخيك صاحب الثياب أو البَزَّازَ ) لأن العرب لم تستحسن التعظيم بمثل هذا ، كما لا يجوز أن يعظم أحد من المخلوقين بما يعظم به الله عز وجل ، فلو قلت : الحمد لزيد –وأنت تريد تعظيمه بذلك– لم يجز، وكان أمراً عظيماً غير مغتفر.

فما يقرره سيبويه – هنا – من رفض لهذه التراكيب ، ليس بسبب مخالفتها لقواعده النحوية ، بل لأنها تخالف سنن العرب في كلامها ، ولاسيما الأمور العقدية، حيث لا يعظم بالحمد إلا الله – تعالى – " وهكذا سجل سيبويه تخصيص تراكيب معلومة بتوجيه ديني خالص ، ولقد نفذ إلى ذلك من خلال المراوحة الغنية بين النظر في الأنماط اللغوية والمواقف الدينية ، والحكم على التركيب بناء على ذلك "[3] .

ولعل هذا يؤكد مدى وعى سيبويه، وتصوره لكلام العرب، فعبارتهم وأمثالهم –بلا شك– تكشف عن ثقافتهم، وهويتهم، ونمط تفكيرهم، وعقيدتهم، وطرق عيشهم .

---

(١) الكتاب ١/٣٣٠ ، ٣٣١ .

(٢) المصدر نفسه ٢/٦٩ .

(٣) نظرية النحو العربى صـ ٩٦ .

– قول سيبويه في ( باب ما ينتصب على التعظيم والمدح ) : " وإن شئت جعلتَه صفة ، فجرى على الأول ، وإن شئت قطعتَه فابتدأتَه ، وذلك قولك : الحمدُ لله الحميدَ هو ، والحمدُ لله أهلَ الحمد ، والمُلْكُ لله أهلَ المُلْكِ ، ولو ابتدأتَه فرفعتَه ، كان حسناً "[1] .

– وقوله في ( باب ما يجرى من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه ) : " تقول : أتاني زيد الفاسقَ الخبيثَ ، لم يرد أن يكرره ، ولا يعرِّفَك شيئاً تُنكره ، ولكنه شتمه بذلك "[2] .

يشير سيبويه — هنا — إشارة قوية إلى أن الحكم الإعرابي لكلمة ما ، قد يتغير بسبب وظيفة الكلام ، فقولك : الحمد لله الحميد هو ، يجوز في ( الحميد ) ثلاثة أوجه : إما أن تجعله صفة ، فتجره تبعاً لجر الموصوف ( لله ) وإما أن تنصبه بإضمار فعل تقديره : أذكر ، وإما أن تستأنفه فترفعه بإضمار مبتدأ .

وكذا الأمر بالنسبة لقولك : أتاني زيد الفاسقَ الخبيثَ ، وهو قول يحتمل معنى الذم والشتم والتقبيح لزيد ، إلا أن " الذي يصيره مدحاً وثناء ، أو شتماً وتقبيحاً قصد المتكلم به إلى ذلك ، وربما قصد الإنسان بقوله : فلان فاضل شجاع إلى الهزء به ، ويتبين ذلك في لفظه من محاوره ، وهذا معروف في عادات كلام الناس "[3] .

كما يلجأ سيبويه إلى اعتبار غرض المتكلم في التفريق بين الدلالة النحوية للكلمة ، عند حديثه عن ( الحال المؤسسة والحال المؤكدة ) في نحو : هذا عبدُ الله منطلقاً ، وهو زيد معروفاً، ففي الجملة الأولى يكون" المعنى أنك تريد أن تنبهه له منطلقاً، لا تريد أن تعرّفه عبد الله ؛ لأنك ظننت أنه يجهله ، فكأنك قلت: انظر إليه منطلقاً، فـ (منطلق) حال، قد صار فيها عبد الله"[4] .فليس قصد المتكلم هو تعريف المخاطب بعبد الله ، لظنه أن المخاطب يجهله ، ولكن المتكلم أراد أن ينبه المخاطب لـ ( عبد الله ) في حال انطلاقه ، إذ لو لم يكن هذا مراد المتكلم ، لما جاز أن يكون ( منطلقاً ) حالاً منصوباً[5] .أما الجملة الثانية ( هو زيد معروفاً ) فيكون المعنى : " أنك ذكرت للمخاطب إنساناً كان يجهله ، أو ظننت أنه يجهله ، فكأنك قلت : أثبتْه ، أو الزَمْهُ معروفاً ، فصار المعروف حالاً ، كما كان المنطلق حالاً ، حين قلت : هذا زيد منطلقاً ، والمعنى أنك أردت أن توضح أن المذكور زيد ، حين قلت : معروفاً ، ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف ، لأنه يُعرّف ويُؤكّد ، فلو ذكر هنا الانطلاق ، كان غير جائز ، لأن الانطلاق لا يوضح أنه زيد ، ولا يؤكده ، ومعنى قوله معروفاً : لاشك ، وليس ذا في منطلق "[6] .

---

(١) الكتاب ٦٢/٢ .

(٢) المصدر نفسه ٧٠/٢ .

(٣) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ٣٩٥/٢ .

(٤) الكتاب ٧٨/٢ .

(٥) المصدر نفسه ٧٨/٢ ، ٧٩ .

(٦) انظر : شرح كتاب سيبويه ٤٠٦/٢ ، والأصول في النحو ٢١٨/١ ، ونتائج الفكر في النحو صـــ ١٧٨ ، وشـــرح المفصل ٥٨/٢ .

فنصب الحال (معروفاً) في هذه الجملة على جهة التوكيد ، وذلك أن المتكلم عندما قال : هو زيد ، فقد أخبر بشئ يمكن أن يكون صدقاً ، وأن يكون كذباً ، ولأن مراده تحقيق هذا الخبر وتوكيده ، أتى بكلمة : معروفاً ، لدلالتها على صدق ما ادعاه ، إذ تعني : لاشك فيه ، ومن أجل ذلك لم يجز سيبويه أن تقول : هو زيد منطلقاً ، لانعدام دلالة الانطلاق على صدق الخبر وتوكيده[1] ، أو كما قال سيبويه: "لأن الانطلاق لا يوضح أنه زيد، ولا يؤكده" .

إذاً ... سيبويه يميز بين التركيبين في إطار الوظيفة النحوية الواحدة( الحالية ) على أساس من غرض المتكلم ، وما في نفسه من معنى يريد تأديته ، فعلى الرغم من تماثل التركيبين في البنية الشكلية ، نجده عالماً بما يُحال منه ، وما يحسن تبعاً لارتباط الكلام بأغراض المتكلم ومقاصده ، وهذا ما جعل النحويين — في رأي سيبويه — " مما يتهاونون بالخُلف إذا عرفوا الإعراب"[2] أي: يتهاونون بمعرفة اختلاف معاني التراكيب باختلاف أغراض المتكلم، لانشغالهم بالصنعة النحوية وإحكامها، حتى إذا عرفوا الإعراب، لم يكلفوا أنفسهم عناء البحث في المعاني الكامنة وراء معرفة الإعراب .

وقد تجلى اعتماد سيبويه إرادة المتكلم وقصده في الكشف عن البنية العميقة التي تكمن تحت البنية الشكلية للتركيب اللغوي ، وهذا نلمسه في حديثه عن معنى قولك: هذا عبد الله فاعرفه ، وما يشابهه، حيث يقول: "وقد يكون(هذا) وصواحبُه بمنزلة ( هو ) يُعرَّف به ، تقول : هذا عبد الله فاعرفْه ؛ إلا أن ( هذا ) ليس علامة للمضمر ، ولكنك أردت أن تعرِّف شيئاً بحضرتك ، وقد تقول: هو عبد الله ، وأنا عبد الله ، فاخِراً أو مُوعِداً ، أي : اعرِفْني بما كنتَ تعرف ، وبما كان بلغك عني ، ثم يفسر الحال التي كان يعلمه عليها ، أو تبلغه فيقول : أنا عبد الله كريماً جواداً ، وهو عبد الله شجاعاً بطلاً ، وتقول : إني عبد الله ؛ مصغراً نفسه لربه ، ثم تفسِّر حال العبيد ، فتقول : آكلاً كما تأكل العبيد "[3] .

يبين سيبويه في هذا النص أن المتكلم قد يلفظ بجملة واحدة ، تحتمل أكثر من معنى بحسب ما يريده وينتويه ، وما يتواءم مع غايته التي يريد الإفصاح عنها من كلامه ، كالفخر ، والتوعد ، والتصغير ، وغيرها من الغايات[4] ، وهذا واضح من قوله : " أردت أن تعرِّف شيئاً بحضرتك ... إلخ وبما كان بلغك عني " ، فسيبويه إنما اعتمد في هذا التحليل على كلام المتكلم نفسه ، ثم ربط الكلام بمقامه من أجل " اكتناه البنية العميقة للجملة ، لتظهر جملة تامة ذات فائدة ، فضلاً عن إظهار محتواها الدلالي عن طريق تفسير الجملة تفسيراً دلالياً صحيحاً"[5].

---

(١) انظر : شرح كتاب سيبويه ٢/٤٠٧ ، ٤٠٨ .

(٢) الكتاب ٢/٨٠ .

(٣) المصدر نفسه ٢/٨٠ .

(٤) انظر : المقتضب ٤/٣١١ ، وشرح المفصل ٢/٦٥ ، وشرح الكافية ٢/٨٨ .

(٥) اللغة العربية : معناها ومبناها د. تمام حسان صـ ٣٥٣ .

ومما فسره سيبويه بحسب قصدية المتكلم ، مستعيناً في ذلك بالمقام ، وسياق الحال قوله : " وتقول : قد جرّبتُك فوجدتُك أنت أنت ، فـ ( أنت ) الأولى مبتدأ ، والثانية مبنية عليها ، كأنك قلت : فوجدتُك وجهُك طليقٌ ، والمعنى أنك أردت أن تقول : فوجدتُك أنت الذي أعرف . ومثل ذلك : أنت أنت ، وإن فعلت هذا فأنت أنت ، أي : فأنت الذي أعرف ، أو : أنت الجَواد والجَلْدُ ، كما تقول : الناسُ الناسُ ، أي : الناسُ بكل مكان ، وعلى كل حال كما تعرف "[1] .فإن الظاهر من قول المتكلم : أنت أنت ، يوحي بأنه توكيد لفظي ، إذ هو المعنى المتبادر بعيداً عن السياق ، أما معناه داخل السياق ، فهو ما أشار إليه سيبويه بقوله : " أنت الذي أعرف أو : أنت الجَواد والجلد ، وهذا بحق يؤكد على عمق التحليل النحوي عند سيبويه ، ومراعاته لكل عناصر المقام ، فقد كان — رحمه الله — ينظر إلى المقام ككل ، فأقرّ ضوابط ملاحظة ومدركة ، منها إحساس ابن اللغة وثقافته ، فضلاً عما يحكم هذه الضوابط من سياق الحال والجانب الاجتماعي .

– وتظهر أهمية المعرفة بغرض المتكلم ، والغاية التي يرتجى الوصول إليها من كلامه ، وعلاقة ذلك بالمخاطب في قول سيبويه : " ومن النعت أيضاً : مررت برجل لا قائم ولا قاعد ، جُرّ لأنه نعت ، كأنك قلت : مررت برجل قائم ، وكأنك تحدِّثُ مَن في قلبه أن ذاك الرجل قائم ، أو قاعد ، فقلت : لا قائم ، ولا قاعد ، لتُخْرِج ذلك من قلبه "[2] .

فالملاحظ أن سيبويه يستند إلى مراد المتكلم في تسويغ جملة النعت ( مررت برجل لا قائم ولا قاعد ) التي شبهها بالنعت بالكلمة المفردة : " كأنك قلت: مررت برجل قائم " ، وذلك أن المتكلم يهدف إلى التأثير في المخاطب ، وتغيير وجهة نظره ، فلجأ إلى وصف رجل بأنه لا قائم ولا قاعد ، لأن المخاطب يظن أنه إما قائم أو قاعد ، " لتخرج ذلك من قلبه " .

التقديم والتأخير ، وعلاقتهما بغرض المتكلم

لقد استقر في ذهن سيبويه — رحمه الله — أن التقديم والتأخير بين عناصر الجمل أمر راجع إلى قصد المتكلم ، ورغبته في العناية بالمقدم ، ولفت النظر إليه ، ويظهر هذا من قوله :

" وذلك قولك : ضرب عبد الله زيداً ، فـ ( عبد الله ) ارتفع ههنا ، كما ارتفع في (ذهب) وشَغَلْتَ (ضرب) به كما شغلتَ به ( ذهب ) وانتصب (زيد) لأنه مفعول ، تعدى إليه فعل الفاعل ، فإن قدمت المفعول ، وأخّرتَ الفاعل ، جرى اللفظ كما جرى في الأول ، وذلك قولك : ضرب زيداً عبد الله ؛ لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً ، و لم تُرد أن تشغل الفعل بأوّلَ منه ، وإن كان مؤخراً في اللفظ ، فمن ثم كان حدُّ اللفظ أن يكون فيه مقدماً ، وهو عربي جيد كثير ، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهمُّ لهم ، وهم

---

(١) الكتاب ٣٥٩/٢ .

(٢) الكتاب ٤٢٩/١ .

ببيانه أَعْنَى ، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم "[1] .أي : أن التقديم والتأخير هنا لا يؤثر في أصل معنى الجملة الذي يظل على حاله ، ما دامت العلاقة الإسنادية بين الفعل والفاعل نفسها ، فالقصد واحد وهو (ضرب عبد الله زيداً) وإن اختلفت طريقة البيان عنه[2] ، وهذا معنى قوله: " لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً " إلا أنه " لا يمكن أن يكون تحويل اللفظ عن محله مجانياً ، فتقديم المفعول به في سلسلة الكلام إنما هو تقديم له في الزمان ، إذ تلتقط أذن السامع المفعول به قبل الفاعل ، بمعنى أن الذهن سينصرف إليه قبل غيره ؛ لأن " بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى " على حد تعبير صاحب الكتاب هنا ، تغيب التسوية في البيان ، ويصبح الاهتمام منصرفاً إلى مكون في الجملة دون آخر ، فكأن المتكلم يريد صرف السامع إلى وجهة بعينها "[3] .

كما ردد سيبويه فكرة ارتباط ترتيب عناصر الجملة بغرض ( العناية والاهتمام ) عند حديثه عن تقديم المفعول على الفعل ، فقال : " وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد ، كما كان ذلك عربياً جيداً ، وذلك قولك : زيداً ضربتُ ، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء ، مثله في : ضرب زيد عمراً ، وضرب عمراً زيد "[4] .

وإذا كان التقديم لـــ ( بيان عناية المتكلم ) بالمقدم ، فهو كذلك لـــ ( تنبيه المخاطب ) " وهو بعد يتداخل مع قصد المتكلم ، فكلما أراد المتكلم أن ينبه المخاطب على شئ ما ، قدمه في حديثه على باقي عناصر الجملة ، فإذا انتبه المخاطب له ، وأقبل عليه ، أتم المتكلم الحديث عنه "[5] ، لهذا يعلل سيبويه اختيار الرفع في تقديم الاسم المشغول عنه في باب الاستفهام في نحو قولك : زيد كم مرة رأيته ؟ وعبد الله هل لقيته ؟ بقوله : " لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب ، ثم تستفهم بعد ذلك "[6] .

ومن ذلك قوله : " فإذا بنيت الفعل على الاسم ، قلت : زيد ضربته ، فلزمته الهاء ، وإنما تريد بقولك : مبنيّ عليه الفعل : أنه في موضع ( منطلق ) إذا قلت : عبد الله منطلق ، فهو في موضع هذا الذي بُني على الأول ، وارتفع به ، فإنما قلت : عبد الله ، فنبهته له ، ثم بنيت عليه الفعل ، ورفعته بالابتداء "[7] .

ولأجل تلك العناية بالمقدم ، وذلك التنبيه للمخاطب ، جعل سيبويه حسن الإلغاء في العوامل وقبحه متوقفاً على مراعاة تلك الغاية ، يقول سيبويه ، وهو يتحدث عن الإعمال والإلغاء في باب ( ظن ) وأخواتها ،

---

(١) المصدر نفسه ٣٤/١ .

(٢) ضوابط الفكر النحوى د. محمد عبد الفتاح الخطيب ٤٨٣/٢ .

(٣) قضية اللفظ والمعنى ونظرية الشعر عند العرب د. أحمد الودرنى صـــ ١٩٠ .

(٤) الكتاب ٨٠/١ ، ٨١ .

(٥) منزلة المعنى فى نظرية النحو العربى د. لطيفة النجار صـــ ١٦٦ .

(٦) الكتاب ١٢٧/١ .

(٧) المصدر نفسه ٨١/١ .

رابطاً " بين عمل العامل أو إهماله ، وما يدور في نفس المتكلم من هواجس وخواطر ، لأن إهمال العامل ليس مجرداً من الإرادة والقصد ، بل تثوى وراءه غاية نفسية معنوية "[1] ، يقول: " كلما أخرت الذي تلغيه ، كان أحسن ، وإذا أردت أن يكون مستقراً تكتفي به، فكلما قدمته، كان أحسن، لأنه إذا كان عاملاً في شيء، قدمته، كما تقدم: أظن، وأحسب، وإذا ألغيت أخرته، كما تؤخرهما، لأنهما ليسا يعملان شيئاً"[2].

إن سيبويه — في هذا — يؤكد مبدأ ( الأهم ) وهو ما يُقدّم في الكلام ، وتلك غاية بلاغية متصلة بغرض المتكلم في التعبير ، ومراعاة حال المخاطبين ، حتى غدا من أصول صنعة الكلام أنه " لا يكون ترتيب في شيْء حتى يكون هناك قصد إلى صورة وصفة "[3] .

وعلى الرغم من أن التقديم كثيراً ما يأتي لبيان العنايّة بالمقدم، والاهتمام به ، وأحياناً يأتي لتنبيه المخاطب، إلا أنه —أحياناً— يكون لغير علة، بل ربما كان سبباً في قبح الكلام، وسوء ألتركيب، وإن كان الكلام مستقيماً ، ليس فيه نقض من جانب النحو ، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله : " ويحتملون قبح الكلام ، حتى يضعوه في غير موضعه، لأنه مستقيم ليس فيه نقض ، فمن ذلك قوله :

صَددْتِ فأطولتِ الصُّدودَ وقلّما ... وِصَالٌ على طُول الصُّدودِ يَدومُ[4]

وإنما الكلام : وقلَّ ما يدوم وصال "[5] .

وتجدر الإشارة هنا أن الإمام عبد القاهر الجرجاني لم يستحسن علة (العناية والاهتمام) التي جعلها سيبويه سر التقديم في التراكيب، حيث يرى أنه ينبغي أن يعرف في كل شئ قدم في موضع من الكلام تفسير وجه العناية فيه، فلا يكتفي بذكر العناية والاهتمام، وإنما من أين كانت تلك العناية؟ وبم كان أهم؟ كما يظهر من قوله :

"واعلم أنّا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجرى مجرى الأصل، غير العناية والاهتمام، قال صاحب الكتاب، وهو يذكر الفاعل والمفعول: "كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم" ولم يذكرْ في ذلك مثالاً... وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: إنه قُدّم للعناية، ولأن ذكره أهم، من غير أن يُذْكَر، من أين كانت تلك العناية ؟ وبمَ كان أهمَّ ؟ ولتخيُّلهم ذلك، قد صغُر أمرُ (التقديم والتأخير) في نفوسهم، وهوَّنوا الخَطْب فيه، حتى إنك لترى أكثرهم يرى تتبعه، والنظر فيه ضرْباً من التكلف"[6] .

---

(١) أصول النحو العربي د. محمد خير الحلواني صـــ ١٨٦ .

(٢) الكتاب ٥٦/١ .

(٣) دلائل الإعجاز صـــ ٣٦٤ .

(٤) البيت من الطويل ، للمرار الفقعسي في المقتضب ٢٢٢/١ ، والخصائص ١٤٤/١ ، وشرح المفصل ١١٦/٧ ، وشرح الكافية ٣٤٤/٤ ، ومغني اللبيب ٣٣٧/١ .

(٥) الكتاب ٣١/١ .

(٦) دلائل الإعجاز صـــ ١٠٧ . ١٠٨ .

والحق أنني لا أرى وجهاً لما قاله الإمام عبد القاهر من أن سيبويه (لم يذكر في ذلك مثالاً) لأنه إن قصد أن سيبويه لم يذكر مثالاً للعناية والاهتمام، فهذا مردود بما ذكرته من أمثلة كثيرة، أرجع فيها سيبويه التقديم والتأخير إلى ما لدى المتكلم من العناية والاهتمام ، يضاف إلى ذلك أن سيبويه –رحمه الله– لم يقتصر في بيان سر التقديم على العناية والاهتمام، بل جعله يأتي –أحياناً– لتنبيه المخاطب، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ولا أدل على ذلك من اعتراف عبد القاهر نفسه، حيث نقل هذا عن سيبويه في معرض حديثه عن قول الشاعر:

هُمُ يُفْرِشُونَ اللِّبْدَ كُلَّ طِمِرَّةٍ وَأَجْرَدَ سَبَّاحٍ يَبُذُّ الْمُغَالِبَا[1]

يقول: "إنه بدأ بذكرهم لينبه السامع لهم، ويُعْلِمَ بَدِيًّا قصدَه إليهم بما في نفسه من الصفة، ليمنعه بذلك من الشك.. وهذا الذي قد ذكرتُ من أن تقديم ذكر المحدَّث عنه يفيد التنبيه له، قد ذكره صاحب الكتاب في المفعول إذا قُدّم فرُفِع بالابتداء، وبُنِي الفعل الناصبُ كان له عليه، وعُدِّي إلى ضميره فشُغِل به، كقولنا في (ضربتُ عبدَ الله): عبدُ الله ضربتُه، فقال[2]: وإنما قلتَ: عبدُ الله، فنبهته له، ثم بنيتَ عليه الفعلَ، ورفعتَه بالابتداء "[3] .

وبهذا يثبت أن سيبويه قد أدرك العلاقة بين قصد المتكلم، وتنسيق الألفاظ في التركيب اللغوي، وبذلك يكون قد "تنبه على أثر المتغيرات الخارجية، كالمتكلم وموقفه الخاص في اختيار أحد وجهين جائزين في مقياس النحو ، وواضح بذلك أنه يرسم لأبناء اللغة أن يساوقوا بين المتغيرات الخارجية ، والوجوه الجائزة المناسبة عند استعمال اللغة "[4] .

## تقدير المحذوف وعلاقته بغرض المتكلم

أرجع سيبويه الحذف الذي تتعرض له عناصر التركيب إلى الأغراض والمقاصد التي تقع في خلد المتكلم، ومن ثم فإن جواز الحذف وعدمه مرهون بإرادة المتكلم لبعض المعاني دون غيرها، من ذلك قوله: "وتقول: قُمْ يَدْعوك؛ لأنك لم ترد أن تجعل دعاء بعد قيامه، ويكون القيام سبباً له، ولكنك أردت: قم إنه يدعوك، وإن أردت ذلك المعنى جزمتَ "[5] .

فإن الظاهر من قول المتكلم: (قم يدعوك) يوحي بأنه تركيب طلبي، غير أن سيبويه مع ذلك يوضح أن المعنى الذي يريده المتكلم ينكشف باستعادة الكلمة المحذوفة، فيصير (قم إنه يدعوك) على معنى أن الدعوة سبب للطلب بالقيام وبهذا يختفي معنى الطلب، أما إذا أراد المتكلم المعنى الطلبي، فقد وجب عليه – حينئذ –

---

(١) البيت من بحر الطويل ، للمعذل بن عبد الله الليثى ، فى شرح ديوان الحماسة للتبريزى ١٠٢٩/٢ .

(٢) الكتاب ٨١/١ .

(٣) دلائل الإعجاز صـ ١٢٩ – ١٣١ .

(٤) نظرية النحو العربى د. نهاد الموسى صـ ٩٣ .

(٥) الكتاب ٩٨/٣ .

أن يجزم الفعل ( يدعوك ) .ويقول في ( باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ): " وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك قولك: حسب عبد الله زيداً بكراً ، وظن عمرو خالداً أباك .... وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول، يقينا كان أو شكاً"[1].فالذي منع من الاقتصار على مفعول واحد مع هذه الأفعال إرادة المتكلم في الإبانة عما استقر عنده من خبر المفعول الأول للمخاطب[2]، ومن ثم لا يجيز سيبويه الحذف إذا لم يتيقن المخاطب غرض المتكلم، أو لم يتمكن من فهم الكلام المحذوف، كإضمار فعل الغائب لالتباسه، وظن المخاطب غير المراد، يقول: "فلا يكون أن تضمر فعل الغائب، وكذلك لا يجوز: زيداً، وأنت تريد أن أبلغه أنا عنك أن يضرب زيداً ؟ لأنك إذا أضمرت فعل الغائب، ظن السامع الشاهد إذا قلت: زيداً، أنك تأمره هو بزيد، فكرهوا الالتباس هنا"[3] .

وقد أوجز سيبويه ما كان أطْنبه في عرض الأبواب التي يضمر فيها الفعل في ثلاثة أقسام: "فعل مظهر لا يحسن إضماره، وفعل مضمر مستعمل إظهاره، وفعل مضمر متروك إظهاره "[4] .

● فأما الفعل الذي لا يحسن إضماره : فحين يفتقر المخاطب لمعرفة ما أراده المتكلم ، بأن تكون الظروف والملابسات التي تحيط بالحدث الكلامي غير دالة على مراد المتكلم إن أضمر الفعل ، مما يؤدى إلى إيقاعه في لبس ، تنتفي معه الإفادة المتوخاة ، وقد مثل سيبويه لهذا القسم بالرجل الذي يجهل الخبر ، و لم يقع في خاطره، فقال: "أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذِكْر ضَرْبٍ ، و لم يخطر بباله ، فتقول: زيداً ، فلابد له من أن تقول له : اضربْ زيداً "[5] .

● وأما الفعل الذي يُضمر، وإظهاره مستعمل: فحين يكون المخاطب عالماً بالفعل، وبالسياق الذي أحاط بالمتكلم أثناء تأديته الكلام، وقد مثل سيبويه لهذا القسم " بنحو قولك : زيداً لرجل في ذكر ضرب ، تريد : اضرب زيداً "[6] .

● وأما الفعل الذي يُضمر ، وإظهاره متروك : فهو الذي تكلمت العرب بإضماره ، لأداء دلالات معينة استغناء عنه بدلالة اللفظ المذكور ، وقد مثل سيبويه لهذا القسم بنحو أن يذكر المخاطب للمتكلم خيراً وقع لرجل ، فيقول : هنيئاً مريئاً ، " كأنك قلت :ثبت ذلك له هنيئاً مريئاً ، أو : هنأه ذلك هنيئاً ، فاختُزِل الفعل ، لأنه صار بدلاً من اللفظ بقولك : هَنَأَك "[7] .

---

(١) المصدر نفسه ١/٣٩ ، ٤٠ .
(٢) انظر : شرح كتاب سيبويه ١/٢٨٣ .
(٣) الكتاب ١/٢٥٤ ، ٢٥٥ .
(٤) المصدر نفسه ١/٢٩٦ .
(٥) المصدر نفسه ١/٢٩٦ .
(٦) المصدر نفسه ١/٢٩٧ .
(٧) المصدر نفسه ١/٣١٧ .

وهكذا يُؤسس سيبويه لقواعد الإضمار على قصد المتكلم، وعلم المخاطب بذلك القصد والغرض .

وتجدر الإشارة بأن الأسباب التي تقبع وراء الحذف هي : الاستخفاف ، والاختصار ، وسعة الكلام ، إذا كان المخاطب عالماً بالمعنى ، وكان المحذوف باقياً في نية المتكلم ، يقول سيبويه : " وإن شئت قلت : هو خير عملاً ، وأنت تنوى ( منك ) ... فإن أضفت فقلت : هذا أول رجل ، اجتمع فيه لزوم النكرة ، وأن يُلفَظ بواحد ، وهو يريد الجمع ؛ وذلك لأنه أراد أن يقول : أول الرجال، فحذف استخفافاً واختصاراً "[1] .

يجيز سيبويه في هذا النص أن يقول المتكلم: (هو خير عملا) إذا كان ينوى قول (منك) كما يسوغ له أن يقول: (هذا أول رجل) وهو يريد: أول الرجال، إذا كان مريداً التخفيف، والاختصار في الحديث، وهذا تعليل يكشف عن نزعة العربي القديم إلى التخفيف، والتقليل من عدد الألفاظ في الكلام .

بل إن " العرب قد تستعمل جملة من الكلام ، أو كلمة ، ثم تحدث فيها تغييراً لغرض ما ، فتكسب بهذا التغيير حكماً معيناً ، ثم تعود مرة أخرى إلى الأصل الذي غيّرته ، فتستعمله مع بقاء ذلك الحكم الذي حدث بسبب ذلك التغيير "[2]، ومن ذلك قول سيبويه: "وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به: اجتمعتْ أهلُ اليمامة ، لأنه يقول في كلامه : اجتمعتِ اليمامة ، يعني : أهل اليمامة ، فأنّث الفعل في اللفظ ، إذ جعله في اللفظ لليمامة ، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام "[3] .

فأصل كلام العرب : اجتمع أهل اليمامة ، بالتذكير ، ثم إنهم يتسعون فيحذفون المضاف ( أهل ) فيغيرون لأجل ذلك الفعل من التذكير إلى التأنيث ، فيصير : اجتمعت اليمامة ثم يرجعون مرة أخرى إلى الأصل ، فيقولون : اجتمعتْ أهلُ اليمامة ، مع إبقاء التأنيث ، وهذا معنى قول سيبويه : " فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام " .

وقد يقتضى الحذفَ قواعدُ التفكير الصحيح في منطق الأشياء ، إذ يكون الإسناد في العبارة بين الألفاظ على سبيل الاتساع ، أو سعة الكلام ، مما يُعلم معه استحالة صحة الكلام عقلاً إلا بتقدير محذوف[4] ، وقد حشد سيبويه في (باب استعمال الفعل في اللفظ ، لا في المعنى لاتساعهم في الكلام ، والإيجاز والاختصار) ما يقتضى الفكر الصحيح فيها القول بالحذف ، كقوله : " ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جده : ( وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا )[5] ، إنما يريد : أهل القرية

---

(١) الكتاب ٢٠٣/١ .

(٢) إبقاء حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل ( بحث في أصول النحو ) د. بهاء الدين عبد الوهاب — مجلة الدراسات اللغوية — المجلد الثاني — العدد الثالث — سنة ١٤٢١هـ — صـ ١٢٣ .

(٣) الكتاب ٥٣/١ .

(٤) ضوابط الفكر النحوى ٤٨٨/٢ ، ٤٨٩ .

(٥) من الآية ٨٢ من سورة يوسف .

، فاختصر ، وعمل الفعل في ( القرية ) كما كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا ... ومثل ذلك من كلامهم : بنو فلان يطؤهم الطريقُ ، يريد : يطؤهم أهلُ الطريق "[1] .

– قول سيبويه في (باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر، لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به): "وأما قول الناس: كان البر قفيزين، وكان السمن منوين، فإنما استغنوا هاهنا عن ذكر الدرهم، لما في صدورهم من علمه، ولأن الدرهم هو الذي يُسعَّر عليه، فكأنهم إنما يسألون عن ثمن الدرهم في هذا الموضع، كما يقولون: البر بستين، وتركوا ذكر الكُرّ؛ استغناء بما في صدورهم من علمه، وبعلم المخاطب، لأن المخاطب قد علم ما يَعنى"[2].يعكس هذا النص ؛ كيف أن سيبويه يراعى الأعراف الاجتماعية ، التي تؤدى إلى الاختصار في الكلام ، حين تكون تلك الأعراف سبباً في استخدام بعض الأساليب التي لا يمكن فهمها إلا في ضوئها[3] ، فـ " قد يعمد المتكلم إلى حذف بعض العناصر الحالية التي يمكن للسامعين إدراكها بعقولهم "[4] استخفافاً واستغناء بعلم المخاطب بالمراد ، كما في قولهم : كان البر قفزين ، وكان السمن منوين ، فقد حذفوا منه كلمة ( بدرهم ) استغناء عنه بما في صدورهم من علمه ، ولكونه معلوماً بالنسبة للناس ، لأنهم معتادون على التسعير به ، أو كما يقول سيبويه : " لأن الدرهم هو الذي يسعر عليه " .

كما حذفوا كلمة ( الكر ) في قولهم : البر بستين ، لأن معناه معروف عند المتكلم والمخاطب ، وكأن التقدير : البر الكر منه بستين .واللافت للنظر – أيضاً – أن مضمون هذه التراكيب مضمون تجارى ، أو لنَقُلْ بأنه مستمد من كلام التجار ولغتهم ، مما يعنى أن سيبويه – رحمه الله – لم ينوع فقط في دراسة أساليب الكلام ، بل نوّع كذلك في الموضوعات ، ومستويات الاستعمال اللغوي ، حتى أتى على أغلب التراكيب المتداولة في كلام العرب .فهذه الأمثلة – وغيرها مما ذكره سيبويه – " لا تُفهم معانيها من ظواهر ألفاظها ؛ لأن تلك المعاني تبدو على مستوى ظاهر اللفظ مستحيلة عقلاً ومنطقاً ، فلا مندوحة – إذن – من العودة إلى أصل الكلام ، لاكتشاف المحذوف لفظاً ، ليُتاح الوقوف على المقدّر معنى "[5] .وقد أشار سيبويه إلى أن هذا الحذف الذي جرى في الآية الكريمة ، وقول العرب ، قد أحدث تعديلاً في علاقة الإسناد ، إذ تحوّلت كلمة ( القرية ) مفعولاً به ، بعد أن كانت مضافاً إليه ، كما تحوّل لفظ ( الطريق ) في قولهم : بنو فلان يطؤهم الطريق ، فاعلاً بعد أن كان مضافاً إليه[6] .وهذا ينبئ أن سيبويه كان مطمئناً بما نطق به العربي ، وإن بدا مخالفاً لما تعارف عليه النحويون من قواعد وأصول لأن العرب قد عرفوا مواضع الكلام وأغراضه ، فجاءت

---

(١) الكتاب ٢١٢/١ ، ٢١٣ .

(٢) المصدر نفسه ٣٩٣/١ .

(٣) انظر : القاعدة النحوية : تحليل ونقد صـ ١١٤ .

(٤) ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى د. طاهر سليمان حمودة صـ ١٣٣ .

(٥) قضية اللفظ والمعنى ونظرية الشعر عند العرب د. أحمد الودرنى صـ ١٩٣ .

(٦) انظر : ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى صـ ١٠٢ .

أساليبهم التعبيرية ، متوخية لتلك المعاني التي أرادوها بالسليقة والفطرة ، وبخاصة إذا علمنا أن المتكلم العربي لم يكن ليلجأ إلى الحذف والاختصار لو لم يكن متيقناً من قدرة المخاطب على فهم الكلام على الوجه الصحيح

## أمن اللبس وعلاقته بغرض المتكلم

لا شك أن العربية بألفاظها، وتراكيبها المختلفة تقصد الإيضاح، وتبعد عن اللبس والغموض، ولهذا كان أمن اللبس" الغاية القصوى للاستعمال اللغوي"[1]، وهو قانون عام تحتكم إليه كل لغة، تسعى إلى نقل أفكار قائليها، وتلبية مقاصد كلامهم، وهذا ما أكده الدكتور/ تمام حسان من خلال قوله :

" إن اللغة العربية — وكل لغة أخرى في الوجود —تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها، لأن اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم"[2].

وقد عبّر عنه ابن مالك أدق تعبير بقوله: وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ[3]، لهذا رفض سيبويه كل ما يؤدى إلى اللبس، لكونه مما يُخل بقصد المتكلم، ويُحدث اضطراباً أو تشويشاً في ذهن المخاطب، يؤدى به إلى عدم فهم الكلام.

يقول سيبويه: "فإن قلت: كان حليم أو: رجل، فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي يترل به المخاطب مترلتك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب لبس، وقد تقول: كان زيد الطويل منطلقاً، إذا خفت التباس الزيدَيْنِ... ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة، ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسان حليماً، أو: كان رجل منطلقاً، كنت تُلبس، لأنه لا يُستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللبس، ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس"[4] .

يتبدّى في هذا النص أن سيبويه لا يجيز أن تبدأ بنكرة، مثل: كان إنسان حليماً، أو: كان رجل منطلقا، لأنه "لا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور" لما فيه من اللبس وعدم الفهم ، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا رجل هكذا، وإذا كان المبتدأ المعروف مثل (زيد) ملتبساً على المخاطب، لوجود (زيدَيْن) مثلاً، لجأتَ إلى تحديده بالنعت، فتقول: كان زيد الطويل منطلقاً، إذا خفت التباس الزيدين " .

فسيبويه يؤسس للقاعدة انطلاقاً من أن لا تؤدى إلى اللبس والغموض، لأن مراعاته تسهم بشكل واضح في الإبانة عن المعاني وتجليتها، وهو ما يعني أن سيبويه يبني تصوره للقواعد بعد استقراء ما نطقت به العرب في ضوء أمن اللبس، ويظهر هذا من قوله في (باب من الاختصاص يجرى على ما جرى عليه النداء): "واعلم أنه لا يجوز لك أن تُبهِم في هذا الباب، فتقول: إني هذا أفعل كذا وكذا، ولكن تقول: إني زيداً أفعل، ولا يجوز أن تذكر إلا اسماً معروفاً؛ لأن الأسماء: إنما تذكرها توكيداً وتوضيحاً هنا للمضمر، وإذا أبهمتَ فقد

(١) اللغة العربية : معناها ومبناها صـ ٣٤ .
(٢) المرجع نفسه صـ ٢٣٣ .
(٣) الألفية في النحو والصرف صـ ٢٦ .
(٤) الكتاب ٤٨/١ .

جئت بما هو أشكل من المضمر، ولو جاز هذا لجازت النكرة، فقلت: إنّا قوماً، فليس هذا من مواضع النكرة والمبهم، ولكنْ هذا موضعُ بيانٍ، كما كانت الندبة موضع بيان، فقبح إذ ذكروا الأمر توكيداً لِما يعظّمون أمره أن يذكروا مبهماً "[1] .ففي هذا النص يمنع سيبويه الإتيان بالمبهم في باب الاختصاص، لأن غرض المتكلم توكيد المضمر وتوضيحه، والإبهام يتنافي مع هذا الغرض، ويعضد كلامه هذا بأنه يقبح عند العرب "إذ ذكروا الأمر توكيداً لما يعظمون أمره أن يذكروا مبهماً"، ولا شك في أن سيبويه يصدر في ذلك عن كراهية الوقوع في اللبس والغموض، توخياً لحصول الفائدة لدى كل من المتكلم والمخاطب، وتحقيقاً لمبدأ الفهم والإفهام.

(١) الكتاب ٢/٢٣٦ .

## المبحث الثاني

### أغراض المتكلم عند ابن جني

انطلق ابن جني في دراسته للغة من اعتبار "أنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"[1]، فاللغة —إذن— وسيلة أداء الأغراض التي هي المعاني المختزنة في صدور المتكلمين ، ومن ثم فـ " إن العرب كما تُعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها ، وتلاحظ أحكامها .... فإن المعاني أقوى عندها، وأكرم عليها ، وأفخم قدراً في نفوسها ، فأول ذلك عنايتها بألفاظها ، فإنها لما كانت عُنوان معانيها، وطريقاً إلى إظهار أغراضها، ومراميها أصلحوها ورتّبوها، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها؛ ليكون ذلك أوقع لها في السمع، وأذهبَ بها في الدلالة على القصد"[2].فهذا نص جيد يرينا أن ابن جني وغيره من النحويين القدامى ، كانوا يدركون أن الألفاظ هي الطريق إلى إظهار أغراض العرب من الكلام ، والدليل على المعاني التي تريد الإحاطة بها، "فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسّنوها، وحَمَوا حواشيها وهذّبوها، وصَقَلوا غُرُوبها وأرهفوها، فلا تَرَيَنّ أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ، بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني، وتنويه بها وتشريف"[3].ولم يكن النحويون — خاصة الأوائل منهم — لتفوتهم هذه الحقيقة ، ومن ثم كان تصورهم لهذا النحو العربي، ليس مجرد قواعد تمكن من يراعيها من "انتحاء سَمْت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره ... ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم"[4].بل بوصفه تحليلاً للعلاقات بين الكلمات ، وروابطها ومعرفة مواقعها ، وغير ذلك مما يساعد على تحديد المعنى المقصود من الكلام[5] ، وقد أشار ابن جني إلى شئ من هذا ، حينما أفصح عن غرضه من تأليف كتابه (الخصائص) فقال: "ليس غرضنا فيه الرفع، والنصب، والجر، والجزم، لأن هذا أمر، قد فُرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منه ، وإنما هذا الكتاب مبنيٌّ على إثارة معادن المعاني، وتقرير حال الأوضاع والمبادي، وكيف سَرَتْ أحكامُها في الأحناء والحواشي"[6].وهذا وعى تام من ابن جني بقيمة المعنى، وضرورة تتبعه في التراكيب اللغوية، وليس أدل على ذلك من تلك الأبواب التي عقدها لبيان العلاقة بين الإعراب والمعنى، وقد جرّد من هذه العلاقة قضيتين تعدان من أهم قضايا الفكر النحوي ، هما[7] :

---

(١) الخصائص ٣٤/١ .

(٢) المصدر نفسه ٢١٦/١ ، ٢١٧ .

(٣) المصدر نفسه ٢١٨/١ .

(٤) المصدر نفسه ٣٥/١ .

(٥) انظر: اللفظ والمعنى فى البيان العربى د. محمد عابد الجابرى –مجلة فصول–العدد الأول– المجلد السادس– سنة ١٩٨٥م، صـ ٢٢، ٢٣، وانظر: ضوابط الفكر النحوى ٣٧٧/٢ .

(٦) الخصائص ٣٣/١ .

(٧) انظر : ضوابط الفكر النحوى ٤١٨/٢

● تجاذب المعنى والإعراب :

يقول ابن جني تحت عنوان: (باب في تجاذب المعاني والإعراب): "هذا موضع كان أبو علي –رحمه الله – يعتاده ويُلِّم كثيراً به ، ويبعث على المراجعة له، وإلطاف النظر فيه، وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلاماً ما، أمسكت بعُرْوة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب، فمن ذلك قول الله تعالى: ( إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ (٨) يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ)[١]، فمعنى هذا : إنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر ، فإن حملته في الإعراب على هذا ، كان خطأ ؛ لفصلك بين الظرف الذي هو (يوم تبلى) وبين ما هو معلق به من المصدر الذي هو الرجع، والظرف من صلته، والفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي أمر لا يجوز ، فإذا كان المعنى مقتضياً له، والإعراب مانعاً منه، احتلت له بأن تضمر ناصباً يتناول الظرف، ويكون المصدر الملفوظ به دالاً على ذلك الفعل، حتى كأنه قال فيما بعد: يرجعه يوم تبلى السرائر، ودل (رجعه) على (يرجعه) دلالة المصدر على فعله"[٢].

والذي يمكن أن يفهم من كلام ابن جني في هذا الباب: أنه ربما يرد كلام يوهم معناه أن الإعراب كذا، ولكن الصناعة النحوية تأبى هذا الإعراب؛ لكونه غير موافق لقواعدها، ومن ثم يجب على المُعْرِب أن يلتمس طريقاً، يصح به الإعراب مع عدم تضييع المعنى المراد[٣]، وتأملْ قول ابن جني "متى اعتورا كلاماً ما ، أمسكت بعروة المعنى" لأنه مقصود الكلام، ومراد المتكلم، ولكن لا يكون ذلك على حساب الصناعة التي هي قوانين بها يتحدد المعنى، ويتخصص، وبدونها يفسد، ومن ثم يقرر: "وارتحت لتصحيح الإعراب".

● الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى :

وهذه قضية من الأهمية بمكان ، إذ تتصل بالتي قبلها اتصالاً وثيقاً ، وقد عالجها ابن جني في بابين من كتابه ( الخصائص ) :

أحدهما : عنون له بقوله : ( باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ) قال فيه : " هذا الموضع كثيراً ما يستهوى مَن يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة ، وذلك كقولهم في تفسير قولنا ( أهلك والليلَ ) معناه : الحقْ أهلَكَ قبل الليل ، فربما دعا ذاك مَنْ لا دُرْبة له إلى أن يقول ( أهلَكَ والليلِ ) فيجره ، وإنما تقديره : الحق أهلك وسابق الليل ، وكذلك قولنا ( زيد قام ) ربما ظن بعضهم أن زيداً هنا فاعل في الصنعة ، كما أنه فاعل في المعنى ، وكذلك تفسير معنى قولنا ( سرني قيامُ هذا وقعودُ ذاك ) بأنه : سرني أنْ قام هذا وأنْ قعد ذاك ، ربما اعتُقِد في هذا وذاك أنهما في موضع رفع ، لأنهما فاعلان في المعنى ، ولا تستصغر هذا الموضع ، فإن العرب – أيضاً – قد مرَّتْ به ، وشمَّتْ روائحه ، وراعته "[٤] .

---

(١) آيتا ٨ ، ٩ من سورة الطارق .

(٢) الخصائص ٣/٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(٣) ضوابط الفكر النحوى ٢/٤٢٠ .

(٤) الخصائص ١/٢٨٠ ، ٢٨١ .

فابن جني يميز بين الصنعة وما تفرضه من أحكام يجب التقيد بها ، وبين المعنى وما ينتج عنه من دلالة وتفسير ، لا يتفق مع ما تتطلبه حدود هذه الصنعة ، فيختلفان بموجب ذلك ، ولتوضيح هذا طرح جملة من الأمثلة ، بيّن فيها اختلاف تفسير المعنى عن تقدير الإعراب ، وهذا الأمر مما قد مرّت به العرب ، وشمّت روائحه وراعته ، وللفصل بينهما يقول :

" ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ؛ فإذا مرّ بك شئ من هذا عن أصحابنا ، فاحفظ نفسك منه ، ولا تسترسل إليه ؛ فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو مالا غاية وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى ، تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصحّحت طريق تقدير الإعراب ، حتى لا يشِذّ شئ منها عليك ، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تُؤثِر إصلاحه "[1] .

وبهذا يقرر ابن جني أن يكون تقدير الإعراب مساوقاً لتفسير المعنى ، فإذا اختلفا ، كان الأجدر رعاية المعنى ، والإبقاء عليه ، مع تصحيح التقدير الذي تقره الصنعة ، لأن الحفاظ على المعنى أولى وآكد عندهم من الحفاظ على اللفظ ، والترخص في اللفظ بالتأويل والتقدير أسهل من نقض المعنى وإفساده .

غير أنه يُحذّر من مغبة الانسياق وراء المعاني والدلالات ، حتى يؤدى ذلك إلى التعقيد والإغراب أكثر مما تتطلبه الصنعة ، " فتفسد ما تؤثر إصلاحه " ( إصلاح اللفظ بمراعاة المعنى ) وتقع فيما لا يراد الوقوع فيه من ضروب التأويل والتكلف .

والباب الثاني : عنون له بقوله : ( باب في التفسير على المعنى دون اللفظ ) وهو يعنى باللفظ هنا : صنعة الإعراب ، حيث إنما تبحث عن أحكام الكلمات الملفوظة ، ويبدو ابن جني — في هذا الباب — ثائراً ، فقد رمى كثيراً من الناس بالسطحية ، لتعلقهم بالظواهر دون بحثهم عن سر معانيها فقال : " اعلم أن هذا موضع قد أتعب كثيراً من الناس واستهواهم ، ودعاهم من سوء الرأي وفساد الاعتقاد إلى ما ذلّوا به ، وتتابعوا فيه ؛ حتى إن أكثر ما ترى من هذه الآراء المختلفة ، والأقوال المستشنعة ، إنما دعا إليها القائلين بها تعلقهم بظواهر هذه الأماكن ، دون أن يبحثوا عن سر معانيها ، ومعاقد أغراضها "[2] ثم نقل فيه كثيراً مما ذكره في الباب السابق .

وعلى الرغم من تأكيد ابن جني على وجوب التفرقة بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، ومساوقة أحدهما للآخر، حتى لا يدخل في الصناعة ما ليس فيها ، فقد ذهب الدكتور / حامد أحمد نيل في كتابه : ( من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة النحوية ) إلى أنه قد يقع تناقض بين الإعراب والمعنى ، غير أن سلطان الصناعة قد سيطر على النحاة ، فجعلهم يتأولون ويقدرون حتى أضاعوا المعنى وأفسدوه من أجل صناعتهم النحوية ، يقول في مقدمة هذا الكتاب : " وقد لمستُ أثناء قراءتي في كتب النحو شيئاً من التعارض بين المعنى والصناعة النحوية ، فقد تفرض الصناعة أمراً يرفضه المعنى ، وقد يفرض المعنى شيئاً ترفضه الصناعة ، فيلجأ

(١) المصدر نفسه ١/٢٨٤ ، ٢٨٥ .

(٢) الخصائص ٣/٢٦٣ .

النحاة إلى التأويل والتقدير ، وقد تكون تأويلاتهم وتقديراتهم بعيدة كل البُعد عن روح العربية ، وربما لاحظ هذا ابن جني ، فعقد باباً سماه ( باب الفرق بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب ) لقد فرق — رحمه الله — بين تفسير المعنى والإعراب ، ووقف بجانب الصناعة النحوية ، كما وقف جمهور النحاة ، والواقع الذي لا شك فيه أنه لا فرق بينهما ، وإنما فعل ذلك خضوعاً لسلطان الصناعة ، ومحافظة على قواعد وضعها النحاة "[1] .

إن ما ذهب إليه هذا الباحث يدل على أنه لم يتأمل كلام ابن جني ، ولم يتوقف عنده كثيراً للأسباب الآتية:

أولاً : أن استدلاله بكلام ابن جني على هذا التعارض الذي لمسه ليس بدقيق ؛ لأن ابن جني لم يقصد أن التناقض والتعارض قد يقع بين المعنى والإعراب ، وإنما مراده — والله أعلم — " أن هناك فرقاً بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ، فالأول لابد فيه من ملاحظة أحكام الصناعة النحوية والثاني لا تضره مخالفة ذلك ، ومن هنا قد تأتي بعض التفسيرات موافقة للمعنى ،غير ناظرة إلى أحكام الصناعة ، فيعلق عليها بأن المراد بها بيان معنى ، لا بيان صناعة وإعراب "[2] .

ثانياً : أن تفسير المعنى لا تضره مخالفة أحكام الصناعة النحوية — كما قلنا — وهذه المخالفة لا تقتضى التعارض ، ومن ثم كان الأولى بهذا الباحث أن يستخدم تعبير ( المخالفة ) بدلاً من ( التعارض ) وهو التعبير الدقيق الذي استخدمه ابن جني ، حينما قال : " وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى ، تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه "[3] ، وأكده في موضع آخر بقوله : " وليس يمتنع أن يكون تفسير المعنى مخالفاً لتقدير الإعراب ؛ ألا ترى أن معنى قولهم : ( أهلك والليل ) : الحق بأهلك قبل الليل ، وإنما تقديره في الإعراب : الحق أهلك وسابق الليل "[4] .

ثالثاً : أن قوله عن ابن جني :" ووقف بجانب الصناعة النحوية ، كما وقف جمهور النحاة " مما يفهم منه أن ابن جني وقف مع الصناعة ضد المعنى ، ليس بصحيح ؛ لأن كلام ابن جني — رحمه الله — صريح في أنه يجب عند مخالفة الإعراب لحصول المعنى أن نلتمس طريقاً يؤدى إلى مساوقة أحدهما للآخر ، إذ يقول : " فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى ، فهو مالا غاية وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى ، تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصححت طريق تقدير الإعراب ، حتى لا يشذ شيء منها عليك "[5] ، فكلامه صريح في أنك يجب أن تمسك بزمام المعنى ، ثم تبحث له عن تقدير ، يصح معه ، فيسلم لك اللفظ والمعنى معاً .

---

(١) من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة النحوية صـ ٤ .

(٢) ضوابط الفكر النحوى ٤٢٣/٢ .

(٣) الخصائص ٢٨٥/١ .

(٤) المنصف شرح تصريف المازنى لابن جنى صـ ١٤٠ .

(٥) الخصائص ٢٨٤/١ ، ٢٨٥ .

إن هذا الفهم الذي قدّمه ابن جني في توجيه المعنى للإعراب من أولوية تقبل تفسير المعنى على حساب تقدير الإعراب ، وضرورة التمسك به وتصحيح غيره ، يستدعى أن الإعراب يحصل تبعاً لما يريد المتكلم أن يوصله إلى المخاطب من معانٍ ، ومن ثم فإن الإعراب متعلق بإرادة المتكلم وقصده، فهو الذي يركب الألفاظ على هيئة تتوافق مع الغرض الذي يؤمه من كلامه، ويسعى إلى إفهامه المخاطب ، ولهذا أرجع ابن جني فكرة العمل إلى المتكلم، لا لشئ غيره، إذ يقول: "فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه ، لا لشئ غيره ، وإنما قالوا : لفظى ومعنوى لّما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ "[1]. فلعل تأكيده على لفظ المتكلم بمؤكدين نفسه و لا لشئ غيره ثم تعليله نسبة العمل للفظ بظهور آثار فعل المتكلم ما يرجح ملاحظته هذا الجانب المتمثل في الأغراض والمقاصد .

**الحذف وعلاقته بغرض المتكلم**

إن حسن الكلام وقبحه منوط بحذف أو ذكر بعض عناصر الجملة ، وهذا تابع لغرض المتكلم وقصده إلى جانب توافر القرائن التي تعيّن المعنى المراد ، فحين تحدث ابن جني عن ( الحال ) ذكر أنه لا يجوز حذفه ، لئلا يؤدى ذلك إلى نقض الغرض الذي يريد المتكلم إيصاله إلى السامع ، يقول :

" وحذف الحال لا يحسن ، وذلك أن الغرض فيها إنما هو توكيد الخبر بها ، وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف ؛ لأنه ضد الغرض ونقيضه ... فأما ما أجزناه من حذف الحال في قول الله تعالى : (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ)[2] ، أي : فمن شهده صحيحاً بالغاً ؛ فطريقه أنه لما دلت الدلالة عليه من الإجماع والسنة ، جاز حذفه تخفيفاً ، وأما لو عريت ( الحال ) من هذه القرينة ، وتجرد الأمر دونها ، لما جاز حذف الحال على وجه "[3] .

كما لم يجز ابن جني حذف المفعول المطلق ( المصدر ) معللاً ذلك بأن " الغرض فيه ، إذا تجرد من الصفة أو التعريف أو عدد المرات ، فإنما هو لتوكيد الفعل ، وحذف المؤكد لا يجوز "[4] .

فلما كان غرض المتكلم من الإتيان بالحال هو توكيد الخبر بها ، وكان غرضه بالمصدر توكيد الفعل ، لم يجز له الحذف ، لأنه يتنافى مع غرضه الذي يسعى إلى إنجازه ، وقد بين ابن جني على هذا أن المتكلم إذا أراد أن يؤكد ما اعتزم حذفه ، لم يجز له ذلك ، والسبب كما يقول : " أن الحذف هنا إنما الغرض به التخفيف لطول الاسم ، فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض ، وذلك أن التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز ، فلما كان الأمر كذلك ، تدافع الحكمان ، فلم يجز أن يجتمعا "[5] .

---

(١) المصدر نفسه ١/١١١ .
(٢) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة .
(٣) الخصائص ٢/٣٨٠ ، ٣٨١ .
(٤) المصدر نفسه ٢/٣٨١ .
(٥) المصدر نفسه ١/٢٨٨ .

وليبين ذلك يطرح المثال الآتي من خلال قوله : " وكذلك قولهم لمن سدد سهماً، ثم أرسله نحو الغرض، فسمعت صوتاً فقلت: القرطاس والله، أي: أصاب القرطاس، لا يجوز توكيد الفعل الذي نصب (القرطاس) لو قلت: إصابة القرطاس، فجعلت (إصابة) مصدراً للفعل الناصب للقرطاس لم يجز؛ من قبل أن الفعل هنا قد حذفته العرب ، وجعلت الحال المشاهدة دالة عليه، ونائبة عنه ، فلو أكدته لنقضت الغرض ، لأن في توكيده تثبيتاً للفظه المختزل ، ورجوعاً عن المعتزم من حذفه واطراحه والاكتفاء بغيره منه "[1] .

فانظر كيف ربط ابن جني القواعد النحوية بأغراض المتكلم ومقاصده ، وكيف يتعارض الحكمان بسبب ذلك ، مما دعاه إلى أن يقرر أن " كل ما حذف تخفيفاً فلا يجوز توكيده ، لتدافع حاليه به ؛ من حيث التوكيد للإسهاب والإطناب ، والحذف للاختصار والإيجاز ، فاعرف ذلك مذهباً للعرب "[2] .

ومن مذاهب العرب الامتناع من نقض أغراضها ، وعدم إفساد المعاني التي تريد نقلها ، وهو ما أكده النحويون القدامى[3] ، وكذلك المحدثون منهم[4] ، يقول ابن جني عن حذف التمييز : " وقد حذف المميّز ، وذلك إذا عُلِم من الحال حكم ما ، كان يعلم منها به ، وذلك قولك : عندى عشرون ، واشتريت ثلاثين ، وملكت خمسة وأربعين ، فإن لم يعلم المراد ، لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة ، فإن لم يرد ذلك ، وأراد الإلغاز ، وحذف جانب البيان ، لم يوجب على نفسه ذكر التمييز ، وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم ، وعليه مدار الكلام"[5].

فمن المعلوم أن الغرض من ذكر التمييز هو رفع الإبهام وإزالته عن المفرد أو الجملة ، وما كانت هذه حاله فلا ينبغي حذفه ، لئلا يذهب بالغرض المعقود عليه الكلام ، وإنما يجوز حذفه إذا علم قصد المتكلم من وراء ذلك ، فإن كان مراده الإبانة والإفصاح ، وجب ذكر التمييز ، وإن كان مراده الإلغاز والتعمية على المخاطب ، لم يوجب على نفسه ذكره ، وبهذا يكون الحكم على الكلام من ناحية الصحة أو الفساد مشروطاً بغرض المتكلم وإرادته .

ولذلك وجه ابن جني كلامه في الحذف إلى " ما يحذف وهو مراد ، فأما حذفه إذا لم يرد فسائغ لا سؤال فيه ، وذلك كقولنا : انطلق زيد ؛ ألا ترى هذا كلاماً تاماً ، وإن لم تذكر معه شيئاً من الفضلات ، مصدراً ولا ظرفاً ، ولا حالاً ، ولا مفعولاً له ، ولا مفعولاً معه ، ولا غيره ، وذلك أنك لم ترد الزيادة في الفائدة بأكثر من الإخبار عنه بانطلاقه دون غيره "[6] .

---

(١) الخصائص ٢٨٨/١ .

(٢) المصدر نفسه ٢٩٠/١ .

(٣) انظر : المصدر نفسه ٢٣٤/٣ .

(٤) انظر : ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى صـ ١٢٤ ، وظاهرة التخفيف فى النحو العربى د. أحمد عفيفى صـ ٢٧٩ .

(٥) الخصائص ٣٨٠/٢ .

(٦) الخصائص ٣٨١/٢ .

وبهذا يظهر أن المتكلم لدى ابن جني هو الفاعل الأكبر في عملية بناء الكلام ، وأن الغرض أو النية التي يضمرها في نفسه ، تنعكس بشكل واضح على ما ينطلق به من عبارات وتراكيب .

**التقديم ليس للعناية والاهتمام عند ابن جني**

تجدر الإشارة هنا إلى أن ابن جني رفض هذا المبدأ الذي شرعه سيبويه من أن التقديم للعناية والاهتمام ، وعلل هذا بقوله: " وذلك أن المفعول قد شاع عنهم، واطرد من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل، حتى دعا ذاك أبا علي إلى أن قال: إن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه، كما أن تقدم الفاعل قسم أيضاً قائم برأسه، وإن كان تقديم الفاعل أكثر، وقد جاء به الاستعمال مجيئاً واسعاً، نحو قول الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[1] وقول ذي الرمة :

أَسْتَحْدَثَ الرَّكْبُ مِنْ أَشْيَاعِهِمْ خَبَرا  أَمْ عَاوَدَ القَلْبَ مِنْ أَطْرَابِهِ طَرَبُ[2]

... والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن ، وفصيح الكلام متعالَم غير مستنكر ، فلما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل، كان الموضع له، حتى إنه إذا أُخِّر ، فموضعه التقديم "[3] .

وقد استشعر ابن جني أن كلامه غريب على القارئ ، وربما استنكره ، فقال : " ولا تستنكر هذا الذي صوّرته لك ، ولا يَحِفْ عليك ؛ فإنه مما تقبله هذه اللغة ، ولا تعافّه ، ولا تتبشَّعْه "[4] .

ثم أتى من كتاب سيبويه نفسه بأمثلة ، استشهد بها على صحة هذا القياس الذي جرى عليه في أن المفعول إذا تقدم ، صار الوضع له ، وكأنه لم يتقدم ، وإنما حل موضعه الطبيعي ، فقال : " ألا ترى أن سيبويه أجاز في جر ( الوجه ) من قولك : هذا الحسنُ الوجهِ ، أن يكون من موضعين : أحدهما : بإضافة ( الحسن ) إليه ، والآخر : تشبيه له بـــ ( الضارب الرجل ) هذا مع أنّا قد أحطنا علماً بأن الجر في ( الرجل ) من قولك : هذا الضارب الرجل ، إنما جاءه وأتاه من جهة تشبيههم إياه بـــ ( الحسن الوجه ) لكن لما اطرد الجر في نحو : هذا الضاربُ الرجلِ ، والشاتمُ الغلامِ ، صار كأنه أصل في بابه ، حتى دعا ذاك سيبويه إلى أن عاد ، فشبّه ( الحسن الوجه ) بـــ ( الضارب الرجل ) من الجهة التي إنما صحَّت للضارب الرجل، تشبيهاً بـــ (الحسن الوجه).... فكذلك أيضاً يصير تقديم المفعول لما استمرّ وكثُر، كأنه هو الأصل، وتأخير الفاعل كأنه أيضاً هو الأصل"[5].

ويدلل ابن جني على أن أمر المفعول قد قوى في أنفس العرب، حتى كاد يلحق عندهم برتبة الفاعل، وحتى قال سيبويه فيهما: "وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم" بأن العرب إذا أسندت الفعل للمفعول، غيّرت

---

(١) من الآية ٢٨ من سورة فاطر .

(٢) البيت من بحر البسيط ، في ديوان ذي الرمة صـــ ١٣ ، والمحتسب ٣٢٢/٢ .

(٣) الخصائص ٢٩٦/١ ، ٢٩٨ .

(٤) المصدر نفسه ٢٩٨/١ .

(٥) المصدر نفسه ٢٩٨/١ ، ٢٩٩ .

صورته، عن صورة الفعل مسنداً إلى الفاعل، وأصبح مبنياً للمجهول بعد أن كان مبنياً للمعلوم، فهذا التغيير في الفعل من أجل إسناده إلى المفعول "يدلك على تمكن المفعول عندهم، وتقدم حاله في أنفسهم، إذ أفردوه بأن صاغوا الفعل له صيغة مخالفة لصيغته، وهو للفاعل"[1] .

وحاصل الكلام أن ابن جني ، وشيخه أبا على الفارسى يريا أن المفعول لم يتقدم على الفاعل للعناية بشأنه أو للاهتمام بأمره ، ولا لغرض آخر من الأغراض التي يراها سيبويه ، بل إن المفعول بمنزلة الفاعل ، حيث شاع تقديمه على الفاعل كما شاع تأخيره عنه ، ومن ثم فإنه إذا تقدم عليه ، فهو لم يخرج عن وضعه ، بل هو في مكانه الطبيعى .

ولعل ابن جني وشيخه أبا على لما ذهبا إلى هذا الرأي إنما قصدا ذلك التقديم الذي لا يقتضى المقام حصوله ، بخلاف التقديم الذي نبه إليه سيبويه ، والقائم على ما في نفس المتكلم من معنى ، وما هو أهم لديه ، وهو به أعنَى .إن هذه القضية ( التقديم والتأخير ) التي أثارها سيبويه في كتابه لم تمدأ حتى اليوم ، ولم يقطع علماء النحو ، وأئمة البلاغة فيها برأي ، وما زال الخلاف حولها قائماً ينشب بين الحين والحين ، حتى ذهب أستاذنا الدكتور / إبراهيم أنيس إلى أن " ما قاله النحاة من جواز التقديم إذا أمن اللبس ، لا مبرر له من أساليب صحيحة ، ولا يعدو أن يكون رخصة مَنَّ بها علينا النحاة ، دون حاجة ملحة إليها ، غير أننا نقبلها في الشعر ، وذلك لأن للشعر أسلوبه الخاص ، أما ما نراه من أمثلة التقديم فموقوف سماعها على ما ورد عن العرب ، وفي غيرها لا يصح أن يغير أحدهما مكانه "[2] .ويتابع الدكتور / أنيس نقده اللاذع للنحويين ، فنراه في موضع آخر لا يجيز تقديم الحال ، ومن ثم ينعى على النحويين تصرفهم في تقديم الحال وتأخيرها ، ويعد هذا التقديم نوعاً من الفوضى التي لا تقبلها لغة منظمة ، إذ " لا يرى النحاة غضاضة من تقديم الحال أو تأخيرها في غير هذين الأسلوبين — أسلوب الإضافة ، مثل : أعجبنى وجه هند مسفرة ، وأسلوب الحصر ، نحو : (وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ )[3] — بل يفهم من كلامهم أن أي تركيب من تراكيب التقديم والتأخير في الحال جائز لا غبار عليه " .ويعقب على ذلك بقوله : " ولعمرى تلك هي الفوضى التي لا تقبلها لغة من اللغات ، فضلاً عن لغة منظمة دقيقة النظام ، كلغتنا العربية " .ثم يزعم أنه استقرأ جميع الحالات المفردة في القرآن الكريم ، فلم يرَ بينها مثلاً واحداً ، يؤيد ما يزعمه النحاة من تقديم الحال ، ويستشهد على صحة ما يراه بخمس عشرة آية من القرآن الكريم ، التُزِم فيها تأخير الحال عن صاحبها وعاملها معاً "[4] .

أقول : إن هذا النقد غير دقيق ، والمتأمل في الدرس النحوي يدرك أن ما قاله النحويون من جواز تقدم الحال على صاحبها وعاملها ، ليس ضرباً من الخروج على القرآن الكريم أو الشعر العربي القديم ، وإنما له

---

(١) الخصائص ٢/٢٢٠ .

(٢) من أسرار اللغة صـ ٢٣٠ .

(٣) من الآية ٤٨ من سورة الأنعام .

(٤) من أسرار اللغة صـ ٣١٧ ، ٣١٨ .

ما يدعمه من تقدم الحال في القرآن ، وفي شعر العرب ، فهذا المبرد يقول : " وقول الله — عز وجل — عندنا على تقديم الحال — والله أعلم — وذلك : ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾[1] ، وكذلك هذا البيت :

مُزْبِداً يَخْطِرُ مَا لَمْ تَرَنِى ... وَإِذَا يَخْلُو لَهُ لَحْمِى رَتَعْ[2]

ولست تحتاج مع ما عرَّفتك من حالها ، وإجرائها مُجْرَى المفعول ، وما لزم من ذلك من الاحتجاج إلى أن نوضح لك بأكثر منه ، وقال الشاعر :

ضَاحِكاً مَا قَبَّلْتُها حِيْن قَالُوا ... نَقَضُوا صَكَّهَا وَرُدَّتْ عَلَيَّا[3]

وتقول: ضارباً عمراً رأيت زيداً، وأنت تريد رؤية العين، وشاتماً أخاه أقبل عبد الله"[4].

فهل يرى الدكتور/ أنيس بعد هذا أن صياغة القواعد النحوية على مثال ما جاء في القرآن الكريم، والشعر العربي نوع من الفوضى ، تتنزه عنه اللغة العربية ؟ ربما كان السبب في تحامله على النحويين أن استقراءه لم يكن شاملاً ، أو لم يكن دقيقاً بما فيه الكفاية[5] .

واستناداً إلى كل ما تقدم يمكن القول : إن اللغة أباحت للمتكلم أنماطاً من التعبير ، تختلف باختلاف أغراضه ومقاصده ، وقد كان هذا الأمر شاخصاً في تفكير النحويين الذين لم يغب المتكلم عن أذهانهم في أثناء تحليلهم النصوص اللغوية التي صدرت عنه ، ليكشفوا عن دلالتها ، وأسرار انتقاء بعض الألفاظ دون غيرها ، وهذا النمط من التفكير يعد — بحق — ملمحاً واضحاً لمراعاة النحويين الجانب الاجتماعي ، أو ما يسمى بـ " الأفكار السياقية المتبادلة بين المتكلم والمتلقي المنتسبَيْنِ إلى بيئة اجتماعية واحدة "[6] .

---

(١) من الآية ٧ من سورة القمر .

(٢) البيت من بحر الرمل ، لسويد بن أبي كاهل اليشكرى فى المفضليات صـ ١٩٨ ، وهو مركب من بيتين :

مزبد يخطر ما لم يرنى ... فإذا أسمعتُهُ صوتى انقمَعْ

ويُحَيِّينى إذا لاقيتُهُ ... وإذا يخلو له لحمى رتعْ

(٣) البيت من بحر الخفيف ، ولم أقف له على قائل .

(٤) المقتضب ١٦٩/٤ ، ١٧٠ .

(٥) انظر : أثر النحاة فى البحث البلاغى د. عبد القادر حسين صـ ٢١١ .

(٦) القاعدة النحوية : تحليل ونقد صـ ١١٣ .

## الفصل الثاني

## أثر المخاطب في بناء التراكيب النحوية

- المبحث الأول: منزلة المخاطب في عملية الاتصال اللغوي .
- المبحث الثاني: دور علم المخاطب في تشكيل بنية التراكيب النحوية .

### المبحث الأول

### منزلة المخاطب في عملية الاتصال اللغوي

سبقت الإشارة إلى أن الكلام عند سيبويه أشبه ما يكون بعملية ديناميكية ، تتضمن تفاعلاً بين متكلم وسامع ، تتأثر بالسياق الذي يقع فيه ، ولاشك أن نجاح هذه العملية متعلق بالدور الذي يؤديه السامع " من قِبل أن تحليلاته تتسم بتفسيرات نفسية متممة للموقف الخارجي للكلام القابع في عقل المتكلم ، الذي يُفترض أنه سوف يختار الكلمات المناسبة لنقل ما في عقله إلى المخاطب ، وبخاصة ما يتصل باختيار علامات الإعراب ، أو تفسيرات قد يتوقعها من المخاطب "[1] .

لذا أولى النحويون القدامى اهتماماً كبيراً بالمخاطب ، حيث حظي بشأن بالغ الأهمية لدى سيبويه ، إذ هو العنصر السياقي الرئيس الذي يُخوّل المتكلم استخدام أساليب مختلفة في التعبير ، ويسمح له بممارسة أعراف لغوية متعددة ، اعتماداً على فهم السامع أو المخاطب الذي أَلِف هذه الأساليب .

إن السامع أو المخاطب عند سيبويه لا يشكل طرفاً أساسياً في تكوين العملية الكلامية فحسب ، بل له كذلك الأثر الأكبر في تحديد بنية الكلام ، وعناصره اللغوية ، ومن أمثلة ذلك قول سيبويه في ( باب مجرى النعت على المنعوت ، والشريك على الشريك ... إلخ ) : " ومنه أيضاً : مررت برجلين مسلم وكافر ، جمعتَ الاسم ، وفرّقت النعت ، وإن شئت كان المسلم والكافر بدلاً ، كأنه أجاب من قال : بأي ضرْب مررتَ ؟ وإن شاء رفع ، كأنه أجاب من قال : فما هما ؟ فالكلام على هذا ، وإن لم يلفظ به المخاطب ؛ لأنه إنما يجرى كلامه على قدر مسألتك عنده لو سألتَه "[2] .

هذا النص يقودنا إلى القول بأن سيبويه يؤمن بأن صحة التواصل تفترض حضور المخاطب دائماً في ذهن المتكلم ، والأمر ينعكس على المثال السابق الذي يظهر لنا وكأنه مقتطع من حوار واقعي وطبيعي ( أو هكذا يتخيله سيبويه ) يجرى بين رجلين أو أكثر ، إلا أن سيبويه قام بتفكيك ما نطق به المتكلم ، فقسّمه إلى جزءين ، الأول هو الكلام الأصلي للمتكلم ( مررت برجلين ) أما الجزء الثاني فهو بمثابة إجابة عن سؤال أو استفسار ، طرحه أحد المستمعين ، وإن لم يكن مطروحاً بالفعل ، وهو : بأي ضرْب مررتَ ؟ فيقول المتكلم : مسلم وكافر .

---

(١) كتاب سيبويه : مادته ومنهجه صـ ٢٣٥ .

(٢) الكتاب ٤٣١/١ .

وكأن سيبويه قد استشعر أن في العبارة ثمة زيادة وتفصيل ، اقتضاه استفسار المخاطب ، واستزادته لإيضاح المعنى ، ومن ثم أجاز في النعت المفرّق هنا أن يكون مجروراً ، ليوافق صيغة سؤال المخاطب ( المفترض ) وهو : بأي ضرْب مررتَ ؟ حيث حلّت عبارة (مسلم وكافر) محل ( بأي ضرْب ) كما أجاز فيه أن يكون مرفوعاً، أي (مسلم وكافر ) على أن السؤال الملقى على المتكلم: فما هما؟

وبهذا يتبين أن سيبويه رتّب الحكم الإعرابي في هذه المسألة على سياق الموقف ، وعلى الأخص تساؤلات المخاطب التي افترضها في ذهنه ، والتي أسهمت بشكل واضح في تحديد البنية التركيبية لهذه الجملة النعتية ، ولعل أهم ما في هذا النص تلك الفقرة التي عقّب بها سيبويه على هذا المثال بقوله :

" فالكلامُ على هذا ، وإن لم يلفظ به المخاطب ؛ لأنه إنما يجرى كلامه عليّ قدر مسألتك عنده لو سألته" أي إن هذه الأسئلة التي افترضها سيبويه، وإن لم تكن ملفوظاً بها من قِبل المخاطب، إلا أنها في حكم الملفوظ بها، لأنها أمر يقتضيه منطق الكلام، وكأن المتكلم من تلقاء نفسه، يدرك أنه سيُسأل إن لم يفصّل القول، بدليل أن هذا المتكلم هو نفسه، سيتبادر إلى ذهنه هذا التساؤل إن قيل هذا الكلام في حضرته ووجوده.

كذلك نجد سيبويه قد راعى حال المخاطب وعدم الإلباس عليه في تحليله التراكيب اللغوية، كقوله في الباب المترجم بـ (هذا باب متصرّف رويد):" ومن ذلك قولك للرجل تراه يعالج شيئاً : رويداً ... واعلم أن رويداً تلحقها الكاف ... ذلك قولك : رويدك زيداً ، ورويدكم زيداً ، وهذه الكاف التي لحقت ( رويداً ) إنما لحقت لتبين المخاطب المخصوص ، لأن ( رويد ) تقع للواحد والجميع ، والذكر والأنثى ، فإنما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعنى بمن لا يعنى ، وإنما حذفها في الأول استغناء بعلمْ المخاطب أنه لا يعنى غيره ، فلحاق الكاف كقولك : يا فلان ، للرجل حتى يقبل عليك ، وتركها كقولك للرجل : أنت تفعل ، إذا كان مقبلاً عليك بوجهه منصتاً لك "[1] .

إن سيبويه في هذا النص يجعل إلحاق الكاف بكلمة ( رويد ) وعدم لحاقها متوقفاً على حال المخاطب ، فإذا توجّه إليه المتكلم بالخطاب مباشرة ، كأن رآه المتكلم يفعل شيئاً ، حذف الكاف قائلاً له ( رويداً ) أما إذا كان المخاطب في جماعة من الناس ، فإنه يجب على المتكلم إذا أراد تنبيهه أن يُلحق الكاف ، قائلاً: ( رويدك ) خشية التباس مَن يَعنى بمَن لا يَعنى ، ويلجأ سيبويه في تقرير هذه القاعدة إلى القياس على قول المتكلم : ( يا فلان ) للرجل الذي يخاطبه ، إذا لم يكن مصغياً إليه بانتباه ، أما إذا كان ( مقبلاً عليك بوجهه منصتاً لك ) فإن ذلك يُغنى عن إسقاط حرف النداء ( يا ) من كلامك .

ومن خلال هذا التحليل يظهر لنا مدى اهتمام سيبويه ببيان العلاقة بين المتكلم والمخاطب من حيث القرب أو البُعد المكاني ، وأثر حال المخاطب وتفاعله مع المتكلم من خلال هيئته وحركته الجسمية المصاحبة

(١) الكتاب ١/٢٤٤ .

للحدث الكلامى في تباين التراكيب اللغوية ، وهذا يكشف أن سيبويه في تحليله اللغوي لا يقف عند حدود القواعد التي تجيز أو تمنع ، " بل يتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها ، وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب ، وحال المتكلم ، وموضوع الكلام "[1] .

ومن أمثلة اهتمامه ببيان العلاقة بين المتكلم والمخاطب أنه لا يجيز أن يبدأ المتكلم حديثه بمنكور لدى مخاطبه ، لأن ذلك سيؤدى إلى اللبس وعدم الإفهام، كما يظهر ذلك من قوله: "ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي يترل به المخاطب مترلتك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب لبس"[2].

فعلى المتكلم أن يراعى ذلك في كلامه ، فيبدأ كلامه بما هو معروف عند المخاطب ، ثم يخبر عنه بما يريد إيصاله إليه ، وهذا ما يؤكده بقوله : " إذا قلت : عبد الله منطلق ، تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر ، وذلك قولك : كان زيد حليماً ، وكان حليماً زيد ، لا عليك أقدمتَ أم أخّرتَ ، إلا أنه على ما وصفتُ لك في قولك : ضرب زيداً عبد الله ، فإذا قلت : كان زيد ، فقد ابتدأتَ بما هو معروف عنده مثله عندك فإنما ينتظر الخبر "[3] .كما أدرك ابن جني هذه الحقيقة بأهمية المخاطب في إنجاح عملية التواصل بينه وبين المتكلم ، فنراه يقرر أن اللغة قامت في الأساس بمراعاة الاستعمال بين المتكلم والمخاطب ، وما يحيط بهذا الاستعمال من ظروف وأحوال حيث يقول : " إن هذه اللغة أكثرها جارٍ على المجاز ، وقلما يخرج الشئ منها على الحقيقة ... فلما كانت كذلك ، وكان القوم الذين خُوطبوا بها أعرف الناس بسعة مذاهبها ، وانتشار أنحائها ، جرى خطابهم بها بجرى ما يألفونه ويعتادونه منها وفهموا أغراض المخاطب لهم بها على حسب عُرْفهم ، وعادتهم في استعمالها "[4] .ولم يخلُ نحو المتأخرين من التأكيد على أهمية المخاطب في عملية الاتصال اللغوي ، وإن كانت عباراتهم تدور في فلك مَن سبقهم، فهذا السهيلى يربط بين شبكة متكاملة من العلاقات بين وضع الكلام، وبين كل من المتكلم مع المخاطب، وتستبد هذه العلاقة بذهن السهيلى حتى يدخل (المعنى) عاملاً رئيساً في نسج خيوط هذه العملية التواصلية بين المتكلم والمخاطب، فيقول:

"اعلم أن الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم ، يعبر للمخاطب عنه بلفظ أو لحظ أو بخط ، ولولا المخاطب ما احتيج إلى التعبير عما في نفس المتكلم"[5].ويضيف قائلاً : " ثم لما كان المخاطب مشاركاً للمتكلم في معنى الكلام ، إذ الكلام مبدؤه من المتكلم ، ومنتهاه عند المخاطب ، ولولا المخاطب ما كان كلام المتكلم لفظاً مسموعاً ، ولا احتاج إلى التعبير عنه ، فلما اشتركا في المقصود بالكلام وفائدته ، اشتركا في اللفظ الدال على الاسم الظاهر "[6] .

---

(١) نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث د. فهاد الموسى صـ ٨٨ .

(٢) الكتاب ٤٨/١ .

(٣) المصدر نفسه ٤٧/١ ، ٤٨ .

(٤) الخصائص ٢٥٠/٣ .

(٥) نتائج الفكر فى النحو صـ ١٧٠ .

(٦) المصدر نفسه صـ ١٧٢، وانظر : صـ ١٧٤ .

وإذا ما تتبعنا الدراسات اللغوية الحديثة فإننا لا نكاد نجدها أقل اهتماماً في الحديث عن المخاطب ، ودوره في العملية التواصلية ، فقد نظر الدكتور / نهاد الموسى إلى الظاهرة اللغوية بتركيز شديد على عناصر التواصل وما يحيط بها ، فقال : " إن شخصية المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافي ، وشخصيات من يشهد الكلام غير المتكلم والسامع — إن وُجدوا — وبيان ما لذلك من علاقة بالسلوك اللغوي من العناصر المكونة للموقف والكلام"(١).

كما أبدى الدكتور / مسعود صحراوى إعجابه بالعبقرية النحوية ، وطبيعة فهمها للغة بناء على الأداء التواصلى بين المتكلم والمخاطب ، حيث قال :." ولعل من مظاهر العبقرية عند بعضهم أنهم لم يفهموا من اللغة أنها منظومة من القواعد المجردة فحسب، وإنما فهموا منها —أيضاً– أنها لفظ معيّن في مقام معيّن، لأداء غرض تواصلى بلاغى معيّن، ولذلك جعلوا من أهداف الدراسة النحوية إفادة المخاطب معنى الخطاب، وإيصال رسالة إبلاغية إليه"(٢).

وهكذا ظل النحويون قدامى ومحدثون ينظرون إلى اللغة من خلال هذا التواصل بين المتكلم والمخاطب ، وقد جعلوا وكدهم في دراسة العملية التواصلية منصباً على فهم المخاطب وعِلمه ، لأنها في الأساس قائمة على مدى استيعاب المخاطب لما يتلقاه من المتكلم ، الذي يحرص على إيصال رسائله الإبلاغية في ظروف تكفل لها النجاح بعيداً عن اللبس أو الغموض ، فلولا إدراك المتكلم أن المخاطب يعلم ويتفهم غرضه الذي يقصده لما نجحت العملية التواصلية ، ولما أدى الكلام غرضه المقصود .

---

(١) الصورة والصيرورة : بصائر فى أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربى صـــ ١٢٤

(٢) التداولية عند العلماء العرب صـــ ١٧٤ .

## المبحث الثاني

## دور علم المخاطب في تشكيل بنية التراكيب النحوية

يعد (علم المخاطب) من الضوابط التي تحكم الاستعمال اللغوي، وترسم معالم الظاهرة النحوية، حيث اهتم به النحويون في توجيه المسائل النحوية، ووضع القواعد وتعليلها، كما أكدوا عبر تحليلاتهم المختلفة أن نظم الكلام واتساقه مبني على مدى فهم المخاطب لمؤدَّى الخطاب، وتحقيق فكرة التواصل بين أطرافه، كما يمثل عندهم دليلاً على اختلاف جهات الكلام، وخروج العبارة عن مدلولها النحوي الظاهري إلى معنى مختلف، " فإن قولك: غفر الله لزيد، ورحم الله زيداً، ونحو ذلك فإن لفظه لفظ الخبر، ومعناه الطلب، وإنما كان كذلك لعلم السامع أنك لا تخبر عن الله -عز وجل- وإنما تسأله "[1] .

والواقع أن هذا المسلك يمثل جوهرَ النحو العربي الذي لم يقم على مجرد النظرة الشكلية للتركيب اللغوي بقدر تمثله لأبعاده التخاطبية، مما يثبت مرونة القواعد النحوية، وقدرتها على التكيف مع مستعملي اللغة، وابتعادها عن التنظير الفلسفي الخارج عن الأُطُر الاستعمالية الذي طالما اتُّهِم به الفكرى النحوي.

وقد تجلَّى اعتبار (علم المخاطب) في توجيه الظواهر النحوية، والأحوال التي تعتريه في مباحث النحويين القدامى من خلال الحديث عن الظواهر الآتية :

أ- الحذف :

اعتمد النحويون في تعليل الحذف الذي وقع في بعض التراكيب النحوية على ( علم المخاطب ) حتى صار عندهم "مسوغاً ثابتاً للحذف، وهو يجرى في كتبهم كالأصل الثابت المتواتر، وهم يصرحون به تصريحاً غير ملتبس"[2]، ولعل مما يدل على ذلك ما صرح به ابن السراج بقوله: "والمحذوفات في كلام كثيرة ، والاختصار في كلام الفصحاء كثير موجود، إذا آنسوا بعلم المخاطب ما يعنون"[3].

وقد امتد هذا المسوغ ليشمل الحذف بمختلف مستوياته، التي يمكن إيضاحها من خلال التطرق للظواهر النحوية التي وُجِّهتْ عليه :

١ — حذف الاسم :

لجأ النحويون إلى (علم المخاطب) في توجيه الحذف الذي قد يعرض في المبتدأ أو الخبر، والمحذوف — حينئذ — على ثلاث جهات[4] :

الأولى: حذف المبتدأ، إذا تقدم من ذكره ما يعلمه السامع، كأن ترى جماعة يتوقعون رؤية الهلال، فيقول القائل: الهلال والله، أي: هذا الهلال، فيحذف (هذا)، ومن ذلك أن تقول: مررت برجل زيد؛ لأنك لما قلت: مررت

---

(١) المقتضب ١٣٠/٢ ، وانظر ٣٢٤/٢ .

(٢) الصورة والصيرورة صـ ١٢٨ .

(٣) الأصول فى النحو ٣٢٤/٢ .

(٤) انظر : المصدر نفسه ٦٧/١ — ٦٩ .

برجل، أردت أن تبين من هو، فكأنك قلت: هو زيد .الجهة الثانية: حذف الخبر، كما إذا قيل: لولا عبد الله لكان كذا وكذا، فـ (عبد الله ) مبتدأ، والخبر محذوف، وهو: في مكان كذا وكذا، فكأنه قيل: لولا عبد الله بذلك المكان، وإنما حُذف لعلم السامع بالمعنى، وكثر استعمالهم إياه .

الجهة الثالثة: حذف شئ من الخبر، وهو على نوعين :

- أن يكون المحذوف ضميراً راجعاً إلى المبتدأ، كقول العرب: السمن منوان بدرهم، أي: منه .
- أن يكون المحذوف شيئاً متصلاً بالكلام، نحو قولك: الكُرّ بستين، أي: درهماً، فأمسكت عن ذكر الدرهم بعد ذكر الستين لعلم المخاطب .

– كما عللوا حذف اسم (لا) النافية للجنس بعلم المخاطب[1]، وفي هذا يقول سيبويه: "وإنما أضمروا ما كان يقع مظهراً استخفافاً، ولأن المخاطب يعلم ما يعنى، فجرى بمنزلة المثل، كما تقول: لا عليك، وقد عرف المخاطب ما تعنى، أنه لا بأس عليك، ولا ضَرَّ عليك، ولكنه حُذف لكثرة هذا في كلامهم ولا يكون هذا في غير (لا عليك)"[2].

– ومما يقوم على أساس علم المخاطب بالمعنى المراد حذف الفاعل ، حيث يقول العكبرى: " إنما حُذف الفاعل لخمسة أوجه: أحدهما: ألا يكون للمتكلم في ذكره غرض. والثاني: أن يُترك ذكره تعظيماً له واحتقاراً. والثالث: أن يكون المخاطب قد عرفه. والرابع: أن يخاف عليه من ذكره. والخامس: ألا يكون المتكلم يعرفه"[3].ومن يدقق النظر في هذا النص، يدرك أن قصد المتكلم، وعلم المخاطب، والمعنى المستفاد من التواصل بينهما من تعظيم أو تحقير أو غير ذلك ، هو الذي أدى إلى حذف الفاعل، وظهور ما يسمى بـ (نائب الفاعل) مما يعنى أن أغلب المسائل النحوية يرتكز على أساس من العلاقة التواصلية بين المتكلم والمخاطب، وليس على أساس القاعدة فقط .

– كذلك يحذف المفعول في (باب التنازع) لعلم المخاطب، حيث يعتمد المتكلم على بديهة المخاطب في فهم المحذوف وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله:"ومما يقوِّى ترك نحو هذا لعلم المخاطب قوله عز وجل : (وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ)[4] ، فلم يُعْمِل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه "[5] .

فقد حُذف المفعول الثاني في هذه الآية الكريمة لعلم المخاطب بدلالة مفعول الأول عليه ، والتقدير : والحافظات فروجهن ، والذاكرات الله كثيراً[6] .

---

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٢ .
(٢) الكتاب ٢٢٤/١ .
(٣) اللباب فى علل البناء والإعراب ١٥٧/١ .
(٤) من الآية ٣٥ من سورة الأحزاب .
(٥) الكتاب ٧٤/١ .
(٦) انظر : أمالى ابن الشجرى ٦٦/٢ .

– ويتابع النحويون استقصاء ما يعرض لحال كل من المتكلم والمخاطب في مواقف الخطاب ، فنراهم قد أعلنوا أن المتكلم قد يلجأ أيضاً إلى حذف المستثنى للاكتفاء بعلم المخاطب وفهمه ما يريد[1]، يقول سيبويه تحت عنوان ( هذا باب يحذف المستثنى فيه استخفافاً): " وذلك قولك: ليس غير ، وليس إلا، كأنه قال: ليس إلا ذاك، وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً، واكتفاء بعلم المخاطب ما يعنى "[2].

– ويدلل سيبويه رحمه الله على أن المتكلم قد يلجأ إلى الحذف للاتساع والإيجاز اتكالاً على علم المخاطب بالمعنى المراد ، فيقول : " ومثله في الاتساع قوله عز وجل : (وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً)[3] ، فلم يُشبِّهوا بما يَنْعِق ، وإنما شُبِّهوا بالمنعوق به ، وإنما المعنى : مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع ، ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى "[4] .

فالآية الكريمة فيها إيجاز بحذف مضاف ، تقديره : داعى الذين كفروا ، أي : مثل داعيهم إلى الهدى كمثل الناعق بالغنم والمخاطب يعلم أن في الآية إيجازاً ، ولولا هذه القرينة لما جاز الإتيان بالإيجاز ، حتى لا يغمض الأمر على المخاطب ، فمن غير المعقول أن يشبه الكافر بالداعى للإيمان ، ولا يجد من ينصت إليه ، أو يلبِّي دعوته ، ولكن المعقول أن يشبه وعظ الكافرين الذين لا يستجيبون بدعوة الأغنام التي لا تعى ، ومن يسمع الآية ، يقفز إلى ذهنه هذا المعنى ، فيعلم أن في الآية اختصاراً[5] .

٢ – حذف الفعل :

لم يقتصر دور علم المخاطب في توجيه النحويين لمسائل حذف الاسم ، بل إنهم لجئوا إليه في توجيه مسائل حذف الفعل ، ولعل الخليل بن أحمد أول من تنبه إلى توظيف ( علم المخاطب ) في توجيه ذلك ، فقد لاحظ الخليل الإيجاز والتخفيف الذي ينشأ في الكلام نتيجة الحذف ، ومن ثم ينبغى أن نلتزم به ما دام ذلك لا يؤدى إلى لبس المعنى في ذهن السامع ، وكان المخاطب يعلم ما انحذف من الكلام ، فيحذف الفعل لهذا الغرض ، ومن ذلك تفسيره نصب ( خيراً ) من قوله تعالى : (انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ)[6] ، وقول العرب : وراءَك أَوْسَعَ لك ) وقولهم : ( حسْبُك خيراً لك ) بتقدير فعل دل عليه سياق الكلام ، أي : ارجعْ وراءَك وائتِ مكاناً أَوْسَعَ لك ، فحذفوا الفعلين والموصوف الذي هو المكان ، وكذلك ( حسبك خيراً لك ) تقديره : اكتفِ ائتِ أمراً خيراً لك[7] .

---

(١) انظر : المقتضب ٤/٤٣٩ ، وشرح المفصل ٢/٩٥ .

(٢) الكتاب ٢/٣٤٤ ، ٣٤٥ .

(٣) من الآية ١٧١ من سورة البقرة .

(٤) الكتاب ١/٢١٢ .

(٥) انظر : التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى ١/٧٥ ، وأثر النحاة فى البحث البلاغى صـ ١١٧ .

(٦) من الآية ١٧١ من سورة النساء .

(٧) انظر : أمالى ابن الشجرى ٢/٩٩ .

يقول سيبويه : " وإنما نصبت ( خيراً لك ) و ( أَوْسَعَ لك ) لأنك حين قلت : انته ، فأنت تريد أن تخرجه من أمر ، وتدخله في آخر ، وقال الخليل : كأنك تحمله على ذلك المعنى ، كأنك قلت : انته وادخل فيما هو خير لك ، فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له : انته ، أنك تحمله على أمر آخر ، فلذلك انتصب ، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له : انته ، فصار بدلاً من قوله : ائت خيراً لك ، وادخل فيما هو خير لك "[1] .

وليس من الحكمة أن نتجاوز الإشارة إلى الفائدة العظيمة في تقدير الآية : ائتوا خيراً لكم ، لأنه نهاهم بقوله ( انتهوا ) عن التثليث ، وأمرهم بقوله ( ائتوا خيراً لكم ) بالدخول في التوحيد ، فكأنه قال : انتهوا عن قولكم : آلهتنا ثلاثة ، وأتوا خيراً لكم ، فقولوا : إنما الله إله واحد ، فأخرجهم بهذا التقدير من أمر فظيع ، وأدخلهم في أمر حسن جميل[2] ، وهذا يبين مدى معرفة سيبويه العميقة بخصائص الكلام العربي في مختلف أحواله ومقاماته .

ومن ذلك — أيضاً — تعليل الخليل حذف جواب الشرط من بعض آيات القرآن الكريم بعلم المخاطب يقول سيبويه : " وسألت الخليل عن قوله جل ذكره : ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[3] ، أين جوابها ؟ وعن قوله جل وعلا : ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾[4] ، ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾[5] ، فقال : إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم ، لعلم المخبَر لأي شئ وُضع هذا الكلام "[6] .

فالخليل — رحمه الله — ينبه على هذا الحذف " مراعياً في ذلك حال المخاطب ومعرفته ببقية أجزاء الكلام ، فلم يُرد أن يُثقل عليه بتكرار ما يعلم "[7] ، ويخبرنا ابن مضاء القرطبي بأن الحذف الذي يجرى في سائر التراكيب اللغوية ، ليطلعنا على حقيقة العربية ، وميلها إلى الإيجاز الشديد ، وأن المحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين بها كثيرة جداً ، وهي إذا أُظهرتْ تَم بها الكلام ، وحذفها أوجز وأبلغ "[8] .

وقد سار سيبويه على خُطَى شيخه الخليل ، فعمد إلى علم المخاطب في تعليل حذف الفعل في ( باب الاختصاص ) إذ يقول : " وذلك قولك : إنا معشر العرب نفعل كذا وكذا ، كأنه قال : أعنى ، ولكنه فعل لا يظهر ، ولا يستعمل ، كما لم يكن ذلك في النداء ؛ لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب "[9] .

---

(١) الكتاب ٢٨٣/١ ، ٢٨٤ .
(٢) انظر : أمالى ابن الشجرى ٩٩/٢ ، ١٥٠ ، وشرح الكافية ٣٠٥/١ ، والبرهان فى علوم القرآن ٢٠٣/٣ .
(٣) من الآية ٧٣ من سورة الزمر .
(٤) من الآية ١٦٥ من سورة البقرة .
(٥) من الآية ٢٧ من سورة الأنعام .
(٦) الكتاب ١٠٣/٣ ، ١٠٤ .
(٧) أثر النحاة فى البحث البلاغى صـ ٥٨ .
(٨) انظر : الرد على النحاة صـ ٧٢ .
(٩) الكتاب ٢٣٣/٢ .

كما لاذ ابن يعيش بعلم المخاطب في تفسير حذف الفعل من بعض مسائل ( المفعول المطلق ) نحو قوله : " ومن ذلك إذا رأيت رجلاً يَعِد ولا يفي ، قلت : مواعيدَ عرقوب ، أي : وعدتني مواعيد عرقوب ، فهو مصدر منصوب بـــ ( وعدتني ) ولكنه ترك لفظه استغناء عنه بما فيه من ذكر الخلف ، واكتفاء بعلم المخاطب بالمراد"[1].

وهذا يُظهر أن النظام النحوي لا يسمح للمتكلم أن يلجأ إلى حذف الفعل، إذا كان لا يخطر على بال المخاطب، بأن يكون غافلاً عنه، أو أن سياق الحال لا يلفت إليه ، أو إذا كان داعي النظم يقتضيه ويحتمه، كأن يأتي بعد حرف يستدعي ذكره بعده ، مثل: أن ، وقد ، ويؤكد سيبويه ذلك بقوله : " فأما الفعل الذي لا يحسن إضماره ، فإنه أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر ضرب ولم يخطر بباله ، فتقول : زيداً ، فلابد له من أن تقول له: اضرب زيداً ، وتقول له : قد ضربت زيداً ، أو يكون موضعاً يقبح أن يُعرى من الفعل ، نحو : أن ، وقد ، وما أشبه ذلك "[2] .

٣ — حذف الحرف :

كذلك وظّف النحويون ( علم المخاطب ) في توجيه حذف الحروف ، ومن أمثلة ذلك :

● تعليل سيبويه حذف ( أنْ ) بعد ( حتى ، وكي ) بقوله : " واعلم أن ( أنْ ) لا تظهر بعد : حتى وكي .... واكتفوا عن إظهار ( أنْ ) بعدهما بعلم المخاطب أن هذين الحرفين لا يضافان إلى فعل ، وأنهما ليسا مما يعمل في الفعل ، وأن الفعل لا يحسن بعدهما "[3] .

● تعليل الزجاجي حذف لام التبيين بقوله : " وإلزام اللام تبييناً ، كقولهم : ويلاً لزيد ، وترباً له ، وجندلاً ، وما أشبه ذلك ، فاللام للتبيين لابد منْها إلا أن تترك لعلم المخاطب "[4] .

● تعليل ابن يعيش حذف حرف الجر ( مِن ) في أسلوب التفضيل بقوله : " فإذا قلت : زيد أفضل القوم ، وأردت تفضيله عليهم ، فلابد من تقديرك ( مِن ) فيه وإن لم تكن ملفوظاً بها ، لأن التفضيل لابد أن يذكر فيه ابتداء الغاية التي منها بدء الفضل راقياً ، وذلك إنما يكون بـــ ( مِن ) فإن أظهرتها ، فهو حق الكلام ، وإن حذفتها فلعلم المخاطب أن التفضيل لا يقع إلا بها "[5] .

ويطول بنا المقام لو أردنا بيان ما استقصاه النحويون من مواضع الحذف لعلم المخاطب ، ولكن الجدير بالذكر أن هذا يدل على الثقة التي كان يمنحها المتكلم المخاطب ، وإدراك النحويين هذه الثقة ، وما يحيط بها من دلالات ومعان ، تقوى هذه الثقة وصولاً إلى المعنى المراد ، وهذا ما أشار إليه ابن يعيش عند

---

(١) شرح المفصل ١/١١٣ .
(٢) الكتاب ١/٢٩٧ .
(٣) المصدر نفسه ٣/٧ .
(٤) اللامات ١/١٢٤ .
(٥) شرح المفصل ٣/٧ .

حديثه عن حذف المضاف ، إذ قال : " اعلم أن المضاف قد حذف كثيراً من الكلام ، وهو سائغ في سعة الكلام ، وحال الاختيار ، إذا لم يشكل ، وإنما سوغ ذلك الثقة بعلم المخاطب ، إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى ، فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر ، استغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصاراً "[1] .

وهكذا راعى النحويون في دراستهم لظاهرة الحذف السياق الاجتماعي بكل ما فيه ، وخصوصاً المخاطب الذي هو من أهم عناصره ، فإن المتكلم يلجأ إلى الحذف إذا ثق أن المخاطب قد فهم قصده من الكلام ، وعلم ما يقول ، " وكأن علم المخاطب يعكس اتفاقاً ضمنياً بين أبناء اللغة ، يسمح بمثل هذا الاطراد في حذف بعض العناصر"[2]، ومن ثم فإن الحذف في الفكر النحوي يخضع لشروط تراعى" عناصر التركيب الذي يقع فيه الحذف، وقدرة المخاطب على إدراك المحذوف، وقصد المتكلم من الحذف، والموقف الكلامى الذي يجيز صحة التركيب الواقع فيه الحذف أو عدم صحته، ودلالة الحذف في هذا التركيب وقيمته"[3].

ب — التعريف والتنكير :يلجأ العربي القديم إلى تعريف بعض الأسماء أو تنكيرها لإيضاح معنى يريد إيصاله إلى المخاطب، وفي هذا الاستعمال إشارة قوية إلى أهمية المقام الاجتماعي وضرورته عند الأخذ في تفسير المسائل النحوية وتحليلها، وذلك في إطار اللغة التواصلية بين المتكلم ومقاصده، والمخاطب وعلمه، ومن الأمثلة التي تظهر فاعلية علم المخاطب في تراكيب الكلام تعريفاً وتنكيراً قول سيبويه في الباب المترجم بـ (هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة): " وذلك قولك : ما كان أحد مثلك ، وما كان أحد خيراً منك ، وما كان أحد محترئاً عليك ، وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شئ أو فوقه ، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا ، وإذا قلت : كان رجل ذاهباً ، فليس في هذا شئ تعلمه كان جهله ، ولو قلت : كان رجل من آل فلان فارساً ، حسن لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذلك في آل فلان ، وقد يجهله "[4] .فيلحظ أن سيبويه في هذا النص يشترط لقبول التركيب أمراً يرتبط بالمخاطب وحده ، وهو أن يكون الخبر متضمناً أمراً يحتاج إلى معرفته ، أو يكون مجهولاً بالنسبة إليه ، لهذا استحسن نحو : ما كان أحد مثلك ... إلخ ، لأن المخاطب في حاجة إليه ، أما نحو : كان رجل ذاهباً ، فإنه لا يحسن من أجل أنه لم يقدم للمخاطب أي معرفة جديدة ، فصار أشبه شئ بالعبث ، ومن هنا استحسن سيبويه هذا التركيب ( كان رجل من آل فلان فارساً ) لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذلك في آل فلان وقد يجهله .

وعلى هذا — أيضاً — حمل سيبويه خبر (إنَّ) حيث قال: "وتقول: إن ألْفاً في دراهمك بيضٌ ، وإن في دراهمك ألْفاً بيض، فهذا يجرى مجرى النكرة في (كان) و (ليس) لأن المخاطب يحتاج إلى أن تعلمه ههنا، كما

(١) المصدر نفسه ٣/٢٣ .

(٢) منزلة المعنى فى نظرية النحو العربى د. لطيفة النجار صـ ١٥٩ .

(٣) ضوابط الفكر النحوى ٢/٤٨٧ .

(٤) الكتاب ١/٥٤ .

يحتاج إلى أن تعلمه في قولك : ما كان أحد فيها خيراً منك "[1] . كما أثّر علم المخاطب في إعمال (لا) النافية للجنس، في إطار ما يحيط بها من تعريف وتنكير، وهذا ما يكشف عنه قول سيبويه: "وتقول: قضية ولا أبا حسن، تجعله نكرة ، قلت : فكيف يكون هذا ؟ وإنما أراد علياً رضي الله عنه ، فقال : ( أي : الخليل ) لأنه لا يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة ، وإنما تعملها في النكرة ، فإذا جعلت (أبا حسن) نكرة، حسن لك أن تعمل ( لا ) وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين عِلِيٌّ ، وأنه قد غُيِّبَ عنها "[2] .

وفي هذا دليل واضح على أن سيبويه كان يهتم اهتماماً كبيراً باللغة الحية التي تجرى بين متكلم ومخاطب والتي كان يتواصل بها العرب فيما بينهم، "لأنها اللغة التي أحسن مصاحبتها، وبنى عليها استنباطاته اللغوية، وقواعده النحوية "[3] .

كما يدل هذا على أن النحويين كانوا يراعون في تحليلهم لهذه الظاهرة (التعريف والتنكير) إفادة المخاطب ما لم يكن عنده، أو إعطاء معلومات لم يسبق له معرفتها ، فهذا نجم الأئمة الرضى يستحسن قول ابن الدهان في الابتداء بالنكرة : " إذا حصلت الفائدة فأخبرْ عن أي نكرة شئت ، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب ، فإذا حصلت ، جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشئ أولا ، فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل ، سواء كانا معرفتين ، أو نكرتين مختصتين بوجه ، أو نكرتين غير مختصتين شئ واحد ، وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه ، فلو علم في المعرفة ذلك ، كما لو علم ( قيام زيد ) مثلاً فقلت : زيد قائم ، عُدَّ لغواً ، ولو لم يكن يعلم كون رجل ما من الرجال قائماً في الدار ، جاز لك أن تقول : رجل قائم في الدار ، وإن لم تخصص النكرة بوجه "[4] .

فـ (علم المخاطب وعدمه) يكاد يمثل في هذا النص ركيزة أساسية ينبنى عليها إخراج التركيب في صورة مخصوصة، فإذا أمكن حصول الفائدة لدى المخاطب، جاز للمتكلم الابتداء بنكرة، ذلك أن المتكلم يقصد بالإخبار إفادة المخاطب ما يجهله، فإن كان المخاطب عالماً بحصول الخبر انتفت تلك الفائدة، وعُدَّ الكلام لغواً، وإن لم يبدأ بنكرة، كما في إخباره عن قيام زيد بقوله: زيد قائم، وبهذا يكون الرضى قد ربط التراكيب بمراعاة العناصر غير اللغوية التي تسهم في إنتاجها، ولاسيما طرفا الخطاب (المتكلم والمخاطب) مما يعنى أن جواز الابتداء بالنكرة، سواء كانت مخصصة أولا مرهون بما يحقق الفائدة لدى المخاطب.

كما حرص النحويون على تحقيق الفائدة في اجتماع الألفاظ بالنسبة للمخاطب، وقد أوضح ابن يعيش هذا من خلال حديثه عن مجئ المبتدأ والخبر معرفتين إذ قال: "فإذا قلت: زيد أخوك، وأنت تريد أخوة النسب، فإنما يجوز مثل هذا، إذا كان المخاطب يعرف زيداً على انفراده، ولا يعلم أنه أخوه لفُرقة كانت بينهما، أو

---

(١) المصدر نفسه ١٤٣/٢

(٢) الكتاب ٢٩٧/٢ .

(٣) أثر النحاة فى البحث البلاغى صـ ٩٥ .

(٤) شرح الكافية ٢٠٣/١ .

لسبب آخر، أو يعلم أن له أخاً ولا يدرى أنه زيد هذا، فتقول: زيد أخوك، أي هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته، فتكون الفائدة في اجتماعهما، وذلك الذي استفاده المخاطب، فمتى كان الخبر عن المعرفة معرفة، كانت الفائدة في مجموعهما، فإن كان يعرفهما مجتمعين، لم يكن في الإخبار فائدة"[1].

ولما كانت عملية الاتصال التي تقوم على السياق والمتكلم والمخاطب ، لا تتم إلا عن طريق معرفة جيدة بأحوال المخاطب ، فقد راقب النحويون تلك الأحوال حتى انتهوا إلى أن المخاطب في أي مسألة يتنوع إلى درجات عدة تبعاً لطبيعة فهمه للكلام ، وهذا ما أشار إليه ابن يعيش في نصه السابق ، وأكد عليه ابن هشام حينما ربط بين التعريف والتنكير وعلم المخاطب ودرجاته وبين تقديم الاسم وتأخيره ، حيث قال عند حديثه عن ما يعرف به اسم الناسخ من خبره :

" اعلم أن لهما ثلاث حالات: إحداها : أن يكونا معرفتين ، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر ، فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر ؛ فيقال : كان زيد أخا عمرو ، لمن علم زيداً وجهل أُخوَّته لعمرو ، و : كان أخو عمرو زيداً ، لمن يعلم أخاً لعمرو ويجهل أن اسمه زيد ، وإن كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر ، فإن كان أحدهما أعرف فالمختار جعله الاسم ، فتقول : كان زيد القائم ، لمن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قائم ، فعرف كُلاً منهما بقلبه ، ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر ، ويجوز قليلاً : كان القائم زيداً ، وإن لم يكن أحدهما أعرف فأنت مخير ، نحو : كان زيد أخا عمرو ، وكان أخو عمرو زيداً "[2] .

وبهذا يمكنني القول : إن الدراسة النحوية للظواهر اللغوية قد بنيت على أساس التواصل بين طرفي الخطاب ، وذلك في إطار الحالة التي يتطلبها السياق ، ومراعاة ما يريد المتكلم تحقيقه من أغراض ، وتركيز شديد على المخاطب الذي يمكن عده محور الخطاب .

ج — المعنى :

إن علاقة علم المخاطب بالمعنى الذي يقصده المتكلم ، كانت موضع النظر والدرس عند النحويين في تجريدهم القواعد ، إذ لجئوا إلى هذه العلاقة في توجيه المعاني المختلفة ذوات الصلة بتلك القواعد ، آخذين في الحسبان العوامل الخارجية ، والأساليب المتنوعة من حذف واستغناء ، وتعريف وتنكير ، وتقديم وتأخير التي تؤثر في شكل التراكيب النحوية ، فهذا سيبويه يقول : " ولا يجوز أن تقول : بعتُ داري ذراعاً ، وأنت تريد : بدرهم ، فيُرَى المخاطبُ أن الدار كلها ذراع ، ولا يجوز أن تقول : بعت شائي شاة شاة ، وأنت تريد : بدرهم ، فيُرَى المخاطب أنك بعتها الأول فالأول على الولاء ، ولا يجوز أن تقول : بيّنتُ له حسابه باباً ، فيُرَى المخاطبُ أنك إنما جعلت له حساباً باباً واحداً غيرَ مفسَّر "[3] .

---

(١) شرح المفصل ٩٨/١ .

(٢) مغني اللبيب ٥٢٣/٢ .

(٣) الكتاب ٣٩٣/١ .

ففي هذا النص يسرد سيبويه عدداً من التراكيب المرفوضة ، لأن معناها يلتبس على المخاطب ، إذا ما طرأ عليها حذف ، الأمر الذي يدل على اهتمام سيبويه البالغ بالطريقة التي كان العرب يستعملون بها لغتهم ، ويتحرى الدقة في الوقوف على التعابير التي أجازوها ، وبتفسير مدلولاتها ، ومدى تطابق ذلك مع الواقع الخارجي الذي يجيز ذلك أو يمنعه ، دو أدنى إشارة إلى تدخل القواعد النحوية في تحديد بنية التعبير ، لأن التعابير التي أوردها سيبويه في هذا النص ، هي بمثابة مصطلحات لغوية تعارف عليها العرب فيما بينهم .

إن علم المخاطب وفهمه للمعنى قد أثّر –وبشكل مباشر– في تعدد التراكيب اللغوية، حيث يستخدم المتكلم بعضها إذا اتضح له أن المخاطب فهم المعنى المقصود، ويزيد عليها إن اتضح له أن المخاطب لا يفهم هذا المعنى من أجل بيان الأمر له، وتثبيت المعنى في ذهنه، وهذا ما أشار إليه ابن جني بقوله: "فإن فُهِم عنك في قولك: ضربتُ زيداً، أنك إنما أردت بذلك: ضربتُ غلامه أو أخاه أو نحو ذلك جاز، وإن لم يُفهَم عنك لم يجز، كما أنك إن فُهِم عنك بقولك: أكلتُ الطعام، أنك أكلت بعضه لم تحتج إلى البدل، وإن لم يُفهم عنك، وأردت إفهام المخاطب إياه لم تجد بُدّاً من البيان، وأن تقول: بعضه أو نصفه أو نحو ذلك"[1].

كما أسهم علم المخاطب في توجيه بعض المسائل التي تتعلق بفكرة العامل ، ويظهر هذا في توجيه السهيلي العامل في الحال ( مصدقاً ) الوارد في قوله تعالى : (وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ)[2] ، حيث قال : " ووجه آخر يطرد في هذه الآية ، وهو أن يكون ( مصدقاً ) ههنا حالاً ، يعمل فيها ما دلت عليه الإشارة المنبئة عنها ( الألف واللام ) ، لأن ( الألف واللام ) قد تنبئ عما تنبئ عنه أسماء الإشارة ، حكى سيبويه : لَمن الدارُ مفتوحاً بابُها ؟[3] ، فقولك : مفتوحاً بابها ، لا يعمل فيه الاستقرار الذي يتلق به ( لمن ) لأن ذلك خلاف المعنى المقصود ، وتصحيح المعنى : لمن هذه الدار مفتوحاً بابها ؟ فاستغنى بذكر ( الألف واللام ) وعلم المخاطب أنه مشير وتنبه المخاطب ، بالإشارة إلى النظر ، وصار ذلك المعنى المنبه عليه عاملاً في الحال ، وكذلك قوله تعالى : (هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا) كأنه يقول : هو ذلك الحق ، لأن الحق قديم ومعروف بالعقول ، والكتب المتقدمة ، فلما أشار نبهت الإشارة على العامل في الحال "[4] .

د — الحالة الإعرابية :

إن اعتماد النحويين على علم المخاطب في توجيه حالات الإعراب يظهر أنهم كانوا يوجهون تلك الحالات وفق قوانين الخطاب والتواصل بين طرفيه ، حتى يحقق المتكلم غايته من إيضاح مقصده ، ويحقق المخاطب غايته من الفهم والاستفادة ، مما يدل على أنهم كانوا يراعون الطبيعة التداولية للقاعدة النحوية ، وهذا ما تبين جلياً من خلال حديثهم عن قطع التابع عن المتبوع ، واشتراطهم في هذا القطع : أن يكون

---

(١) الخصائص ٢/٤٥٤ .

(٢) من الآية ٣١ من سورة فاطر .

(٣) الكتاب ٢/٦١ .

(٤) نتائج الفكر في النحو صـــ ٣٠٦ .

الموصوف معروفاً بهذه الصفة ، مشتهراً بها ، بحيث " يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم ، لأنه إن لم يعلم ، فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبينه ويميزه ، ولا قطع مع الحاجة "[1] ، فهذا سيبويه حينما وجَّه نصب ( المقيمين ) الوارد في قوله تعالى : ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[2] ، يقول في ( هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح ) : " زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ، ولا من تخاطب بأمر جهلوه ، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت ، فجعله ثناء وتعظيماً ، ونصبه على الفعل ، كأنه قال : أذكر أهل ذاك ، وأذكر المقيمين ، ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره "[3] .

ويقول أيضاً : " وقد يجوز أن تقول : مررتُ بقومك الكرامَ ، إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم ، كما قال : مررتُ برجل زيدٌ ، فتُنْزِلُه منزلة من قال لك : من هو ؟ وإن لم يتكلم به ، فكذلك هذا تُنْزِلُه هذه المنزلة ، وإن كان لم يعرفهم "[4] .وكذا قال : " واعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم ، ولا كل صفة يحسن أن يعظم بها لو قلت : مررت بعبد الله أخيك صاحب الثياب أو البزاز ، لم يكن هذا مما يعظم به الرجل عند الناس ، ولا يفخم به ، وأما الموضع الذي لا يجوز فيه التعظيم فأن تذكر رجلاً ليس بنبيه عند الناس ، ولا معروف بالتعظيم ثم تعظمه ، كما تعظم النبيه ، وذلك قولك:مررت بعبد الله الصالح ، فإن قلت : مررت بقومك الكرام الصالحين ، ثم قلت : المُطعمين في المَحْلِ ، جاز ، لأنه إذا وصفهم صاروا بمنزلة من قد عُرف منهم ذلك "[5] .وجملة هذه النصوص تؤكد على أمرين مهمين :

أحدهما : لابد أن تكون الصفة التي يعظم بها صفة مدْح وثناء ورفعة ، أو أن تكون هذه الصفة مما يليق وقوعها على الممدوح ، ومن ثم لم يجز ( مررت بعبد الله أخيك صاحب الثياب أو البزاز ) لأن وصفه بقوله ( صاحب الثياب أو البزاز ) ليست من الصفات التي يتم التعظيم والمدح بها .

والثاني: أن يكون المعظَّم قد عرفه المخاطب، وعلم فضله، وذلك إما بأن يُشتهر عنده ما عُظِّم به، نحو: مررت بعبد الله الصالح، إذا كان عبد الله مشتهراً بالصلاح عند المخاطب قبل التعظيم والمدح، أو أن يرد من السياق اللغوي ما يدل على فضل المعظم فيعرفه المخاطب، وذلك نحو قولك: مررت بقومك الكرام الصالحين ، ثم يمدح بعد ذلك بقوله (المُطعمين في المَحْلِ ) لأنه قد تقدم من كلام المتكلم ما يتقرر به عند المخاطب حال

---

(١) شرح الكافية للرضى ٣٤٤/٢ .

(٢) الآية ١٦٢ من سورة النساء .

(٣) الكتاب ٦٥/٢ ، ٦٦ .

(٤) المصدر نفسه ٧٠/٢ .

(٥) المصدر نفسه ٦٩/٢ .

مدح وثناء وتشريف في المذكور[1] .إذاً .. فالمخاطب يسهم في توجيه الحالات الإعرابية ، لأنه شريك مهم لإتمام عملية الخطاب ، إذ إن فهمه لمقاصد المتكلم أتاح له أن يرفع وينصب ويجر ، فيتنبه بذلك لمقصده ، ويتأثر بما يريده ، وهذا يؤكد لنا أن الدراسات النحوية القديمة كانت معنية بتوطيد العلاقة بين المتكلم والمخاطب من خلال الكشف عن دلالات التواصل بينهما ، ودورهما الفاعل في التقعيد النحوى ، وهو ما لمسناه من تحليلاتهم السابقة ، ومن ثم " لم يبدُ لنا في النحو العربي — حسب قراءتنا له — هذا الذي بدا غالباً على منطلقات النظريات اللسانية الحديثة ، من حيث تغييب الإنسان المستعمل في الجهاز النظرى .... فلك أن تعتبر بدور المتكلم والمخاطب فيه ( الجهاز النظرى ) ، فهما قطب كل عملية تخاطب ، وهما منطلق كل ظاهرة تناولوها ، ومنتهاها إنشاءً وتأويلاً :.... فلا نكاد نظفر فيما كتبوا بفصل ، بل بصفحة ، بل بفقرة ، تكون فيها الأفعال المتصلة بالظاهرة اللغوية من قبيل القصد ، أو العلم ، أو الإدراك غير مسندة إلى المتكلم أو المخاطب "[2] .

(١) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافى ٣٩٩/٢ ، والتعليقة على كتاب سيبويه للفارسى ٢٦٣/١ .

(٢) أصول تحليل الخطاب فى النظرية النحوية العربية : تأسيس نحو النص د. محمد الشاوش صـــ ١٢٧٨ .

## الخاتمة

أمّا وقد وصلنا إلى نهاية هذا البحث ، نهاية أقل ما يقال عنها إنها لم تصل إلى درجة من النضج والاكتمال ، حيث إن كثيراً من النصوص التي أراد البحث أن يستنطقها بقيت غُفلاً ، منطوية على أجلّ ودائعها ، وأن الذي أصابه منها ، كما قال معاذ العقيلي : كَقَابِضٍ عَلَى المَاءِ خَانَتْهُ فُرُوجُ الأَصَابِعِ[1] ، إذ يقتضي هذا اللون من الدراسة قراءات عميقة ، وبحثاً متواصلاً ، لا يحيط به بحث وباحث ، لأنه أدق الدراسات النحوية وأجلها وأخصبها من جهة، ولأن الكتب كثيرة والتراث النحوي متسع من جهة ثانية، وإنما يبلغ الإنسان طاقته، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ولكن بعد الخوض في غمار هذا الموضوع ( البُعد الاجتماعي في الدرس النحوي وأثره في مبنَى التركيب ودلالته ) والوقوف على أهم جوانبه ، مع توخّي رسم صورة واضحة المعالم تبين صلة التراث النحوي بالدراسات الحديثة ، يمكن في ضوء ما تناولته أن أسجل أهم النتائج التي توصلتُ إليها في النقاط الآتية :

- أدرك النحويون وَقْعَ الأثر الفاعل لأعراف المجتمع في صياغة كلام العرب ، فبدا موجهاً لبعض أصولهم النحوية ، إنْ في رواية الشواهد الشعرية وتفسيرها ، وإنْ في صياغة الأمثلة ، أو في الحكم على بعض الأنماط التركيبية بالجواز أو المنع ، على وفق ما تقتضيه أعراف مجتمعهم ومناحي فكرهم .
- برع الدرس النحوي في توصيف قضية التذكير والتأنيث ، واحتفى بكل ما يفصل بين المذكر والمؤنث ، لأن النحوي هو ابن بيئته ، يمتثل للمعطيات السائدة في مجتمعه ، ويحافظ على أعرافه وعاداته التي تؤثر المذكر على المؤنث ، ومن ثم غدا كلام النحويين موجهاً إلى مخاطب مذكر ، وأمثلتهم منصرفة إليه ، على نحوٍ غُيِّب فيه المؤنث ، فلا يُذكر إلا في التراكيب التي تأتي في الكلام عليه .
- لم يكن المثال النحوي الذي أتى به النحويون، ليدلل على صحة انطباق القاعدة النحوية على التركيب المستعمل هامشياً خالياً من أية إشارة، على العكس تماماً إذ كان اختياره مقصوداً، يصوغه النحوي بما يتناسب مع مجريات عصره، بحيث يرسم صورة لبعض أبعاد المجتمع، ومكنوناته الثقافية، ومعطياته الاجتماعية، ولهذا كانت الأمثلة التي أوردها سيبويه في (الكتاب) جديرة بالتبصر فيها، لما قد تعكسه من تصوير حي وناطق بواقع المجتمع العربي، علاوة على أن دراسة الأمثلة التي يكثر سيبويه من ترادها —والتي كررها بعده سائر النحويين— من ناحية الوقوف على أبعادها الخُلُقية والاجتماعية، قد تجلو لنا حقائق تفصح عن عقلية الناس في ذلك الوقت، وعن الطريقة التي كانوا يتعاملون بها بعضهم مع بعض، ولاسيما تلك الأمثلة التي يُكثر فيها من ذِكر الضرب والشتم والقتل، والتي يتخاطب بها الناس فيما بينهم .

---

(١) هذا عجز بيت ، وصدره : أجرت فلم تمنع وكنت كقابض ..... إلخ ، من بحر الطويل في أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني صـ ١٢٤ ، ١٢٥ .

● عرف النحويون ما يُسمَّى في الدراسات الحديثة بـ (سياق الموقف) وأطلقوا عليه (الحال) أو (الحال المشاهدة) وكانت لهم في هذا الجانب إسهامات واضحة، غير أنها متناثرة في بحوثهم وتحليلاتهم، ولم تُجمع في إطار نظرى موحد ، كما هو الآن في الدراسات اللغوية الحديثة .

● لم يُمارس سيبويه في ( الكتاب ) دورَ النحوي الذي يقصر اهتمامه على المسائل النحوية الخالصة ، بل كانت الأبعاد الاجتماعية والثقافية التي تكتنف الكلام — والتي لم يجد بداً من ملاحظتها والعناية بها وإدراجها في منهجه التعليلى — ركيزة أساسية بنى عليها كثيراً من الأحكام النحوية ، وهذا يؤكد أن سيبويه تعامل مع الكلام على أنه شكل من أشكال السلوك الاجتماعي ، فلم يفصله عن واقعه ومحيطه الخارجيين ، ولم يدرسه بعيداً عن أحوال متكلميه ، الأمر الذي جعل تحليله للغة ذا بُعْد اجتماعى واضح ، وقد كان في ذلك كله يهدف إلى توضيح الطريقة التي كان يتبعها العرب في كلامهم .

● إن اللسانيين العرب المحدثين لم يستثمروا المنهج البنيوى الوصفي في بناء نماذج جديدة لوصف اللغة العربية ، وإنما حصروا عملهم في نقد التراث اللغوي القديم ، انطلاقاً من مبادئ اللسانيات الحديثة ، ويظهر هذا جلياً في أعمال الدكتور/ تمام حسان خاصة ، ولكن من الإنصاف للرجل أن أقول : إنه تجاوز مرحلة النقد إلى محاولة الاستفادة منها في دراسته للغة العربية ، حيث نقد الموروث العربي القديم ، وحلل اللغة العربية على وفق إجراءات المنهج البنيوى الوصفي ، وطبّق النظرية اللغوية الغربية عليها .

● سعَى الدكتور / تمام حسان في كتابه ( اللغة العربية معناها ومبناها ) للوصول إلى المعنى في التركيب العربي ، وبحث عنه في كل مستوى من مستويات اللغة ( الصوتي ، والصرفي ، والنحوي ) فأنتج من ذلك ( المعنى الوظيفي ) وسكب فيه الكلمات ( المعنى المعجمي ) فلم يتوصل إلى المعنى ، ثم ربط كل هذا بالسياق أو المقام الاجتماعي ، فكان له ما أراد ، وحقق ما لم يحققه من سبقوه في تناول قضية المعنى ، غير أنه أصبغ مصطلح ( المقام ) صبغة حداثية ، وذلك بجعله موقفاً متحركاً ، على عكس الاستعمال القديم الذي رأي الدكتور / تمام أنه عبارة عن قالَب وإطار تغيب فيه علاقة المتكلم بالسامع في عملية الاتصال .

● تؤكد الدراسات اللغوية الحديثة على ضرورة تبنى منهج قائم على اعتبار ( المعنى ) الركيزة الأساسية التي ينبغى التوسل بها في معالجة أي لغة ، وهذا يوجب الالتفات إلى العناصر غير اللغوية ، كالمتكلم والمخاطب والسياق الخارجي ، فمن ضرورة معرفة القرائن المقامية ( الحالية ) في التركيب عند الدكتور / تمام حسان إلى التداولية التي تدرس اللغة بوصفها كياناً مستعملاً من قِبل شخص معين في مقام معين موجهاً إلى مخاطب معين لأداء غرض تواصلى معين ، لا بوصفها نظاماً من القواعد المجردة ، إذ إن المبدأ العام الذي تقوم عليه هو : الاستناد إلى الواقع الاستعمالى من أجل تفسير الظواهر اللغوية .

● اللغة ظاهرة اجتماعية ، وليست قالباً جامداً منفصلاً عن العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والظروف المحيطة بهم ، ولذلك يخضع المتكلم لعاملَيْن مهمَّيْن عند تأليف الكلام ، أحدهما خاصّ به ، وهو الغرض الذي يؤمه

من كلامه ، والآخر يشترك فيه مع المخاطب ، وهو الأفكار السياقية المتبادلة التي تتضمن سياق المقام فيما تتضمنه ، أما المخاطب فيقوم باستنتاج الغرض ، ومن بين ما يعتمد عليه في ذلك الأفكار السياقية المتبادلة .

● التفت النحويون إلى أغراض المتكلم كوسيلة مهمة في التقعيد النحوي ، وبوصفها ضابطاً لتمييز التراكيب اللغوية في استعمالاتها المختلفة ، فأي طارئ يمس نظام التركيب من حذف وذكر، أو تقديم وتأخير، أو تعريف وتنكير، وغير ذلك إنما هو تابع لما يدور في خلد المتكلم من أغراض ومقاصد، وعلى هدى الظروف والملابسات المحيطة بهم، ويمثل التفاتهم إلى هذه الأغراض، وملاحظة أثرها جانباً مهماً يبرهن على دقة تصورهم للظواهر اللغوية ، وارتباطها بمستعمليها.

● اعتنى النحويون بـــ ( علم المخاطب ) وفهمه المراد ، انطلاقاً من أن نظم الكلام واتساقه باكتماله تركيباً مبنى على مدى فهم المخاطب لمؤدَّى الخطاب ، وتحقيق فكرة التواصل بينه وبين المتكلم .

وأخيراً .. أقول: أضحى من الضروري جداً، بل ومن الحتميّ أن لا نكتفي بسلوك المنهج التقليدى في الوقوف على المسائل النحوية وحسب، بل لابد —بالإضافة إلى ذلك— من ربطها بما يحيط بها من لفتات تثريها، وتمدّها بأبعاد اجتماعية وثقافية جديدة.

**وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين**

## ثبت المصادر والمراجع


- القرآن الكريم : تنزيل رب العالمين .
- أثر النحاة في البحث البلاغي د. عبد القادر حسين دار غريب القاهرة عام ١٩٩٨م .
- إحياء النحو ، لإبراهيم مصطفى دار الكتاب الإسلامي القاهرة الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .
- إستراتيجيات الخطاب : مقاربة لغوية تداولية د. عبد الهادي الشهري دار الكتاب الجديد المتحدة — بيروت — الطبعة الأولى — عام ٢٠٠٤م .
- أسرار البلاغة للإمام عبد القاهر الجرجاني — تعليق / محمود شاكر — دار المدني بجدة — الطبعة الأولى — عام ١٤١٢هـ / ١٩٩١م .
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي — تحقيق د. محمد عبد القادر الفاضلي — المكتبة العصرية — بيروت — الطبعة الأولى — عام ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .
- الأصول ( دراسة إبيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي ) د. تمام حسان — دار الثقافة — المغرب — الطبعة الأولى عام ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية : تأسيس نحو النص د. محمد الشاوش — جامعة منوبة — كلية الآداب — تونس — المؤسسة العربية للتوزيع — عام ٢٠٠١م .
- الأصول في النحو لابن السراج — تحقيق د. عبد الحسين الفتلي — مؤسسة الرسالة — بيروت الطبعة الرابعة — عام ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .
- أصول النحو العربي د. محمد خير الحلواني — دار الأطلسي — المغرب — عام ١٩٨٣م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه — القاهرة — عام ١٣٦٠هـ / ١٩٤١م .
- الألفية في النحو والصرف لابن مالك — مطبعة مصطفي البابي الحلبي — عام ١٣٥٨هـ / ١٩٤٠م .
- أمالي ابن الشجري — تحقيق د. محمود الطناحي — مكتبة الخانجي — القاهرة — الطبعة الأولى — عام ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
- البرهان في علوم القرآن للزركشي — تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم — مطبعة عيسى البابي الحلبي — القاهرة — عام ١٣٧٦هـ .
- البيان والتبيين للجاحظ — تحقيق د. عبد السلام هارون — مكتبة الخانجي — القاهرة — الطبعة الخامسة عام ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- التأنيث في اللغة العربية د. إبراهيم بركات — دار الوفاء — المنصورة — مصر — الطبعة الأولى — عام ١٩٨٨م .
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري — المكتبة التوفيقية — القاهرة — الطبعة الأولى عام ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م

● التبيان في تصريف الأسماء د. أحمد حسن كحيل — دار البيان العربي — الطبعة السابعة — عام ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

● التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبرى — تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين — مكتبة العبيكان — الطبعة الأولى — عام ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م

● التحليل النحوي : أصوله وأدلته د. فخر الدين قباوة — الشركة المصرية العالمية للنشر — الطبعة الأولى — عام ٢٠٠٢م .

● التداولية عند العلماء العرب د. مسعود صحراوى — دار الطليعة — بيروت — الطبعة الأولى — عام ٢٠٠٥م .

● التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى — دار الفكر — القاهرة — لا طبعة ، ولا تاريخ .

● التعليقة على كتاب سيبويه لأبى على الفارسى — تحقيق د. عوض بن حمد القوزى — مطبعة الأمانة — الطبعة الأولى عام ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .

● التفكير العلمى في النحو العربي د. حسن خميس الملخ — دار الشروق — عمان — الأردن — الطبعة الأولى — عام ٢٠٠٢م .

● حاشية الصبان على شرح الأشمونى — مطبعة عيسى البابى الحلبى — القاهرة — لا طبعة ، ولا تاريخ .

● خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادى — تحقيق د. عبد السلام هارون — مكتبة الخانجى — القاهرة — عام ١٤٠٩هـ .

● الخصائص لابن جني — تحقيق / محمد على النجار — الهيئة المصرية العامة للكتاب — الطبعة الثالثة عام ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

● دراسات نحوية في خصائص ابن جني د. أحمد سليمان ياقوت — دار المعرفة الجامعية — الإسكندرية — عام ١٩٩٠م .

● دراسات نقدية في النحو العربي د. عبد الرحمن أيوب — مؤسسة الصباح — الكويت — عام ١٩٥٧م .

● دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجانى — تعليق / محمود شاكر — مطبعة المدنى بمصر — الطبعة الثالثة — عام ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .

● ديوان أبى النجم العجلى — تحقيق د. محمد أديب جمران — مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق — عام ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م .

● ديوان ذى الرمة ( رواية أبى العباس ثعلب ) تحقيق / عبد القدوس أبى صالح — مؤسسة الإيمان — بيروت — الطبعة الأولى — عام ١٩٨٢م .

● ديوان الطرماح بن حكيم —تحقيق/ فريتس كرنكوف— لندن — عام ١٩٢٧م.

● ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات – تحقيق د. عزيزة فوال – دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى – عام ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .
● الرد على النحاة لابن مضاء – تحقيق د. محمد إبراهيم البنا – دار الاعتصام – الطبعة الأولى – عام ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
● رؤى لسانية في نظرية النحو العربي د. حسن خميس الملخ دار الشروق رام الله فلسطين الطبعة الأولى – عام ٢٠٠٧م .
● شرح أشعار الهذليين ( صنعة أبي سعيد السكرى ) تحقيق / عبد الستار أحمد فراج ، ومراجعة / محمود شاكر – مكتبة دار العروبة – القاهرة – لا طبعة ، لا تاريخ .
● شرح التسهيل لابن مالك – تحقيق د. عبد الرحمن السيد وآخر – مطبعة هجر – الطبعة الأولى عام ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
● شرح ديوان أبي تمام – شرحه / شاهين عطية دار الكتب العلمية الطبعة الأولى عام ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م
● شرح ديوان الحماسة للتبريزى – تحقيق / غريد الشيح وآخر دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى عام ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .
● شرح ديوان الحماسة للمرزوقى – نشره / أحمد أمين ، وعبد السلام هارون – دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى – عام ١٤١١هـ / ١٩٩١م .
● شرح شعر زهير بن أبي سلمى ( صنعة أبي العباس ثعلب ) تحقيق د. فخر الدين قباوة – دار الفكر المعاصر – بيروت – الطبعة الثانية عام ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .
● شرح الكافية للرضى – تحقيق د. إميل يعقوب – دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى عام ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .
● شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي – تحقيق / أحمد حسن مهدلى دار الكتب العلمية الطبعة الأولى – عام ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م .
● شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام – تحقيق د. هادى نهر – بغداد – عام ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .
● شرح المفصل لابن يعيش – مكتبة المتنبى – القاهرة – لا طبعة – لا تاريخ .
● الصورة والصيرورة (بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي) د. نهاد الموسى – دار الشروق – عمان – الطبعة الأولى – عام ٢٠٠٣م .
● ضوابط الفكر النحوي د.محمد عبد الفتاح الخطيب –دار البصائر–القاهرة – عام ٢٠٠٦م .
● ظاهرة التخفيف في النحو العربي د. أحمد عفيفي – الدار المصرية اللبنانية – القاهرة – عام ١٩٩٥م.

● ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي د. طاهر سليمان حمودة — الدار الجامعية للطباعة والنشر — الإسكندرية — لا طبعة ، لا تاريخ .

● العربية وعلم اللغة البنيوى ( دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث ) د. حلمى خليل — دار المعرفة الجامعية — عام ١٩٨٨م .

● العربية والفكر النحوي ( دراسة في تكامل العناصر وشمول النظرية ) د. ممدوح عبد الرحمن — دار المعرفة الجامعية — الإسكندرية — عام ١٩٩٩م .

● العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث د. محمد حماسة عبد اللطيف — دار الفكر العربي — القاهرة — لا طبعة ، لا تاريخ .

● علم الدلالة د. أحمد مختار عمر — عالم الكتب — القاهرة — الطبعة الأولى — عام ١٩٩٣م .

● علم الدلالة إطار جديد — بالمر — ترجمة / صبرى إبراهيم السيد — دار المعرفة الجامعية — مصر — طبعة عام ١٩٩٥م .

● علم اللغة ( مقدمة للقارئ العربي ) د. محمود السعران — دار الفكر العربي — القاهرة — عام ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .

● علم اللغة الاجتماعي د. كمال بشر — دار الثقافة العربية — عام ١٩٩٤م .

● علم اللغة الاجتماعي . هدسن — ترجمة / محمود عبد الغنى عياد — وزارة الثقافة والإعلام — بغداد — الطبعة الأولى — عام ١٩٨٧م .

● علم اللغة الاجتماعي عند العرب د. هادى نهر الجامعة المستنصرية العراق الطبعة الأولى عام ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

● عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه ( محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي ) د. سعيد حسن بحيرى — مكتبة الأنجلو المصرية — القاهرة — الطبعة الأولى عام ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .

● فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي للأسود الغندجانى — تحقيق / محمد على سلطانى — دار النبراس — عام ١٩٨١م .

● في علم اللغة التقابلى د. أحمد سليمان ياقوت — دار المعرفة الجامعية — الإسكندرية — عام ١٩٨٦م .

● في نحو اللغة وتراكيبها ( منهج وتطبيق ) د. خليل عمايرة — عالم المعرفة — جدة — الطبعة الأولى عام ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤م .

● القاعدة النحوية : تحليل ونقد د. محمود حسن الجاسم — دار الفكر — دمشق — الطبعة الأولى — عام ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .

● قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين د. محمود سليمان ياقوت — دار المعارف — مصر — طبعة عام ١٩٨٥م .

● قضية اللفظ والمعنى ونظرية الشعر عند العرب د. أحمد الودرنى — دار الغرب الإسلامى — بيروت — عام ٢٠٠٤م .
● قواعد تحويلية للغة العربية د. محمد على الخولى — دار المريخ — الرياض — عام ١٩٨١م .
● الكامل للمبرد — تحقيق د. محمد الدالى — مؤسسة الرسالة — الطبعة الرابعة — عام ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .
● الكتاب لسيبويه — تحقيق د. عبد السلام هارون — مكتبة الخانجى — القاهرة — الطبعة الثانية — عام ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
● كتاب سيبويه ( مادته ومنهجه وآثاره في العلوم العربية والإسلامية ومكانته في علم اللغة الحديث ) د.محمد حسن عبد العزيز — دار السلام — القاهرة — الطبعة الأولى — عام ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م .
● الكشاف للزمخشرى — دار المعرفة — بيروت — لا طبعة — لا تاريخ .
● الكلمة دراسة لغوية معجمية د. حلمى خليل — دار المعرفة الجامعية — مصر — طبعة — عام ١٩٩٥م .
● اللباب في علل البناء والإعراب للعكبرى — تحقيق د. عبد الإله نبهان — دار الفكر المعاصر — بيروت — الطبعة الأولى — عام ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .
● لسان العرب لابن منظور — طبعة دار المعارف — القاهرة — عام ١٩٨١م .
● اللسانيات ( اتجاهاتها وقضاياها الراهنة ) د. نعمان بوقرة — عالم الكتب الحديث — عمان — الطبعة الأولى — عام ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م .
● اللغة بين المعيارية والوصفية د. تمام حسان — عالم الكتب — القاهرة — طبعة عام ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م .
● لغة الشعر ( دراسة في الضرورة الشعرية ) د. محمد حماسة عبد اللطيف — دار الشروق — القاهرة — الطبعة الأولى — عام ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م .
● اللغة العربية معناها ومبناها د. تمام حسان — عالم الكتب — القاهرة — الطبعة الثالثة — عام ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .
● اللغة واختلاف الجنسين د. أحمد مختار عمر — عالم الكتب — القاهرة — الطبعة الأولى — عام ١٩٩٦م.
● اللغة والمجتمع ( رأي ومنهج ) د. محمود السعران — الطبعة الثانية — الإسكندرية — عام ١٩٦٣م .
● اللغة والمعنى والسياق. جون لايتز —ترجمة/عباس صادق الوهاب — دار الشؤون الثقافية العامة — بغداد — الطبعة الأولى — عام ١٩٨٧م .
● اللامات لأبى القاسم الزجاجى — تحقيق د. مازن المبارك — دار الفكر — دمشق — الطبعة الثانية — عام ١٩٨٥م .
● مبادئ اللسانيات د. أحمد قدور — دار الفكر — دمشق — الطبعة الثالثة — عام ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م .

● المحتسب لابن جني – تحقيق/ على النجدى ناصف وآخرين – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – مصر – عام ١٣٨٦هـ / ١٣٨٩هـ .

● المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية د. عبد المجيد عابدين – الطبعة الأولى – عام ١٩٥١م .

● مدخل إلى علم اللغة ( المجالات والاتجاهات ) د. محمود فهمى حجازى – دار قباء الحديثة – القاهرة – الطبعة الرابعة – عام ٢٠٠٧م .

● المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي د. رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجى – القاهرة – – الطبعة الثالثة – عام ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .

● المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب – تحقيق / على حيدر – دمشق – الطبعة الثانية – عام ١٩٧٢م .

● المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطى – تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين – دار الحرم للتراث – القاهرة – الطبعة الثالثة – لا تاريخ .

● معاهد التنصيص على شواهد التلخيص للعباسى – تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد – عالم الكتب – بيروت – عام ١٣٦٧هـ / ١٩٤٧م .

● المعنى في البلاغة العربية د. حسن طبل – دار الفكر العربي – القاهرة – الطبعة الأولى – عام ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

● مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام – تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – بيروت – عام ١٤١١هـ / ١٩٩١م .

● المفضليات – تحقيق / أحمد شاكر ، وعبد السلام هارون دار المعارف الطبعة العاشرة – عام ٢٠١٠م .

● المقتضب للمبرد – تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة – عام ١٣٨٥هـ .

● من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة النحوية د. حامد أحمد نيل – مطبعة السعادة – مصر – لا طبعة – لا تاريخ .

● من أسرار اللغة د. إبراهيم أنيس – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة – الطبعة السادسة عام ١٩٧٨م.

● من الأنماط التحويلية في النحو العربي د. محمد حماسة عبد اللطيف – دار غريب – القاهرة – عام ٢٠٠٦م

● مناهج البحث في اللغة د. تمام حسان – دار الثقافة – الدار البيضاء – بالمغرب – عام ١٩٧٩م .

● منزلة المعنى في نظرية النحو العربي د. لطيفة النجار – دار العالم العربي – دبى – عام ٢٠٠٣م .

● المنصف شرح تصريف المازنى لابن جني – تحقيق / محمد عبد القادر عطا – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى – عام ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م .

● نتائج الفكر في النحو للسهيلى – تحقيق الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود وآخر – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – عام ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م .

● النحو العربي والدرس الحديث ( بحث في المنهج ) د. عبده الراجحى – دار النهضة العربية – بيروت – عام ١٩٧٩م .

● النحو والدلالة ( مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ) د. محمد حماسة عبد اللطيف – دار الكويت – الطبعة الأولى – عام ١٩٨٣م .

● نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية د. مصطفي حميدة – مكتبة لبنان ناشرون – الطبعة الأولى – عام ١٩٩٧م .

● نظرية الأصل والفرع في النحو العربي د. حسن خميس الملخ – دار الشروق – عمان – الطبعة الأولى – عام ٢٠٠١م .

● نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث د. نهاد الموسى – دار البشير – عمان – الطبعة الثانية – عام ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م .

المجلات :

● إبقاء حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل (بحث في أصول النحو) د. بهاء الدين عبد الوهاب –مجلة الدراسات اللغوية– المجلد الثاني–العدد الثالث– عام١٤٢١هـ.

● التحليل النحوي العقدى ( بحث في أثر المعتقدات في الدرس اللغوي ) د. أحمد شيخ عبد السلام – مجلة إسلامية المعرفة – المعهد العالمى للفكر الإسلامى – السنة الثالثة – العدد الثاني عشر – عام ١٩٩٨م .

● اللفظ والمعنى في البيان العربي د. محمد عابد الجابرى – مجلة فصول – العدد الأول – المجلد السادس – عام ١٩٨٥م .

● المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي د. مسعود صحراوى – مجلة الدراسات اللغوية – الرياض– المجلد الخامس – العدد الأول – عام ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

● النقد وقراءة التراث: عود إلى مسألة النظم د.حمادى صمود– المجلة العربية للثقافة – العدد الرابع والعشرون– عام ١٩٩٣م .

● الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه د. نهاد الموسى – مجلة حضارة الإسلام – دمشق – عام ١٩٧٤م .